أين تذهب الأموال المخصصة لحقوق النساء ؟

تقييم الموارد ودور المانحين في تشجيع وتعزيز حقوق
ودعم المنظمات النسائية

مشروع عمل بحثي
لمنظمة حقوق النساء في التنمية – Association for Women in Development AWID
شباط ٢٠٠٦

إعداد: سيندي كلارك، إيلين سبرغبر وليزا فنغلاسن من جاست أسوسياتس
بالتعاون مع ليديا ألبيزار ديوران وجوانا كير من الـ AWID

أين تذهب الأموال المخصصة لحقوق النساء ؟

تقييم الموارد ودور المانحين في تشجيع وتعزيز حقوق
ودعم المنظمات النسائية

مشروع عمل بحثي

لمنظمة حقوق النساء في التنمية – Association for Women in Development AWID

شباط ٢٠٠٦

إعداد: سيندي كلارك، إيلين سبرغبر وليزا فنغلاسن من جاست أسوسياتس

بالتعاون مع ليديا ألبيزار ديوران وجوانا كير من الـ AWID

أين تذهب الأموال المخصصة لحقوق النساء؟

قامت منظمة حقوق النساء في التنمية AWID بطباعة ونشر دليل تقييم الموارد ودور المانحين في تعزيز حقوق النساء ودعم المنظمات النسائية.

٢١٥ شارع سبادينا، الشقة رقم ١٥٠، تورنتو M5T 2C7، كندا وزامورا ١٦٩، Casa 2، Colonia Condesa كولونيا كونديسا، مدينة المكسيك، P٠٦١٤٠ ، المكسيك ٢٠٠٦.

www.awid.org

تمت الطباعة بالتعاون مع مؤسسة جاست أسوسياتس، ٢٠٤٠ شارع ن دبليو، الشقة ٢٠٣ واشنطن، دي سي ٢٠٠٠٩، الولايات المتحدة الأميركية.

www.justassociates.org

© حقوق الطبع محفوظة

منظمة حقوق النساء في التنمية AWID، ٢٠٠٦ ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي

تصميم الرسوم البيانية والتصاميم: جوليو بلانكو بوغانتس

الاشراف على التحرير: جين كونولي

تنسيق الطباعة: عائلة إيريال

تمت الطباعة والحجز في المكسيك

للحصول على موافقة لاعادة الطبع يرجى مراسلة awid@awid.org

جميع حقوق الطبع محفوظة

المحتويات:

الملخص التنفيذي			١
الفصل	١	المقدمة	٥
الفصل	٢	صورة التمويل -مراجعة	٨
الفصل	٣	توجهات المساعدات التنموية الثنائية والمتعددة الأطراف	١٤
الفصل	٤	توجهات المنظمات الكبيرة المستقلة	٢٥
الفصل	٥	توجهات المنظمات العامة/المنظمات الدولية غير الحكومية INGOs	٣٠
الفصل	٦	توجهات العطاء الشخصي والمنظمات العائلية (الخيرية الخاصة)	٣٥
الفصل	٧	توجهات التمويل النسائي	٣٩
الفصل	٨	توجهات القطاع الخاص/الخيري	٤٢
الفصل	٩	المنظمات النسائية: الشعور بتغيرات سياسات ومبادرات التمويل	٤٥
الفصل	١٠	ما الذي يتوجب على المنظمات النسائية تغييره	٥٦
الفصل	١١	الخاتمة	٦١
الملحق	١	مصطلحات	٦٣
الملحق	٢	أسماء الافراد الذين تمت مقابلتهم للدراسة	٦٥
الملحق	٣	أحلامنا لكسب التمويل	٧١
الملحق	٤	نتائج المسح الالكتروني لتمويل حقوق النساء	٧٣

ملخص تنفيذي:

ماذا قد تفعل بمئة مليون دولار ؟

بينما يتأمل بعض مناصرو حقوق النساء، هذا السؤال وكأنه نتيجة الفوز بورقة يناصيب، تكون قد أتيحت الفرصة لقلة التخطيط لعملهم آخذين بعين الاعتبار هذا المبلغ الضخم.
وعوضا عن ذلك، فان الشعور السائد، هو الشعور بندرة وقلة المولين المهتمين فضلا عن وجود مبالغ قليلة لدعم منظمات حقوق النساء والمبادرات في هذا الاطار.

هل تكمن المشكلة في سياسات الجمعيات النسائية غير الواضحة في الحصول على التمويل؟ ام انها في المانحين الذين لا يعتبرون هذه القضية مهمة وملحة؟ ام انها في حقيقة ما يحدث في سياسات تمويل منظمات حقوق النساء خلال السنوات العشر الماضية والقوى المحركة وراء توجهاتها؟

جاء هذا التقرير، نتيجة عمل بحثي اطلقته منظمة حقوق النساء في التنمية بهدف تقصي هذه الاسئلة وجذب الانظار الى الاستراتيجيات الممكنة لتغيير الصورة الحالية للتمويل بهدف توفير موارد التمويل لمنظمات حقوق النساء.
في السنوات القليلة الماضية، تبنت منظمات عدة تعمل في مجال حقوق الانسان والتنمية والعدالة، قضايا حقوق النساء والمساواة والجندرية بدرجات متفاوتة.

والحقيقة هي، ان العديد من المنظمات تتحدث حاليا عن حقوق النساء وتعكس النجاح الذي حصدته الناشطات والمنظمات العاملة في هذا المجال، بالتأثير على المنظمات والحركات المختلطة. الا ان الهدف من هذا البحث ليس التركيز على اي منظمة تقول انها تعمل في مجال حقوق النساء، بل الوصول الى فهم افضل حول قيود الدعم المالي ومستوياته لتقوية الدعم المالي الداخلي والخارجي للمنظمات والحركات العاملة في مجال حقوق النساء.

تكثر وتتعدد التحديات الحالية، بما في ذلك انخفاض الدعم لمنظمات حقوق النساء في معظم قطاعات المولين.

وهذا نابع من ايماننا (اعتقادنا) بأن صحة وسلامة هذه المنظمات هي ضرورية لجعل حقوق النساء واقع نعيشه في العالم. نعتبر وجود الحلفاء اساسي وضروري ولكننا نسعى الى التأكد من ان روح وقلب الحركات الحقوقية للمرأة تحصل على التمويل اللازم لتزدهر وتنمو.

ما الذي نراه في صورة التمويل؟

يعلم أي شخص قد حاول استجرار التمويل في مجال حقوق النساء، انه يصعب الخوض في هذا الحقل في ظل توفر معلومات محدودة، فضلا عن التغيير في الاوليات والاهتمامات، والحاجة الى استمرار الوقت والمواد لبناء العلاقات. وتواجه منظمات حقوق النساء تحديّات عديدة وكثيرة لا سيما انخفاض الدعم المالي من مختلف القطاعات الممولة.
في البداية روجت مجموعات حقوق النساء من خلال الجمعيات والبرامج، عملية الدمج الجندري كبوابة لتحقيق المساواة الجندرية الا انها لم تصل الى النتائج المرغوبة في تعزيز الجهود في اطار حقوق النساء.
وعوضا عن ذلك شهدنا حالات من عملية الدمج ادت الى ايقاف برامج المتخصصين في المساواة الجندرية واخرى مخصصة للمرأة.

أظهرت العديد من وكالات التمويل ذات سياسات قوية في اطار دعمها للمساواة الجندرية وحقوق النساء، بعض النجاحات على أرض الواقع.

كما تأثرت المؤسسات المانحة وسياساتها بطريقة تفكير القطاع الخاص المشددة على الكفاءة والادارة المبنية على النتائج فضلا عن تبني الحلول التقنية للمشكلات الاجتماعية وما يرافقها من ضعف في الرؤية نحو الطبيعة السياسية لعمليات التغيير.

كانت معظم الجهات الداعمة لمجموعات حقوق النساء اما وكالات لمساعدات تنموية، او مؤسسات كبيرة مستقلة، او مؤسسات عامة (تعرف ايضا بمنظمات دولية غير حكومية INGOs) . وكانت الوكالات الثنائية او المتعددة الاطراف من اقوى الجهات الداعمة في السابق، الا انها تراجعت على مستوى تمويل المنظمات النسائية، فباتت تحول تمويلا اكبر من خلال الحكومات المحلية عوضا عن تقديمها للمنظمات غير الحكومية (NGOs) مباشرة.
وأظهرت العديد من وكالات التمويل، ذات سياسات قوية في اطار دعم المساواة الجندرية وحقوق النساء، بعض النجاحات على ارض الواقع، وتلمس هذه المؤسسات ان موضوع الدمج الجندري ليس ناجحا بشكل كبير. وفي هذا الاطار يواجه المدافعين عن المساواة الجندرية داخل هذه المؤسسات معارك صعبة في متابعة قضية المساواة في الجندر خصوصا في ظل نمو حركة المحافظين في البلدان المانحة. وتؤدي التغييرات على مستوى قيادة المؤسسات المستقلة الكبيرة الى تغيير عند بعضها في جدول الاعمال المتعلق بحقوق النساء. وفي الوقت نفسه، تسبب التدقيق والتمحص في عمليات المؤسسات والاحباط المتزايد لديها والتأثير المحدود الى تقليص التركيز لدى

المؤسسات في هذا الاطار وتقديم المنح الكبيرة لقلة من المنظمات الكبيرة.
بالاضافة الى ذلك، فان المؤسسات العامة والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) تناضل من اجل اجندة المناصرة الخاصة بها من خلال هويتها الثنائية كمانحة وكمنظمة غير حكومية. وتعتبر هذه المنظمات نفسها بانها داعمة قوية لحقوق النساء وعلى الرغم من ذلك، يظهر توتر بين بعضها البعض وبين المجموعات المدافعة عن حقوق فتبدو منافسة اكثر منها كداعمة اومشاركة مع المجموعات الموجودة.
ليس من السهل ايجاد صورة واضحة ولكن يوجد فرصا مهمة، فمنذ وقت طويل كان داعمو حقوق النساء والمساواة في الجندر، خصوصا وكالات المساعدة التنموية والمنظمات العامة، يقومون بمراجعة استراتيجياتهم ويلاحظون حاجاتهم لتواصل اقوى ومشاركة افضل مع الحركات النسائية والمنظمات. ويسعى لاعبون جدد يظهرون في مشهد الممولين من خلال تقديم بعض الاستثمارات والتعاون ليصبحوا داعمين مهمين للمجموعات المدافعة عن حقوق النساء. وبشكل مماثل، تزايد خلال السنوات العشر الماضية، عدد المنظمات المتعاونة والمؤسسات العائلية، والمتبرعين الافراد واحجامها، في كل من جنوب العالم وشماله واوروبا الشرقية، وشكلوا بذلك موارد هامة وجاهزة لتمويل مجموعات حقوق النساء.

هل تزدهر منظمات النساء عالمياً؟

وصف أحد المشاركين في هذا المشروع بأن الوضع الحالي للمنظمات النسائية يرمز الى البقاء والمقاومة ويبدو أن هذا الوصف قد لقي صدىً لدى العديد من الناشطين. ومن اللافت انه لا يزال يوجد اختلافا غير ظاهر في الوضع عبر الأقاليم المختلفة. وبشكل عام فإن أكثر من نصف المنظمات النسائية التي شاركت في البحث الالكتروني التابع لمنظمة حقوق النساء في التنمية AWID يتسلمون الآن تمويلاً أقل من التمويل الذي كانوا يستلمونه منذ خمسة سنوات مضت. وهذه المنظمات الموجودة في أميركا اللاتينية والكاريبي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسط وشرق أوروبا، وبلدان رابطة الشعوب البريطانية وهي الأقاليم التي تم فيها خفض في التمويل وهذا ما تشير إليه التقارير بشكل متكرر. ولكن مما يدعو للدهشة، هو أن التمويل الخاص بالنساء، والذي تم إنفاقه العام الماضي والذي تبلغ قيمته ١٥ مليون دولار، وهو فعليا يعتبر كمنحة قليلة جدا بالنسبة للعدد الكبير من المنظمات التي تعتمد عليه كمصدر اساسي في تمويلها.

يظهر البحث كيف أن المنظمات النسوية تمضي أوقاتاً أكبر في عمليات استجرار التمويل أكثر من السنوات العشر الماضية هذا مع عدم وجود نتائج واضحة. فالبعض يعبر عن إحباطه في تقديم مقترحات لأنشطة يمكن أن تتناسب مع جدول أعمال الممولين ومع ذلك فإنها تنحرف نحو جدول أعمال سياسي يهدف إلى العدالة، المساءلة والتغيير. كما أن العديد من هذه المنظمات تتذمر حيث تجد نفسها في النهاية تقوم بتنفيذ دور تقديم الخدمة وليس إتباع ما هو موجود على جداول اعمالها الخاص. وتقول المجموعات العاملة في مجال حقوق النساء عبر الأقاليم بأنها تجبر لقبول التمويل من الحكومات وذلك يظهر تحديات يواجهونها في حال أرادوا أن يقوموا بمواقف حساسة في مواقع رسمية أو سياسية، وبذلك فإن الشعور والإحساس العام هو أن التمويل متوفر بشكل أساسي للعمل المبني على أساس الدولة، مع وجود دعم إقليمي ودولي ضئيل للجهود والأعمال الهادفة إلى الربط بين مستويات عدة، فيصعب بشكل كبير ضمان الدعم للمنظمات حيث أن معظم التمويل مخصص لمشاريع محددة مسبقا.

أفكار إستراتيجية لحشد وتعبئة موارد مالية أكثر

يتضمن القسم الرئيسي من هذا البحث أفكارا حول الاستراتيجيات والسياسات الممكنة لتعبئة وحشد موارد أكبر للمنظمات العاملة في مجال حقوق النساء. وقد تساءلنا: **أين هي الفاعلية للتأثير والتغيير داخل مؤسسات التمويل؟** وما الذي تحتاجه المنظمات النسائية لكي تستطيع القيام بأعمالها بطريقة مختلفة وأن تكون ناجحة بشكل أكبر في ضمان مواردها؟

ومثل كل الاستراتيجيات السياسية فإن استجرار التمويل المؤثر يتطلب وجود تحليلات قوية وذكية للبيئة المحيطة والقدرة على المناورة مع القوى المحركة المعقدة الموجودة. وقد وجدنا أيضاً أن الواقع يختلف بشكل كبير في الأنواع المختلفة للمنظمات ذات البيئات المختلفة، لذلك فإنه يمكن استخدام عدد من التوصيات والأفكار عالمياً. وبالرغم من ذلك فإن بعض الرسائل الأساسية التي تأتي من خلال هذا البحث تهدف الى تنفيذ إجراءات إضافية.

ومع وجود المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن المنظمات النسائية داخل البلدان المانحة تحتاج لأن تتحاور مع حكوماتها لتستطيع أن تزيد من دعمها المالي لتنفيذ جداول أعمالها وتمويل المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء. وبنفس الوقت، فإن إعطاء التأثير القوى للعديد من هذه الوكالات يتطلب وجود المساواة الجندرية والآليات الأفضل للمساءلة. مثل عملية كلب الحراسة التي تهدف الى مراقبة التنفيذ والالتزام.

أما بالنسبة **للمؤسسات المستقلة الكبرى**، فإن واحدة أو اثنتان منها يمكن أن تكون مؤثرة في قيادة وتشجيع المؤسسات الأخرى لدعم المنظمات النسائية، كما أن ضمان وجود مساند قوي يتطلب وضع سياسة دقيقة ورسائل مناسبة و وجود مراسل يستطيع أن يتصل مع قيادة المؤسسات بهدف توسيع الدعم ليصل إلى كل المنظمات العاملة

في مجال حقوق النساء. وكذلك المشاركة والاتصال مع القادة والمسؤولين عن برامج المؤسسة حسب الإمكان، هذا إضافة الى الدخول في حوارات أعمق حول جوهر العمل الذي قامت به المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء حيث تساعد في توضيح إمكانيات الوصول إلى التوجيه المناسب لتمويل شامل.

كذلك فإنه يجب على **المؤسسات العامة** أن تقوم بشكل مماثل بالمشاركة بحوار نقدي وحساس حول أدوارها في تعزيز حقوق النساء من خلال تشجيعها على زيادة دعمها للمنظمات العاملة في نفس المجال. ومع ازدياد فرص التعاون مع المؤسسات العامة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك فإنه من الضروري أيضاً وضع شروط واضحة للمشاركة في قوى ومجالات صناعة القرار ووضع جداول الأعمال ، وكذلك قضايا الملكية والانتساب إضافة إلى عناصر أساسية أخرى مثل التعاون أو ما يسمى بالشراكة.

ان إعطاء الأهمية لدعم **التمويل الخاص بالنساء** لكثير من المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء يتم عن طريق تشجيعها على النمو من خلال تجهيز وإعداد نفسها لمصادر تمويل جديدة (وبذلك لا تتنافس مع المنظمات التي من المتوقع دعمها) ، وكذلك يتم باستمرار الدعم للعمل الإنتقالي، وتوضيح جدول الأعمال الأوسع والموجود وراء التمويل الذي يتم تقديمه.

وأخيراً فإنه عادة ما يتم إهمال **الموارد الخيرية الخاصة والمانحين الشخصين والمؤسسات العائلية الصغيرة** في استراتيجيات المجموعات النسائية بالرغم من إمكانية تأمين عمل سياسي للمساواة بين الجنسين. ان المنظمات النسائية وكذلك التمويل الخاص بالنساء الذي يعود لهؤلاء المانحين يشكل تجربة وطريقة حقيقية لاستجرار التمويل منهم وهذا يساعد في التواصل وتفعيل الموارد بين الآخرين.

وبهدف إيجاد توسع مؤثر على أساس الموارد فقد قام المشاركون في هذا البحث بوضع توصيات عديدة للمنظمات النسائية ذاتها.

بناء المهارات والمواقف بشكل خاص: يقول الكثيرون بأنهم يريدون تحسين مهاراتهم في استجرار التمويل وتوضيح واقعهم للمانحين. ومن الاولويات ان تغير طريقة تفكيرهم حول الأموال (فمثلاً كيف يمكن توضيح أهميتها وطلب مبالغ كبيرة) والوصول إلى اتفاق مع الدور (الإيجابي والسلبي) حيث يلعب التمويل دوراً كبيراً في بناء حركات حقوق النساء.

توسيع مصادر جديدة: نتيجة للتحديد والضغط الزمني الحالي، فقد حصلت العديد من المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء على بعض الخبرات بالموارد البديلة للدعم. ويوجد بعض الدروس المأخوذة من داخل وخارج الحركات النسائية وكذلك من البحث المعمق الذي يجب القيام به لتوضيح إيجابيات وسلبيات استجرار التمويل من مصادر مثل المؤسسات العائلية ومن الأشخاص والشركات الخاصة.

تقوية وتعزيز المانحين الحلفاء: يوجد العديد من الحلفاء للمنظمات النسائية ضمن المؤسسات المانحة. لذلك فإن الاتصال مع هؤلاء الحلفاء، والتعرف على التحديات التي تواجههم ومعرفة طرق عملهم تساعدهم في تشجيع منظماتهم لزيادة التمويل لحقوق النساء واتخاذ الإجراءات الضرورية للتأثير على المانحين الآخرين لزيادة دعمهم، وكلها تعتبر من الأساليب الأساسية. كما يقوم الداعمون للمساواة بين الجنسين العاملون في المنظمات المانحة على إيجاد أجوبة من الناشطين في مجال حقوق النساء حول حجم الموازنة المقدمة من المانحين للعمل الخاص بالنساء وما هو الحجم الذي يجب دمجه من خلال مناطق ومجالات التمويل. كما أن توضيح مستوى الموارد المطلوبة وكيفية توجيهها يعتبر عملاً هاماً للوصول إلى استجرار تمويل مؤثر وفاعل.

التعرف على إمكانية الوصول إلى تكامل وتضامن أكبر من خلال استجرار التمويل: عندما نتحدث بواقعية نجد أن القيام بغزو القيادات والأشخاص الأساسيين للتأثير عليهم داخل الوكالات المانحة يجب أن تتم بشكل أولي عن طريق عدد قليل ونسبي من دعاة والمنظمات النسائية من الذين لديهم اتصالات جيدة وتأثير قوي. وتحتاج هذه المجموعات إلى بناء التضامن والشفافية في عمليات استجرار التمويل مع الاعتراف بالامتيازات واستخدامها وإيجاد طرق للتأثير في المانحين وزيادة دعمهم لعدد كبير من المنظمات النسائية. بعد ذلك يمكن لمجموعات أكثر أن تقوم بتطوير ميثاق أخلاقي سياسي بحيث تستطيع من خلاله الوصول إلى المانحين، وأن تعمل على تفعيل الأموال لمجموعة أكبر من المنظمات. وتحتاج المجموعات النسائية في الاساس للوصول إلى ما وراء ثقافة الندرة التي تولد اهتمامات مثل التنافس على الحلوى الموجودة والعمل على تغيير المفاهيم لتصبح توسيع الحلوى من خلال الوصول إلى الموارد التي كانت غيرها جاهزة من قبل.

شحذ وتقوية السياسات والاستراتيجيات: توجد تحليلات كثيرة حول الحاجة إلى استراتيجيات أكثر قوة ورفعة وتأثيراً لتستطيع أن تكون عملاً مساعداً للمنظمات النسائية وتكون أكثر قدرة على التنافس من أجل المانحين. وقد اعترفت جماعات حقوق النساء بالحاجة إلى بناء حضور قوي في المناقشات والحوارات المحلية، مع تعزيز بناء الأسس وربط العمل على مستويات مختلفة وفسح المجال لروابط أعمق تنعكس بين المنظمات النسائية من حيث الرؤى المتعلقة بالقيادة الفاعلة وأشكال التعزيز للمنظمات.

تحتاج المنظمات النسوية إلى توسيع ناخبيها والحصول على الدعم العام وذلك من خلال توسيع التغطية الاعلامية الدقيقة والمناسبة.

النظر إلى بنية العمل والحركة: طرح المشاركون في البحث أسئلة حول المنظمات النسوية ذاتها – وكيف يمكنها أن تقاوم التوجه نحو تنظيم الجمعيات الأهلية – وجعل عملها فنياً يعكس الهياكل الضرورية من أجل تحركات أقوى مع إيجاد استقلالية أكثر لأسس التمويل، ومعرفة وجود دور ضخم لحقوق النساء تستطيع من خلاله بناء مصداقية شاملة للمنظمة مثلما فعلت منظمة العفو العام الدولية Amnesty Int في مجال احترام حقوق الإنسان.

الأخذ بتحدي التقييم: يعد تقييم نوعية التغيير والتحول التي تعمل نحوها المنظمات النسائية، مهم جدا. وهذا يعتبر هاماً وحيوياً بالنسبة لوضع المانحين، ولا يتم ذكر العمل والتعليم المستقبلي. كما يجب أن يكون هناك استثماراً في التطوير والمشاركة في التوجهات وذلك بهدف قياس التغير الاجتماعي الذي يساعد مجموعات حقوق النساء على مراقبة تقدمها وتعزيز برامجها وكذلك مساعدة المانحين المحتملين في فهم لماذا هي تستحق الاستثمار.

فاعلية الدعم المحلي من خلال إظهار الأثر: بما أن كافة قطاعات التمويل متأثرة بالرأي العام، فإن المنظمات النسائية بحاجة إلى توسيع ناخبيها بهدف الوصول الى الدعم المحلي من خلال الحصول على تغطية إعلامية دقيقة وإعطاء صورة ورؤى قوية ومفروضة عن حقوق النساء.

إعادة تشكيل مناقشات الدمج للتوجه السائد: يعتبر من الصعب – على المدى القصير – تجاهل حقيقة أن الدمج الجندري قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من ممارسات العديد من الوكالات المانحة (وخاصة المؤسسات الثنائية – والمتعددة الأطراف.) وقد علق الكثير منها على الحاجة إلى الابتعاد عن أخطار الدمج عن طريق الانتقال من التدريب إلى تطوير الأدوات وآليات المساءلة، وإعادة المفاهيم المتعلقة بالسلطة والتمييز والتحفيز لحقوق النساء. أما على المستوى البعيد فإن ممثلي الوكالات المانحة والمنظمات النسائية يعتقدون أن الدمج الجندري يجب أن يتم استبداله بمفهوم لا يجعل العدالة الاجتماعية مظلمة بل بدلاً عن ذلك يجب أن يدعو الى الترويج لها ولجدول أعمال حقوق النساء.

الفصل الأول

المقدمة

من الجيد ان يكون عام ٢٠٠٥ مناسبة للاحتفال بمرور عقد من الزمن على انعقاد مؤتمر الامم المتحدة الرابع للنساء، وكي نعود الى الوراء لنرى مدى تطور الدعم المالي لمنظمات حقوق المرأة.

وتدرك منظمة حقوق النساء في التنمية (AWID)، كعضو بين آلاف المنظمات الداعية للمساواة الجندرية وحقوق النساء، التحديات المتزايدة لتمويل العمل في مجال هذه الحقوق، وفي العام ٢٠٠٢، كلفت منظمة (AWID)، باعداد دراسة حول استراتيجيات استجرار التمويل الموجودة وكذلك مصادر التمويل وخصوصا بالنسبة للمنظمات الانتقالية لحقوق النساء[١].

وتسلمنا منذ ذلك الوقت، عددا كبيرا من الرسائل من الاعضاء/العضوات يطلبون/يطالبن فيها معرفة كيف ومن أين يمكنهم استجرار التمويل. ودفعنا هذا الى الاستثمار للقيام بمبادرة أعداد هذا البحث، لفهم توجهات التمويل لاعمال حقوق النساء وتوسيع مجال الموارد للحركات النسائية ولمنظمات حقوق النساء.

وتعتبر عدم الرغبة في طلب الاموال من الاسباب الرئيسية التي تزيد من التوتر خلال عمليات استجرار التمويل داخل المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء. وبينما تلاحظ معظم المنظمات، ان الممولين يسعون الى المبادرات القابلة للتمويل فيوجهونها انطلاقا من موقع الثقة، وتعرف هذه المنظمات ان اقتراحها يستحق التمويل. الا ان البعض الآخر يتذمر لان عليه ان يقوم باستجداء وتوسل الاموال. هم يرون ان استجرار التمويل هو نوع من الالهاء وليس جزءا من عملهم الاساسي لتفعيل مهمتهم. وهناك رؤية مختلفة في الوقت نفسه، حول دور الاموال في بناء العمل والتحرك وكيف يمكن للقوى المحركة ادارة العلاقات المتوارثة من الادارات التي سبقتها.

تغير سلطة الاموال الآليات المحركة للمنظمات النسائية

وبرأي سونيلا ابيكييرا، فان التوازن في الحاجات يعتبر ضروريا للوصول الى الموارد المادية والبشرية، بالاضافة الى ان الرغبة في الحصول على الاستقلال والاستقامة للحركات النسائية انتجت بعض العلاقات التي تم تطويرها مع منظمات التمويل، التي بدورها قدمت دعما لانشطة وبرامج مختلفة للمنظمات النسائية في انحاء العالم كافة. ومن جهة اخرى، فإن التوتر الذي نشأ من قضايا السلطة، والتحكم حول الملكية، والقيادة، وادوار قيادية في تحديد جدول الاعمال، أدى الى الكثير من الصراعات والارباك[٢].

وغيرت قوة المال القوى المحركة للمنظمات النسائية، وادى ذلك، الى قيام بعض القيادات النسائية بطرح تساؤلات عن امكانية التقدم والاستمرار والاستدامة في جدول اعمال خاص للمساواة بين النساء والرجال عبر تمويل خارجي. ويقول ناشطون/ات آخرون/ين بانهم متشجعون/ات للاقتراب من المانحين الذين يملكون الاموال لصرفها والناشطون يملكون برامج حيوية تحتاج للتمويل. كما ان هناك حقيقة تشير الى ان التمويل واستجرار التمويل يؤدي الى التوتر والمنافسة بين الجمعيات العاملة في مجال حقوق النساء. ما الحقيقة غير السارة، فهي ان عمليات استجرار التمويل الاكثر نجاحا تعتمد على مزيج من الافكار الجيدة، والعلاقات الشخصية القوية، والقدرة على التحدث بلغة المانحين (وهي بالعموم اللغة الانكليزية) بالاضافة الى السفر لمقابلتهم.

ويشير التوتر والمنافسة الى ان الاموال واستجرار التمويل نادرا ما يكون بسيطا وفي متناول يد منظمات حقوق النساء التي تضع استراتيجية جامعة وعلى الرغم من ذلك فهذه المنظمات هي الاساس لقدراتهم في أداء العمل. وقال احد الذين اجريت معهم المقابلات نعلم ان الاموال يمكن ان تقود الى وضع جدول عمل، كما يمكنها ان تقسمنا، لذلك يجب ان نتدارك ذلك. ويجب ان نشير في جدول اعمالنا الى من يملك المال ومن الذي يقرر كيفية استخدامها، وهذا يعتبر من القضايا الهامة والاكثر حساسية التي يصعب تجاهلها.

تهدف هذه المبادرة الى تحديد العوائق الاساسية للتأثير والتغيير مما يساعد في تعبئة موارد اكبر لعمل حقوق النساء، كما تعمل على تعزيز تحركاتنا في هذا المفصل الحرج. اما اهداف المبادرة فهي:

١ – تحديد الاتجاهات الرئيسية للتمويل خلال السنوات العشر الماضية (منذ مؤتمر بكين) وذلك للمنظمات العاملة في مجال حقوق النساء على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي في اطار النوعية الشاملة. والهدف الاقليمي ومجال المواضيع ذات الاهتمام والتوجهات.

٢ – فهم التغييرات الحاصلة واسبابها ضمن موارد التمويل المتعددة من اجل عمل حقوق النساء.

٣ – تحليل اثر اتجاهات التمويل على منظمات حقوق النساء.

٤ – تسيير وعقد حوار ونقاش ما بين منظمات حقوق النساء ومع الممولين حول بناء حركات نسائية اكثر قوة ووضع استراتيجيات مؤثرة في مجال حقوق النساء.

٥ – تطوير استراتيجية خصبة وضم حلفاء جدد لتشجيع العمل وتعزيز منظمات حقوق النساء لزيادة قيمة المنح المالية وسهولة الوصول اليها في مناطق متعددة من العالم.

ويمثل هذا التقرير ذروة مرحلة البحث حيث جمعت البيانات من خلال:

- مقابلة ٨٢ شخصيا يمثلون نطاقاً واسعاً من الممولين ومنهم ممثلون عن منظمات عاملة في مجال حقوق النساء وبعضهم من المختصين ذوي العلاقة (انظر الملحق رقم ٢ للائحة الاشخاص الذين تمت مقابلتهم).
- وثيقة تشمل مراجعة للابحاث الموجودة وتقارير مرتبطة بالموضوع بالاضافة الى،
- ثلاث لقاءات دولية مع مجموعات من المانحين وممثلين منظمات حقوق النساء في بورتوالجرو (كانون الاول ٢٠٠٥) ونيويورك (آذار ٢٠٠٥) ومدينة المكسيك (ايلول ٢٠٠٥).

كلمة عن التزامنا

يطال هذا البحث المتعلّق بوجهات التمويل وواقعه، مجموعة واسعة من الممولين ومجموعات حقوق النساء. ولاحظنا انه من الممكن ان يكون شديد الدقة. لذلك اردنا ان نشدّد و نؤكّد على ان هذا البحث سيؤدّي الى مضاعفة قدرة الوصول الى التمويل و زيادة قيمته لدى جميع المنظّمات النسائية، ونلفت الى ان التمويل المخصّص مباشرة لإعداد هذا البحث لم تستفد منه اي منظّمة مادياً من خلال المشاركة في هذا المشروع. وان التزامنا الاخلاقي هو توسيع الفرص و ليس اخذ الحصّة الكبيرة لأنفسنا.

نظم هذا التقرير في ١١ فصلا رئيسيا، ويقدم الفصل الثاني بعض الحقائق والارقام بالاضافة الى التطورات السياسية التي تؤثر على هذا التمويل. اما الفصول من ٣ الى ٨ فتشرح صورة التمويل وتحدد في قطاع التمويل الآليات المحركة والتحديات والفرص والاستراتيجيات المحتملة وذلك لتفعيل الدعم أكثر.

أما قطاعات التمويل وفئاتها التي عرضت فيها: المساعدات التنموية، المؤسسات الكبيرة المستقلة، المنظمات الدولية غير الحكومية (او المؤسسات العامة)، تبرعات الافراد والرابطات والمؤسسات العائلية، والتمويل النسائي والتقديمات التعاونية.

ويعرض الفصل التاسع ما تستطيع ايجاده عبر الانترنت من استمارات ومقابلات واستشارات مع مجموعات حقوق النساء والنشاطات في مجال المساواة الجندرية، وذلك في الاطار العام او على صعيد المناطق. ويعطي الفصل العاشر توصيات لمنظمات حقوق النساء عن الطريقة التي يجب ان يفكروا فيها او ينفذوها في مجال تغيير الاداء للحصول على مزيد من التمويل، ولتوضيح المفاهيم المشار اليها في هذا التقرير تجدها في باب خاص في الملحق رقم (١). ان الاهداف الموضوعة لهذا البحث هي طموحة كما هو الدعم المالي مرتفع. ويحيط العديد من الناشطين والناشطات في مجال حقوق النساء بتحديات البحث عن التمويل بشكل كبير في سبيل استدامة عمل هام وحساس يصب في مستقبل حقوق النساء. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد اجوبة بسيطة بالاضافة الى انه لا تتوفر خريطة واحدة عن مكان توفر التمويل او عدم توفره. وعوضا عن ذلك نجد مشاهد متعددة حددتها سياسة القوى المحركة على الصعيدين العالمي والوطني، والتغيير في القيادات، ومناصرو حقوق النساء داخل المؤسسات التمويلية والمتطلبات التنافسية المتعددة للموارد المحدودة. وعلى الرغم من ذلك، فإن البحث يشير الى منافذ تطل على فرص تظهر فيها المعلومات الجديدة، ويعاد التفكير بالممارسات الحالية، حيث يستطيع ممثلو منظمات حقوق النساء ومؤسسات التمويل الاستفادة منها.

وتقدم شرحا في الفصل المخصص عن الاستراتيجيات حول الاستفادة من الفرص التي تتطلب استثمار للوقت والموارد. وفي كل الاحوال، يسمح لنا هذا البحث بالاستنتاج انه في المستقبل، ستحتاج الحركات النسائية ومنظماتها الى موارد التمويل للعديد من الاعمال بالاضافة الى الابحاث والبرامج التي ستحتاج للموارد ويكون لديها امكانيات متألقة وبارزة من خلال الاستثمار الصحيح والتركيز على الاستراتيجية في المنعطف الحالي.

ملاحظة حول المنهج:

ان التحدي الحقيقي في هذا البحث هو تحديد تعريف عن ماهية حقوق النساء وكيفية تمويلها. فمن جهة، يقوم الممولون بتسمية الاشياء التي نريدها بمصطلحات مختلفة مثل العمل الجندري وبرامج النساء وحقوق النساء بالاضافة الى البرامج المرتبطة بالجندر. كما ان بعض الممولين يعتبرون البرمجة الاجتماعية مشابهة لعمل حقوق النساء فيما البعض الآخر يكتفي بتصنيف تمويل حقوق النساء انه تخطى الاحتياجات العملية ووصل الى الاهتمامات الاساسية في الاستراتيجية الجندرية.

ومن جهة أخرى، ليس من السهل متابعة العمل في مجال حقوق النساء، بسبب طبيعته التي تتقاطع مع المحاور الاجتماعية كافة في حياتنا ولذلك يصعب تحديد التعريف بحقوق النساء.

وعندما ننظر الى تمويل المنظمات نلتقط التوجهات التي يصعب الحصول عليها من خلال ارقام محددة. ويزداد التحدي عندما لا يتم تتبع الموارد الكثيرة بشكل دقيق او عندما تحصل تغييرات في اسماء المناصب ووسائل وطرق تتبع البيانات.

وبغض النظر عن التحدي الرئيسي على صعيد المنهج، فاننا خططنا مسبقا للبحث عن التوجيهات والمؤشرات الاساسية بالاضافة الى التقاط الارقام عندما يكون ذلك ممكنا، التي قد تساعد في تحديد الاستراتيجيات التي ستنقلنا الى ما بعد البحث لتفعيل التمويل الاكثر تأثيرا بالنسبة لمنظمات حقوق النساء.

١ – ورقة عمل منظمة حقوق النساء في التنمية (AWID) رقم (10) عن الاستقرار المالي: التحديات الاساسية والفرص لمنظمات حقوق النساء الانتقالية (تشرين الثاني ٢٠٠٢ اعداد سيندي كلارك - من جاست اسوسياتسس http:/awid.org/publications/occasional10.doc

٢ – أبي سيكيرا، سونيلا، ٢٠٠٥ جدول اعمال حقوق الانسان للنساء: ما الذي يجب ان تقوم به منظمات التمويل والدمج وحقوق النساء في التنمية AWID تشرين الاول ٢٠٠٥.

الفصل الثاني

صورة التمويل - مراجعة

- في العام ٢٠٠٣، انفقت الحكومات مبلغ ٦٨،٥ مليار دولار على المساعدة التنموية. وفي العام نفسه انفقت ٩٠٠ مليار دولار على الاسلحة والحروب.

- كما خصص نحو ٢،٥ مليار دولار (٣،٦٪) للمساواة الجندرية كهدف رئيسي من صافي انفاق المساعدات التنموية الرسمية للعام ٢٠٠٣ والبالغة قيمتها ٦٩ مليار دولار. وبلغت نسبة المساعدات التي كان هدفها الاساسي المساواة الجندرية، نحو ٠،٦ فقط، أي ما يعادل ٤ مليون دولار اميركي تقريبا.

- وقدمت مفوضية الاتحاد الاوروبي في العام ٢٠٠٣، مساعدة بلغت قيمتها ٠،٠٤ لدعم مشاريع وبرامج خاصة بالمرأة. ووصلت قيمتها نحو ٢،٥ مليون دولار اميركي من اصل ٦،٨ مليار.

- وصرف خلال العام ٢٠٠٣ نحو ٣ مليار دولار اي ما يعادل ٨٪ من مجموع مبالغ المنح لكافة المؤسسات خارج الولايات المتحدة الاميركية. وتبلغ هذه المنح ٣٨,٥ مليار بما فيها المنح التي تبلغ اكثر من ١٠ آلاف دولار فقط.

- كما قدم نسبة ٧،٣ من اجمالي تقديمات المؤسسات المانحة في اميركا في العام ٢٠٠٣ الى برامج ومبادرات النساء والفتيات

أين هي الاموال؟

بعض البيانات التوضيحية (بناء لموارد مدرجة داخل التقرير)

- في العام ٢٠٠٤ انفق التمويل الدولي النسائي والعالمي الجنوبي واوروبا الوسطى والشرقية مبلغا اجماليا قدره ١٥ مليون دولار كمنح وهي زيادة منحية خلال السنوات الخمس الماضية.
- في العام ٢٠٠٢، بلغت موازنة اليونيفام - منظمة الامم المتحدة للمرأة، ٣٦ مليون دولار مقارنة مع موازنة صندوق الامم المتحدة للسكان - اليونفبا، والتي وصلت الى ٣٧٣ مليون دولار وموازنة اليونيسف - صندوق الامم المتحدة للطفولة البالغة ١،٥ مليار دولار
- خصصت مؤسسة سيفرد روسينغ للائتمان والتي هي مؤسسة عائلية تعد من اكبر الممولين لحقوق المرأة، وبنسبة ٢٢٪ من موازنتها اي نحو ٤،٢ مليون دولار للمنظمات النسائية في العام ٢٠٠٤. بالاضافة الى ٤٢٪ اي ما يعادل ٧،٨ مليون دولار الى منظمات حقوق الانسان و٢٩٪ (٥،٤ مليون دولار) للمجموعات البيئية
أما هيفوز الشريك القديم والمؤتمن للمنظمات النسائية فقد انفق اكثر من ١٠ مليون دولار على المنظمات النسائية في العام ٢٠٠٤، والتي تعادل ١٣٪ فقط من اجمالي موازنة المنح لديه، التي تصل الى ٨٠ مليون دولار
- ومؤسسة ليفي ستراوس فقد خصصت اجمالي منحها التي بلغت نحو ١٠ مليون دولار الى منظمات النساء والشباب.

ماذا تقول المجموعات النسائية؟

(بناء على الاحصاءات التي اجرتها منظمة حقوق النساء في التنمية AWID):

تشير نصف المجموعات التي تم مسحها تقريبا بان منظماتها تحصل الان على تمويل اقل من التمويل الذي كانت تحصل عليه في السنوات الخمس الماضية ويظهر هذا الامر بوضوح في كل المناطق، الا انه اكثر شيوعا في اميركا اللاتينية والكاريبي.
- وتعتبر نحو ٢٥٪ من المجموعات النسائية انها تتلقى الان تمويلا اكثر مما كانت تتلقاه منذ خمس سنوات بنسبة ٢٥٪، اما مستويات التمويل الاخرى فما زالت على المعدل نفسه.
- يعتبر التمويل النسوي في العام ٢٠٠٤ من اكثر مصادر التمويل المذكورة بشكل دائم لمنظمات المرأة في العالم. وتحتل المنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات الثنائية

والمشتركة المركزين الثاني والثالث بين مصادر التمويل على التوالي، في حين ان هذه المنظمات كانت اهم مصادر التمويل الى جانب المؤسسات الكبيرة المستقلة.

- تجد اكثر من نصف المنظمات التي اجريت معها هذه الدراسة بأنه من الصعب استجرار التمويل الان اكثر مما كانت عليه قبل عشر سنوات فيما رأت ٢٤٪ من تلك المنظمات انه كان أسهل.
- أدركت المنظمات ان هناك صعوبة كبيرة في استجرار التمويل في مجال الحقوق الانجابية والحقوق المدنية والسياسية والجنسية والمثلية، وتحولت هذه الحقوق الى حقوق LGBT بالاضافة الى القضايا الصحية باستثناء مرض فقدان المناعة المكتسبة (الايدز.) ويسهل ايجاد تمويل للاعمال المرتبطة بمرض الايدز والعنف الجندري.
- ويشير الذين اجري عليهم الاستفتاء من كل المناطق الى صعوبة ايجاد تمويل لرواتب الموظفين والادارة ولبناء القدرات، على عكس سهولة الاستجرار للاعلام والتكنولوجيا والاتصالات والتطوير القيادي والتشبيك والعمل ضمن شبكات متصلة.

بعض المقارنات داخل القطاع غير الربحي:

- وصل الدخل الاجمالي العالمي لمؤسسة السلام الاخضر غرين بيس الى ٢٠٣ مليون دولار في العام ٢٠٠٣، فيما تم استجرار النسبة الاكبر من افراد، ٦٠٪ منهم نساء.
- بلغ الدخل الاجمالي لمنظمة امنيستي الدولية نحو ٢٣٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٤، ٩٠٪ منه من افراد وتشكل النساء ٦٠٪ منهم.
- تقدم منظمة YWCA التي تضم ٢٥ مليون عضوا في ١٢٢ بلدا، الخدمات عن طريق مئات وآلاف الفروع الملحقة بها وطنيا ومحليا. وتقوم باستجرار ما بين ١٠٠ الى ١٥٠ مليون دولار كدخل سنوي وبشكل رئيسي من الافراد[١].

- تمتلك منظمات حقوق النساء في جميع انحاء العالم موازنات صغيرة وتتوزع موازنة التكاليف السنوية للعام ٢٠٠٤ لهذه المنظمات بالدولار الاميركي كالآتي[٢]:
- ٧٠ ألف تعود الى كارات كوليشن (وهو ائتلاف اقليمي للمنظمات غير الحكومية في وسط وشرق اوروبا.)
- ١٥٠ الف تعود الى استراس (وهي شبكة نسائية في وسط وشرق اوروبا تهتم بالصحة الانجابية وحقوق المرأة.)
- ٢٠٠ الف تعود الى CREA (وهي مؤسسة تعمل لبناء المصادر من اجل التمكين.)
- ٢٥٠ الف لـ REPEM.
- ونالت شبكة النساء الافريقيات للسياسة الاقتصادية اجمالي ٣٠٠ الف.
- ٤٠٠ ألف لمنظمة النساء في التنمية الاوروبية WIDE.
- ٥٠٠ الف لمنتدى آسيا والباسفيك حول قوانين النساء والتنمية APWLD.
- ٨٠٠ الف للنساء اللواتي يعشن في ظل القانون الاسلامي.
- ١،١ مليون للجنة اميركيا اللاتينية والكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة CLADEM.
- ١،٢ مليون لمنظمة حقوق المرأة في التنمية AWID.
- ١،٦ مليون لمركز زدولاموجر بروانا فلورا ترستان.

تعطينا الارقام المذكورة في الاطار اعلاه، بعض الدلالات المتعلقة بتحديات التمويل والدعم للجهود المتعلقة بالنساء. وتشير الى ان قوى سياسية عديدة تؤثر على سيناريو التمويل. ونَصف من خلال هذا التقرير الاسباب التي اثرت في الاساليب التمويلية لمنظمات حقوق النساء وكيف تأثرت اهدافها كماً ونوعاً كما يريد المدافعون عن حقوق المرأة تحقيقه.

وكان اجمالي تمويل منظمات النساء والبيئة والتنمية WEDO ١،١ مليون في العام ٢٠٠٣. ووصل الى ٢،٣ مليون لـ'المساواة الآن' و٦،٩ مليون لمركز الحقوق الانجابية و٧٠٠ الف لتعليم الشراكة النسائية WLP، و٣٠،٥ مليون لمركز الانشطة التنموية والسكانية CEDPA، و٣،٢ مليون لمؤسسة'الكاثوليك للاختيار الحر'[٣].

الخطوط العامة:

توجد مضامين اساسية في العديد من النماذج في عالم التمويل الخاصة لمنظمات حقوق المرأة ومستقبل تحقيق العدالة الجندرية.

الأساليب المتداولة: استطاعت مؤتمرات الامم المتحدة في التسعينات من جعل زمن تاريخي خاص بها لا يمكن نكرانه، في اطار تعبئة الموارد الاساسية لحقوق النساء وتحقيق العدالة الجندرية، مع ازدياد في عدد المنظمات الجديدة في بعض المناطق. وساعد مؤتمر فيينا لحقوق الانسان ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية والحدث الابرز مؤتمر بكين، على تقوية وتعزيز منظمات حقوق النساء الدولية والمحلية، التي ترافقت مع موجة اهتمام المانحين ودعمهم[٤]. وتقول الكثير من المجموعات اليوم انها تناضل في سبيل الحصول على اهتمام الممولين، الذين اعتبروا ان العدالة الجندرية وحقوق النساء كانت ذات نكهة مميزة.

ويوضح احد الذين اجابوا ضمن الاستفتاء انه توجد حقيقة مقلقة في اعتقاد الحكومات انها انجزت مايكفي للمرأة. وتبقى بعض مصادر التمويل كمؤسسة فورد وهيفوز ثابتة في تقديم الدعم، على الرغم من تراجع دعم هذه المصادر. ويقول الكثيرون ان حقوق النساء ليست على الطراز او الاسلوب الذي يرغبه الممولون ولكن الذي يمكن ان تركز عليه هي القضايا الآمنة اي في اطار صحة النساء او مشاركتهن في الحياة العامة، وتزداد الصعوبة في الحصول على التمويل في بعض القضايا الجوهرية.

الدمج الجندري: حولت العديد من المنظمات ووكالات المساعدات التنموية والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات الكبيرة المستقلة دعمها بعيدا عن برامج النساء المحددة في مجال الدمج الجندري. وقد اعطى برنامج عمل مؤتمر بكين الاولوية للدمج الجندري كآلية تهدف للوصول الى العدالة الجندرية كما فصلت في الفصل الثالث من هذا الكتاب، وتظهر السنوات العشرة من الخبرة والتقارير والتقييمات الى الآتي:

توجد حقيقة مقلقة بين الحكومات وهي أنها قد قامت بما فيه الكفاية من أجل المرأة.

١- احدث الدمج الجندري ارتباكا كبيرا في المفاهيم التي حرفت الانتباه عن الهدف الحقيقي وهو الغاء التمييز بين الرجال والنساء.

٢- يعمل الدمج الجندري فقط اذا كانت السياسات تستند الى الالتزام القوي للقيادات ذات المستويات العالية، بالاضافة الى وجود آلية المساءلة مع تخصيص موارد كافية وخبرات مناسبة حول اسلوب التنفيذ. هذه الشروط غير موجودة في معظم الحالات[٥]، على الرغم من ذلك فما زال العديد من الممولين يعطون الدمج الجندري الاولوية لدى تمويلهم جداول عمل الداعين للمساواة بين الرجال والنساء ومنظمات المرأة المتخصصة. وفي الواقع يصر العديد من الممولين على مشاركة الرجال في الامور المتعلقة بالجندر، وتعترف الوكالات المانحة بوجود نقص في البيانات المتعلقة بمدى المساهمة الحقيقة للدمج الجندري في تعزيز حقوق النساء والعدالة الجندرية. وتبقى عملية الدمج الاستراتيجية السائدة لتعزيز هذه العدالة في عالم التمويل. وتشعر المنظمات النسائية بتأثير ذلك، فعوضا عن اعتبار التمويل في مجال حقوق النساء كضرورة او استثمار دائم بالاضافة الى النظر اليه كحاجة لانجاح عملية الدمج الجندري، يعتبر كمرحلة اصبحت فيها الجمعيات النسائية مع مرور الوقت معطلة.

في عام ٢٠٠٣ أنفقت الحكومات مبلغ ٦٨،٥ مليار دولار على المساعدة التنموية، وفي نفس العام أنفقت ٩٠٠ مليار على الأسلحة والحروب

الالاعيب في أطر العمل العالمية: ازدادت المطالبة من خلال سياسة الاجندات الخاصة بالمؤسسات العالمية (مثل: إستراتيجية القضاء على الفقر (PRSPs)، ومؤتمرات الامم المتحدة، الخ...)، بهدف معرفة اهتمامات وموارد المنظمات غير الحكومية الدولية والاقليمية باختلاف انواعها. وتعتبر اهداف الالفية للتنمية (MDGS)[٦] هي احدث هذه الاجندات. ويصعب تحليل المساواة الجندرية في آلية هذه الاهداف على الرغم من انها السبب الرئيسي للفقر.

اما الهدف الثالث والمعروف بالعدالة الجندرية، فهو متعلق بتقليص واغلاق الفجوة الجندرية في مراحل التعليم المتوسط والثانوي. وعلى الرغم من اهمية هذا الهدف الا ان العديد من البلدان بما فيها الدول النامية لا تجده كذلك مع انها وصلت الى تحقيقه. وتعد الأهداف التنموية للألفية الإطار لعمل معياري وخطوة هامة عكسية لأطر العمل الموجودة حالياً، كبرنامج عمل بكين واتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء. (CEDAW) وتساءل الاشخاص الذين تمت مقابلتهم حول إذا ما كان التحدي الحقيقي في تطبيق أطر العمل المعيارية الحالية على كل شخص يجب أن يستثمر في التنمية، فيما لم يهتم الاخرون بإطار العمل. ومع ذلك فإن المنظمات النسائية ترى ان مموليها تشجعها نحو هذا التوجه.
وفي الواقع فإن بعض الحكومات والهيئات العالمية تتوقع أن الأهداف التنموية للألفية ستستمر حتى تتمكن من وضع اتجاهات أموال المانحين خلال السنوات القادمة.

ضعف وفقر في أنظمة المتابعة والمساءلة: يصعب حتى على الداعمين الملتزمين بحقوق النساء معرفة مقدار التمويل المعطى لحقوق النساء والمساواة الجندرية بشكل دقيق، بينما يعتبر ذلك مسألة معقدة لمجتمع التمويل ككل. وربما تكون كذلك في مكان ما غير مفهوم دائماً (إعطاء مفهوم غامض ومربك عن الجنس والجندر والدمج الجندري)، او قد يتم مقاومتها في بعض الأحيان. وعادة ما تكون متابعة البرامج المخصصة للنساء ومنظماتها بسيطة، تحديدا على مستوى المدخلات والاستفسارات

المتعلقة بعدد المنظمات المدعومة والأموال المخصصة لها. وقد وجدت بعض التقييمات حول أثر هذا التمويل[٧]. الا ان الحسابات المجردة تحدد فقط أعداد النساء المستفيدات أو البرامج والمنظمات، ولا تقدم شيئاً عن الأثر والتضخم المحتمل لمساهمة الدعم من أجل تعزيز حقوق النساء.

وضع التمويل المجتمعي ضمن نقابة: شهدت العقود الماضية انتقالاً هاماً في وكالات التمويل التي أصبحت أكثر كفاءة وتخصصا وتوجها للنتائج، حيث تسربت نماذج إدارة النقابة إلى التعاون التنموي والخيري، والعدالة الاجتماعية والجمعيات الخيرية الإنسانية بالنتائج الجيدة والسيئة معا.

وقد لاحظ المولين على مستوى واحد من الجميع مساهمتهم في تطوير الأنظمة من خلال فرض إجراءات مفرطة، قواعد معلومات، أهداف وعمليات صناعة قرار متعددة المستويات، إلى درجة بدت فيها عمليات إعطاء المنح انها خُفضت لتقابل أهداف الإنفاق مع وضع إشارات في المربعات وملء طلبات بشكل متقن وفق المعايير. واشار ممثل أحد المنظمات الى أن المنظمة تقوم الآن باستخدام خبراء ومتخصصين يديرون برامجها كما أنه قد بقي فيها البعض من غير المتخصصين أي الناس الذين يرون الصورة الكبيرة الكاملة و يبنون روابط بين أطر القضايا المختلفة. كما تمت الإشارة أيضاً الى شركاء التمويل الذين تطوروا خلال السنوات وازداد عددهم تحت الضغط والتعامل مع المانحين الذين يفرضون وجود توجهات متعلقة بالقضايا الإدارية وجداول أعمال يسيطرون عليها، أكثر من فتح حوار حول الاستراتيجية والطموح أو انعكاس لعمل الآخرين.

وتضمن التغيير جزءاً متعلقاً بالانتقال من التمويل المركزي إلى تمويل المشاريع إضافة إلى سيطرة التمويل القصير الأمد مما جعل المزيد من المنظمات النسائية غير الحكومية تناضل للحفاظ على بقاء البنية التحتية الأساسية مستمرة وذلك للاستفادة من قدراتها وفي الوقت نفسه مقابلة الطلبات المتزايدة على الأنشطة، الإبداع والابتكار، المساءلة، والأثر الذي يمكن قياسه. بالرغم من ذلك فهناك بعض الأمل بتغييره في المستقبل. أشار كتاب "النظر إلى المستقبل"[٨] عن توجهات الجمعيات الخيرية الإنسانية في القرن الحادي والعشرين إلى التمويل الأساسي الذي يجب مراقبته. وشرح معدو هذا الكتاب أن التغير هو استجابة إلى التوجه نحو دعم المشاريع (...) وهي بذاتها نشأت من دعوة مبكرة للتركيز على المساءلة في المنظمات الخيرية. وتقترح هذه الدراسة الذهاب إلى أقصى حدود متطلبات المساءلة والنتائج يمكن أن يحبط هدف القطاع التطوعي، كلما تحرك رقاص الساعة في الاتجاه المعاكس.

شركاء غير متساوين بالدرجة الكافية: وأخيراً، تولد القوى المحركة الموروثة في علاقات التمويل إحباطاً واضحاً. فمن جهة، يوجد انتقاد كبير للمولين الذين يستخدمون المجتمع المدني بما فيه من منظمات لحقوق النساء كمقاولين وموزعين لتنفيذ جدول أعمال وبرامج قد قاموا مسبقاً بتصميمها ووضعها واعدادها. كما يوجد إحباط مع تنامي دفع وضغط بعض المانحين إلى وجوب مشاركة الرجال في البرامج الجندرية. وفي كثير من الحالات لا يلاحظ المانحون بأن خيار مشاركة الرجال أو عدمها في برامج حقوق النساء يجب أن يكون قراراً إستراتيجياً، حيث أن القياس الواحد لا يتناسب مع كل القضايا فإن الخيارات الظاهرة للمولين لدعم العمل المحلي والبنية التحتية والمنظمات تمت ملاحظتها من قبل بعض الذين اجريت معهم المقابلات، حيث عملت على إيجاد تقسيمات غير ضرورية بين حركات حقوق النساء وبين ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية الأساسية وبين منظمات ذات الأفضلية. فيما يكون العمل هاماً جداً لتعزيز حقوق النساء على المستويات المحلية الوطنية الإقليمية والدولية. و توجد دعوة صارخة من قبل العديدين، الذين تمت مقابلتهم، للوصول إلى فرص أكثر للمناقشة المفتوحة لطبيعة العلاقة بين المولين المانحين والممنوح لهم لمعرفة القوى الدافعة للعمل أثناء التنفيذ، كما أوضح أحد ممثلي المنظمات النسائية:

> **أريد حقا أن أنطلق من الكلام غير المعقول والتافه للمولين حتى يتوقفوا عن التظاهر والإدعاء حول وجود نوع من الشراكة بيننا في حين ان الشراكة الحقيقية غير موجودة. ربما نريد ان يكون لنا مع البعض شراكة أعمق، ولكن هذه العلاقة هي علاقة المانح - للممنوح له ولا يوجد توازن واضح للقوى**

القوى السياسية والمآزق العميقة لزماننا

يمكن فهم توجهات المانحين بشكل كامل للتأثير في حقوق النساء دون وضعهم في الصورة التاريخية المحددة. وأثرت مجموعة من القوى السياسية المتداخلة في جداول الأعمال والنظريات الأيديولوجية بخيارات وعمليات المانحين والمنظمات غير الحكومية NGO كما أنها قد غيرت وأعاقت مجالات الموارد للجهود المتعلقة بحقوق النساء والعدالة الجندرية. أما أهم هذه العوائق والتي تتسم بالعلاقة المتبادلة فهي: التحررية الجديدة، الأسس الدينية، العسكرية والمحسوبية أو النظام الأبوي.

التحررية الجديدة: تعتبر التحررية الجديدة الأكثر سيطرة على جداول الأعمال، اذ تأخذ مكانا في العولمة. وقد استحوذ هذا النموذج الاقتصادي على التفكير في القيم، الأولويات، جداول الأعمال، السياسات والعمليات ليس فقط في المجالات الاقتصادية بل على المستويات السياسية والاجتماعية من واشنطن دي- سي إلى كامبال وما بعدها. وقامت المنظمات العالمية المسيطرة والحكومية مع لاعبين آخرين، طوال عقدين، بتعزيز وفرض مجموعة ثابتة من الإصلاحات السياسية التي تتضمن تقشفاً سنوياً، وانخفاضا في مستويات العمل والبيئة، تحرر التجارة، وخصخصة الخدمات الأساسية. و تم تشكيل هذه الإصلاحات السياسية من خلال أفكار مقدمة مسبقاً، - ذات مزاج فردي - ومبنية على أسس السوق الحرة التي تشكل مركز النمو الاقتصادي.

وفيما تبقى سياسات التحرر الجدية موضوعاً لكثير من الحوارات والمناظرات، إنها بلا شك ساهمت في تعميق التمييز وفي سطوة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، كما تمارس هذه الشركات تأثيراً على صناعة القرار والعمليات الحكومية والهيئات العالمية. وتم اختراق الثقافة المشتركة من قبل المانحين والمنظمات غير الحكومية، ويظهر ذلك من خلال التأكيد المتزايد على الكفاءة، الإدارة المعتمدة على نتائج الإحتراف، الاختصاص، وعلاقة حصة السوق والزبائن للإشارة إلى المستفيدين أو الناخبين. ويمكن أن تكون بعض هذه التغيرات أدت الى وجود بعض التحسينات إلا أنها قد خلقت أيضاً الكثير من التحديات للمجموعات التي تعمل في مجال العدالة والحقوق. ومن بين هذه التحديات التوتر بين المنظمات الدولية الضخمة غير الحكومية (متضمنة العديد من المنظمات العامة) وبين الجهود الوطنية الصغرى والبنية التحتية، كذلك مع الحركات الاجتماعية وتفضيل التوجهات الفنية أكثر من التوجهات السياسية بهدف التغيير – والتي أصبحت جزءاً من دعوى الدمج الجندري.

وقامت السياسات التحررية الجديدة والسياسات الاقتصادية بالتخفيض تدريجيا في قدرة ودور الحكومات على توزيع الموارد بشكل واضح ومعتدل، وإيصال الخدمات الأساسية وحماية الحقوق، وترك التحرر المتسارع للقطاعات المالية. الحكومات غير محصنة ضد التطاير المالي – حيث يمكن نقل ميزانياتهم بين عشية وضحاها من خلال تغيير العملات وقيم السلع. واظهرت التجارب نفسها بالنسبة إلى برامج الضبط الهيكلي أنه عندما يكون الاقتصاد مضطرباً تخفّض الأموال المخصصة للنساء بشكل كبير. واستجابة للتمييز المتنامي داخل وبين البلدان، فإن العديد من المانحين الثنائيين أو المشتركين يركزون في تمويلهم على خفض الفقر وعلى البلدان ذات الدخل المنخفض في حين تقوم المنظمات الخاصة والتمويل النسائي بتخصيص تمويل أكثر من أجل مبادرات البقاء الاقتصادي الأساسي ومساعدة الفئات المهمشة أو أولئك الذين وقعوا في شباك الأمن الموجودة. وقد لاحظ الكثير من الذين تمت مقابلتهم تغيراً متعلقاً بتقديم وتسليم الخدمة المباشر والذي يتعارض مع التركيز على الأسباب الهيكلية للفقر. ويعد الفقر في كثير من المجالات النقص في الخدمات.

يتم فهم الفقر في كثير من المجالات على أنه نقص في الخدمات

وفي الوقت نفسه، تقلص اهتمام الممولين بالمجتمع المدني مع موجة الديمقراطية الواعدة في التسعينات التي تم إبطاؤها أو انهيارها وتوقفها في بعض الأقاليم. وعوضاً عن ذلك، توجهت المساعدة التنموية بشكل أكبر لدعم الحكومات الضعيفة الناشئة مع تقديم دعم أقل إلى اللاعبين الأساسيين في المجتمع المدني من الذين يؤمل جعلهم مسؤولين. أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، هناك اعتقاد آخر، هو أن اللاعبين في القطاع الخاص هم الذين سيقومون بالتمويل التنموي أو الحكومات الوطنية والمحلية ستأخذ هذه المسؤولية. انما في الحقيقة، ترتكز المنظمات الخيرية الخاصة، التي ينمو اقتصادها في العديد من الدول الناشئة، بشكل رئيسي على الإحسان. وهي نادراً ما توزع إلى مجموعات تدعو الى قوانين ومستويات ومعايير لحماية البيئة، العدالة التجارية، تأمين وضمان العمل، الوصول إلى مياه الشرب الآمنة أو حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة الإنجابية أو الجنسية.

تساعد فكرة 'الدول المتأخرة' على تبرير الحاجة في الاستثمار والإحلال محل الحكومة من خلال التركيز على الخدمات وتأجيل العمل الطويل الأمد لهياكل التمييز والحقوق لوقت آخر. وأثرت اللامركزية بدور الحكومات الوطنية من خلال خلق الفرص والتحديات لدعاة حقوق النساء فيما تزدهر تلك الحقوق في القوانين الوطنية. أما من حيث السيطرة العالمية وتغيير رقعة التجارة، فإنه من المهم اعتبار التأثير البارز للدول مثل البرازيل، روسيا، الهند، والصين المعروفة بدول (BRIC). وينمو الاقتصاد الناشئ لهذه البلدان بسرعة ويصل عدد سكانهم الى ٢،٦ مليار نسمة من ضمن سكان العالم البالغ عددهم ٦،٤ مليار مع وجود حجم كبير من الثروة المعدنية. ويقول أحد خبراء الاقتصاد انه في اقل من أربعين عاما يمكن ان يصبح اقتصاد بلدان (BRIC) مجتمعة أكبر من بلدان المجموعة ج٦ (أميركا، اليابان، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا)، وذلك بالدولار الأميركي. ويمكن أن تصل بلدان (BRIC) إلى أكثر من نصف حجم اقتصاد بلدان ج٦ [٩].
بحلول العام ٢٠٢٥، لذلك يجب العمل بهدف إيجاد التوجهات وإتباعها بشكل دقيق، مع قياس تأثيراتها الإيجابية والسلبية، اذ أنها ستبرز التحديات والفرص بهدف تقدم حقوق النساء.

الإيمان بالمذاهب الدينية: يزداد الإيمان بالمذاهب الدينية كافة ويتم شحنها وربطها عبر تعميق الفقر، ورفع حالة عدم الاستقرار، والتغيرات المفاجئة التي تحدث نتيجة للعولمة والتحررية الحديثة (من ضمن العوامل الأخرى.) وحشدت القوى الدينية المحافظة المنشقة، الملايين من أتباعها مع كميات كبيرة من الموارد، وزادت تأثيرها على السياسيين والسياسة. أما جدول الأعمال الأولي للفئات الدينية المحافظة من كافة الطوائف فيكون من خلال خفض المبالغ المخصصة لحقوق النساء والعودة إلى الأفكار العائلية التقليدية والأدوار الجندرية. ومن المؤكد بانه يشكل مسالة أكثر جدلية وغير معروفة شعبيا هذا إذا لم يكن من الخطر الدفاع عن حقوق النساء وتقدمها، خصوصا في مجال الحقوق الإنجابية والجنسية.

لا تعد المنظمات المانحة على اختلاف انواعها مستثناة ومحصنة من الضغوط الثقافية الحالية وتراجع المنظمات الأساسية الخاصة بحقوق النساء. أما التوجهات الدينية المحافظة فلها تأثير كبير وحقيقي على التمويل وبشكل خاص من الحكومة الأميركية والمثال الهام هو تصريح إدارة الرئيس بوش حول حرية التعبير العالمية في عام ٢٠٠٠، اذ منعت الحكومة الأميركية التمويل المباشر أ و من خلال وكالات الأمم المتحدة لأي مجموعة تقدم استشارات أو عروض حول الإجهاض، أو حتى مناقشة وتشريع أو توسيع خدمات عنه أو تنفيذه في حالات غير الاغتصاب وسفاح القربى أو بتعرض حياة احداهن للخطر. وهكذا، فإن العديد من المجموعات التي تعمل في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية عانت من تجربة خفض تمويل بشكل كبير وعنيف. وسوف نقوم بدراسة ذلك إضافة الى دراسة ظروف التمويل المرتبطة معها وكذلك التخفيضات في التمويل بالتفصيل في القسم الثالث (٣).

السيطرة العسكرية: يتم استخدام بعض الفئات المتشددة (الذين ينتمون في الوقت الحاضر لأقسام من الشرق الأوسط ووسط آسيا)، بهدف المدافعة عن التركيز المتزايد على الأمن القومي والسيطرة العسكرية في العديد من البلدان. وقامت إدارة بوش بشن حرب على الإرهاب اثر هجمات ١١ ايلول، مما أدى إلى تغيير في توجه الأولويات والموارد إلى الدفاع العسكري والأمن القومي في جميع أنحاء العالم. وقد حول هذا التوجه الهام الدولارات المخصصة للتنمية والاهتمام العالمي بعيداً عن تعزيز الحقوق. كما جعل جهود الكثير من القادة شرعية ومحللة بهدف إسكات منتقديهم. وفي الحقيقة، كانت الحرب على العراق هي الواسطة للحرب على الإرهاب واستخدامت من قبل الولايات المتحدة الأميركية لتبرير التراجع عن اتفاقيات جنيف والحريات المدنية الأساسية للبلد. ويقع نظام حقوق الإنسان بأكمله تحت الهجوم في موقع ٩-١١ من العالم. وتفرض الحكومة الأميركية الجديدة، التي تعتبر جزءاً من الحرب، خطوطاً إرشادية للمنح الدولية. وتقوم المنظمات الآن بتفحص الممنوح لهم من خلال قائمة مراقبة الإرهاب واتخاذ بعض الاحتياطات المتنامية والمتزايدة حول المنح الدولية مع تقديم الدعم فقط للشركاء المعروفين، ولا يصل هذا الدعم إلى مجموعات جديدة. فيما يعد الأمن الجدول السائد والمسيطر للأعمال، فلا تولي النساء اللواتي يمكن اعتبارهن الوكلاء والمساعدين في التغيير من خلال أدوارهن في الأمن وفي بناء السلم، الاهتمام الكافي. وعلى الرغم من ذلك، تعمل العديد من المنظمات النسائية على إعادة تعريف الأمن الإنساني وتمكين خبراءها لتحمل المناقشات الحساسة حول السلم والصراع.

السيطرة الأبوية: وأخيراً فإن الجزء الرئيسي من التحدي الذي نواجهه هو أن زيادة الدعم لحقوق النساء يعتبر قديماً وواقعاً تحت السلطة الأبوية، اذ سجلت انتهاكات هامة في مواجهة القيم، السلوك، والآليات المؤسسية التي تثبت عدم المساواة والتمييز بين الرجال والنساء. وقد تم عكس الاتجاهات السائدة لهذه الحركة التاريخية المحددة من خلال بعض المكاسب في العديد من البلدان، وتوجد السلطة الأبوية بشكل مخفي في كافة مجتمعاتنا وهي السبب في الوحشية المستديمة والمنظمة والعنف ضد النساء والإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم ولم يصل إليها القانون الدولي. وتعتبر السلطة الأبوية هي الأساس في تشكيل الخيارات المالية للأشخاص والمولين. كما أن النقص في فهم أهمية حقوق النساء عند التوجه إلى الفقر وفي تعزيز العمليات والإجراءات الديمقراطية، ينعكس ذلك على مستويات عديدة بين الأشخاص المانحين (تم توضيحه بالحقائق إلى أن حقوق الأطفال والبيئة تحصل على تمويل أكبر من النساء في الغرب)، وكذلك على دعم المؤسسات المانحة والمنظمات غير الحكومية NGOs التي تقوم على دعمها. ويقصد بتحدي إنهاء التمييز الجندري الحاجة إلى تبني وقبول تحدي التمييز المجتمعي وقوة العلاقات، من خلال حل وتفكيك امتيازات السلطة الأبوية بهدف الاستثمار الأمثل في الرفاه الإنساني وتحسين وضع معظم المواطنين في العالم.

تقوم المؤسسات المانحة الآن بالتحقق من خلال قائمة مراقبة الارهاب للمنوح لهم، حيث يزداد الاحتراس من بعضها عند تقديم المنح الدولية

١ - http://web.amnesty.org/report2004/aboutai-eng و الاتصالات مع منظمة العفو الدولية-أمنستي الدولية كندا و بريطانيا

٢ - انظر http://www.worldywca-org.ac.psiweb.com/annrpt04.pdf

٣ - مبنية على أساس اتصالات شخصية

٤ - انظر أبيسيكرا (Abeysekera 2005) للحصول على حسابات كاملة لأثر المؤتمر على جداول أعمال حقوق الإنسان والمرأة.

٥ - انظر الجندر والتنمية مراجعة دقيقة في مجلة لاوكسفام - OXFAM مجلة الجندر والتنمية مجلد ١٣ رقم ٢ تموز ٢٠٠٥ و انظر زالدمج الجندري: هل يعمل لأجل حقوق النساء ، إضاءة رقم ٣، تشرين الثاني ٢٠٠٤ - منظمة حقوق النساء والتنمية

٦ - الأهداف التنموية للألفية (MDGs) وهي تعكس أهداف عامة تم الاتفاق عليها من قبل ١٤٧ رئيس دولة وحكومات و١٨٩ امة كمجموع. وهو جزء من إعلان الأمم المتحدة للألفية أيلول ٢٠٠٠. أما الأهداف فهي: خفض الفقر المدقع والجوع، الوصول إلى التعليم الإعدادي العالمي، تعزيز العدالة الجندرية وتمكين المرأة، خفض وفيات الأطفال تحسين صحة الأم، محاربة مرض فقدان المناعة المكتسب الإيدز.HIV/Aids الملاريا والأمراض الأخرى، التأكيد على البيئة المستدامة، تطوير شراكة عالمية للتنمية. وقد تم تقريب كل هدف إلى غايات محددة. وتعتبر غاية للمساواة الجندرية ضمن إلغاء التمييز الجندري في المدارس الإعدادية والثانوية ويفضل بحلول عام ٢٠٠٥ وعلى كافة المستويات بحلول عام ٢٠١٥.

٧ - يعتبر هذا التقييم أحد التقييمات الحديثة: يعتبر دور المنظمات النسائية في بناء المجتمع المدني (2006-2003)، تقييم مشترك لبرامج مساعدة الأكراد هيفوز و TCC في كينيا، جنوب أفريقيا وزيمبابوي، في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣٢ - إعداد ليندا زويد برغ بالتعاون مع باتريشا ماكفادن وماريان ناغترين (تشرين الثاني ٢٠٠٤.)

٨ - كاترين مولتون، أندروبلو، النظر إلى المستقبل، تكيف وتوجيه المنظمات الخيرية في القرن الحادي والعشرين، لمجموعة المراقبة ٢٠٠٥.

٩ - ويلسون، دومينيك، الحلم مع بلدان: (BRICs) الطريق الى ٢٠٥٠. ورقة عمل للاقتصاد العالمي رقم ٩٩ - كولدمان ساش تشرين الاول ٢٠٠٣ مأخوذة من موقع:

http://goldmansachs.com/insight/research/reports/99.pdf

الفصل الثالث

توجّهات تمويل المساعدة التنموية الثنائية و المشتركة

سنقوم في هذا الفصل، بتفحص خصوصيات المانحين باختلاف انواعه. وسنكشف ميزات كل قطاع منها، والقوى المحركة لها، بالإضافة إلى التحديات المتنامية لتفعيل تمويل أكثر في مجال حقوق النساء، والفرص المحتملة لزيادة التمويل في مجال حقوق النساء.

كان موضوع النساء جزءاً من عمليات التنمية منذ العام الدولي للأمم المتحدة للنساء في العام ١٩٧٥، والعقود التي تلته ولهذا تأثرت المنظمات المانحة المشتركة بشكل كبير بتعزيز المساواة الجندرية في ما يسمى بالبلدان النامية وكذلك تمويل العمل المخصص لحقوق النساء في جميع أنحاء العالم.

يشير البحث بوضوح الى أن هذا الانخفاض التدريجي في سمعة التمويل التنموي للجندر و المساواة، وهو يعتبر تغيراً في التركيز وفتح أقنية للانفاق و الصرف مع مؤشرات هامة لمجموعات حقوق النساء

ويوضح المسح الذي أجري كجزء من هذا البحث، أهمية المانحين الثنائيين والمشتركين. وفي الحقيقة إن هذه المنظمات تقوم بالعمل على أنها أحدى موارد الدخل الثلاثة المذكورة والمتكررة للمنظمات العاملة في مجال حقوق النساء في كل الأقاليم خلال السنوات العشر الماضية. وقد كانت تحتل الدرجة الأولى بالتمويل في العام ١٩٩٥ والدرجة الثانية في العام ٢٠٠٠ والدرجة الثالثة في العام ٢٠٠٤. (ويشير البحث بوضوح إلى أن هذا الانخفاض التدريجي الواضح في المساعدة التنموية لتمويل عمل المساواة الجندرية إلا أنه يوجد تغييرات في التركيز وفي مجالات الإنفاق مع أهمية تضمين مجموعات حقوق النساء.)

الميزات والقوى المحركة

ان المنظمات المسماة بالثنائية والمتعددة الأطراف من أكثر المنظمات الرسمية في القطاع الدولي للتنمية. أما المنظمات التنموية الثنائية فهي التي تعطي منحاً أو قروضاً من حكومة لحكومات أخرى أو لمنظمات غير حكومية بالإضافة الى تنفيذها مشاريع تنموية، مثل منظمات التنمية الدولية الجندرية ومنظمة التعاون التنموي السويسرية. وتقدم المنظمات المشتركة للتنمية موارد وتنفذ مشاريع تنموية مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وتشمل عدداً كبيراً من منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق السكان (UNFPA) و صندوق المرأة (UNIFEM) ومنظمة العمل الدولية (ILO) والمصارف التنموية كالبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأميركي، بالإضافة إلى منظمات وهيئات دولية حكومية مثل امانة رابطة الشعوب البريطانية ومفوضية الاتحاد الأوربي والفرانكوفونية.

ما هو حجم المساعدة المرتبطة بالمساواة الجندرية:

ان المشترك بين هذه المنظمات أنها منظمات حكومية رسمية، وقدرت لجنة المساعدات التنموية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تعتبر هيئة تنسيقه دولية حكومية لهذه المنظمات وموجودة في ثلاثين بلدا في الشمال والاتحاد الأوربي، الإنفاق الصافي لمساعدات التنمية الرسمية لهذا القطاع وان وصلت إلى ٦٩ مليار دولار [١] وأن ٧٠٪ من هذا المبلغ قد أتى من منظمات مساعدة و٣٠٪ عبر الميزانية الأساسية للمنظمات المشتركة. وقد تم فقط إعطاء ٢,٤٪ أو حوالي ١،٦ مليار الى المنظمات غير الحكومية NGOs [٢] وأقل من ٤٠٠ مليون ذهبت مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية NGOs في البلدان النامية [٣]. ومن الصعب توضيح حجم الأموال الممنوحة المنظمات النسائية.

وعلى الرغم من أن البيانات محدودة وغير كاملة إلا أنها توضح المدى الذي تم فيه وضع التمويل للمساواة الجندرية، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ففي عام ٢٠٠٣ خصص مبلغ ضئيل قدّر بـ ٠,١٪ **إلى ٠,٢٪ من إجمالي المساعدة التنموية الرسمية الثنائية** ODA **والتزامها وتقديمه للحكومات لتنمية القطاع النسائي، ومعظمه كان لأنشطة مثل المؤتمرات، والحلقات الدراسية ، والتدريب** [٤].

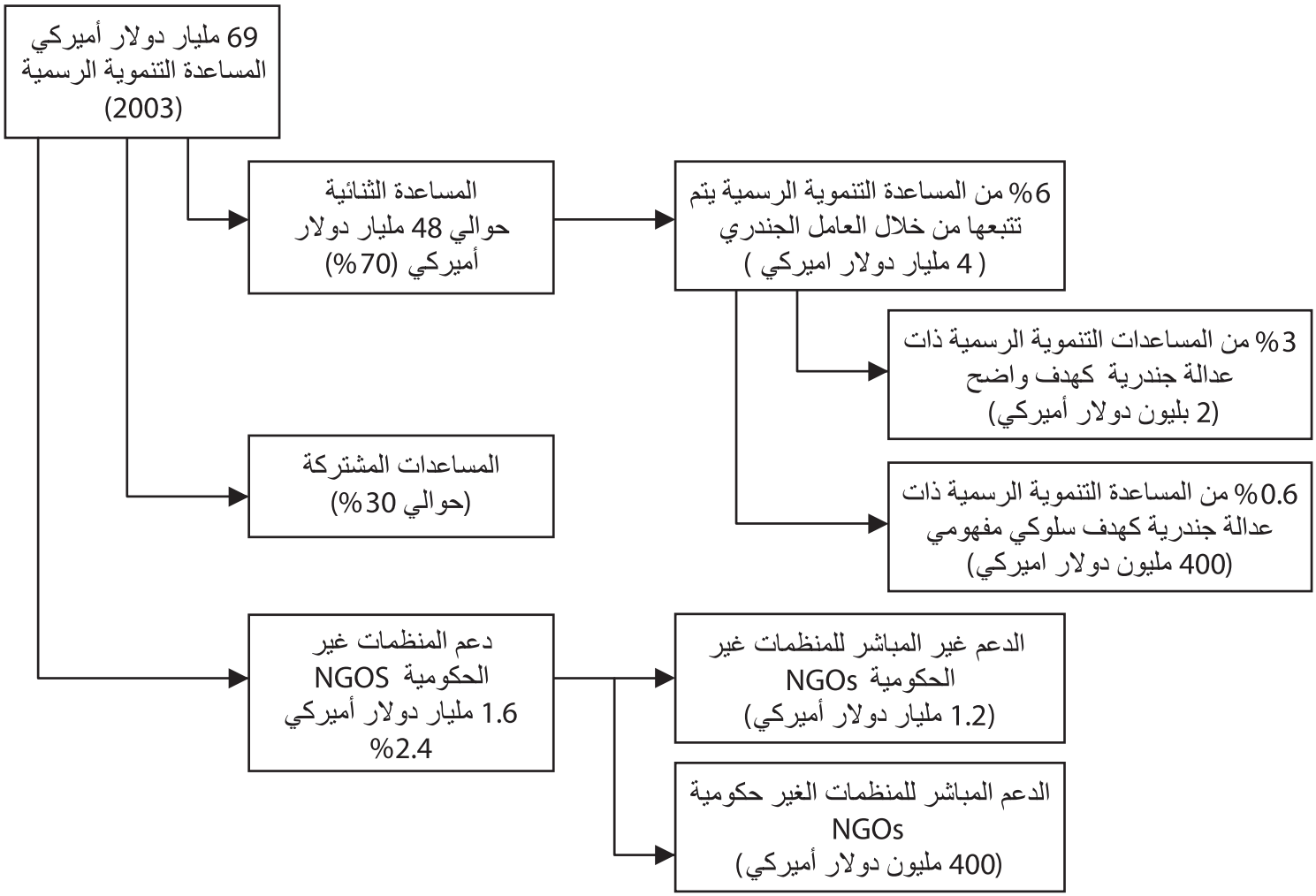

الشكل ١: الإنفاق الصافي للمساعدة الفنية الرسمية: لقطة

يظهر بحث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن المساعدة التي تدعم المساواة الجندرية تركز على القطاعات الاجتماعية، وخصوصاً التعليم والصحة الأولية. ووعرض هذا القطاع في العام ٢٠٠٣ نحو ١٢٪ من إجمالي المساعدة التنموية الرسمية. ODA أما في العقد الأخير فقد استخدمت العديد من المنظمات التنموية منهجاً لمتابعة ومراقبة حجم المساعدة لهذا القطاع والمخصصة للمساواة الجندرية من خلال تطبيق ما يسمى بـ العلامات الجندرية. وأشارت نحو نصف القطاعات الاجتماعية إلى مؤشرات تدل على المساواة الجندرية ووصل ذلك إلى ٦٪ من إجمالي المساعدة التنموية الرسمية. ODA أظهر تحليل هذه البيانات خلال الفترة ما بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣ أن ٥٠٪ منها (أي ٣ من أهداف المساعدة التنموية الرسمية ODA)ذات اهتمامات جندرية بطريقة ما (وتحديداً المساواة الجندرية) بالاضافة إلى انه بنسبة ١٠٪ أو ٠,٦٪ من إجمالي المساعدة التنموية الرسمية تعتبر المساواة الجندرية كهدف أساسي لها. وهذا يعني انه بينما تصرف المليارات من الدولارات للمواصلات والطاقة والاتصالات وقطاعالت استثمارية اخرى، تحصل المشاريع المرتبطة بالجندر تمويلا بنحو ٢,٤ مليار في مجالات التعليم والصحة بما فيها الصحة الانجابية والمياه والصرف الصحي و٤٠٠ مليون منها تهدف مباشرة للمساواة الجندرية [٥].

بينما تصرف المليارات من الدولارات للمواصلات والطاقة والاتصالات وقطاعالت استثمارية اخرى، تحصل المشاريع المرتبطة بالجندر تمويلا بنحو ٢,٤ مليار في مجالات التعليم والصحة بما فيها الصحة الانجابية والمياه والصرف الصحي و٤٠٠ مليون منها تهدف مباشرة للمساواة الجندرية

ان المعلومات المستخدمة تظهر ان المساعدات المرتبطة بمبدأ المساواة الجندرية تأتي بشكل (U) خلال العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ مع انحدار حاد في موارد المساواة الجندرية للعام ٢٠٠١ وارتفاع بسيط ولكن ثابت في العام ٢٠٠٣. واستند هذا التوجه الى الالتزامات التي قدمت الى مؤتمر التعليم العالمي – داكار في العام ٢٠٠٠ واهداف الالفية للتنمية، التي وضعت تعليم الاناث وتخفيض وفيات الامهات كأهداف تنموية مهمة.

التحديات

التفكك

بغض النظر عن الموارد فإنه من الواضح أن العديد من المنظمات التنموية خفضت من دعمها لحقوق النساء وخصوصاً تلك التي كانت مناصرة للمساواة الجندرية في العقود الأخيرة كالمنظمات الموجودة في السويد وكندا ، والنرويج ، والدانمارك ، وهولندا. ويمكن قياس هذه التغيرات من خلال تقليص عدد الموظفين المرتبطين بالجندر، والتحولات السياسية البعيدة عن المساواة الجندرية كأولوية كبيرة وذات اهتمام مشترك، بالاضافة الى استبدال المشاريع المخصصة للنساء بأنشطة الدمج الجندري مع خفض آليات المساءلة وذلك للتأكيد على أن المساواة الجندرية هي جزء من التنمية. ويقول احد ممثلي المنظمات الثنائية:

> لماذا يبدو هذا التفكك الآن؟ هل هي موضة الشهر؟ لقد كان هنالك الكثير من الاندفاع قبل وبعد مؤتمر بكين ولكن العالم قد تغيّر. والآن تأتي اهتمامات أخرى كالأمن، والحكومة ، والصراع... والقضايا الكبيرة التي يصعب ربطها بالمساواة الجندرية. فقدنا اهدافنا ولم تعد مثيرة كما اننا لا نعلم كيف تتواصل مع النقاشات الكبيرة.

البلاغة تقابل الموارد

يستغرب العديدون من المجتمع المعني بالجندر والتنمية وحقوق الإنسان والنساء من ندرة الموارد التي تبقي العمل في هذه القضايا فاعلا ، وذلك على الرغم من الإيحاءات والوعود التي وضعتها اجتماعات بكين والاجتماعات العالمية المرتبطة بها بالاضافة الى المبادئ والاستراتيجيات الجندرية. وإذا كانت مساواة للنساء شرطا لتحقيق التنمية [٦] كما قال الامين العام للامم المتحدة كوفي انان، فلماذا لا تتوفر موارد التمويل لتعزيز حقوق النساء بما فيها جهود المنظمات النسائية التي تعمل على الارض. إضافة إلى ذلك يجب أن يطرح سؤال: لماذا ما زالت اجندة المساواة الجندرية ضعيفة ومهمشة وغير ممولة؟ خصوصا اذا نظرنا الى ما نفذ خلال العقود الماضية من ابحاث واعمال مناصرة ومرتبطة بأساس التحليل الجندري في الممارسات التنموية بالاضافة الى البحث الذي اجراه البنك الدولي ويشير الى ان التمييز الجندري يعمل على ابطاء النمو الاقتصادي ويجعل التخلص من الفقر اكثر صعوبة.

ان ما نعرفه هو أن اهداف المساواة الجندرية تتمثل في أطر العمل القانونية والسياسية ولكنها تتبخر في مستوى توزيع الموازنة، والتنفيذ والتقييم. وتقدير التأثير. وبناء لدراسة هامة نشرتها يوروب ستيب (Europe Step) وسوشيال ووتش (Social Watch)، ترتفع مستويات تبخر السياسات التي كانت ملتزمة بالمساواة الجندرية من المنظمات التنموية إلى جانب توفر الأدوات والخطوط الإرشادية للوصول بشكل صحيح، الا ان ذلك لا يترجم بتحديد الموارد وبرامج والتقييم [٧]. يشير هذا التقرير الى دراسة حديثة نفذتها المفوضية الاوروبية وخصت الى ان الاطار السياسي مقنع، ويتميز بالالتزامات الواضحة عن المساواة الجندرية مع دعم التوجه الثنائي لمتابعة مشاريع محددة للنساء الى جانب الدمج الجندري. ومثالا على ذلك، تظهر المفوضية الاوروبية اندفاعا قويا وتقدما في مجال الحقوق الانجابية والجنسية والسياسات الصحية في السنوات الاخيرة، ومثال آخر هو الموقف السياسي المتقدم للمفوضية التي ترد على التحولات في السياسة الاميركية بإدارة بوش (للسيطرة على حرية التعبير ورفض تمويل صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA). لكن تطبيق هذه السياسات ضعيف. حيث نجد ان تمويل المشاريع والبرامج المخصصة للنساء منخفضاً جداً، حيث بلغت قيمة المساعدة من المفوضية الاوروبية في العام ٢٠٠٣ ما يعادل ٢،٥ مليون دولار من قيمة الموازنة الاجمالية التي تصل الى ٦،٨ مليار دولار اي ٠,٤٪ كما تفتقر الخطط رؤية جندرية واضحة ولا تراعي المفوضية تأثير مشاريع المساواة الجندرية وبرامجها، والمثال الاحدث على ذلك هو اطار العمل الحالي بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٣ الذي تعمل المفوضية على تطويره وحددت اهدافه وموارد الموازنة لفترة التخطيط اللاحقة. اما المقترحات التي قدمت حتى الان، لم تشر الى وجود اهداف متعلقة بحقوق النساء والمساواة الجندرية كما لم تقترح اية برامج لتعزيز هذه الحقوق [٨].

مخاطر الدمج الجندري

طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [٩] في العام ١٩٩٥ بالتزامن مع التفاهم العالمي على برنامج عمل بيكين، استراتيجية ثنائية لدعم تمكين النساء ومبادراتهن من جهة والدمج الجندري من جهة ثانية. وأشارت المقابلات التي اجريت مع عدد كبير من المانحين والمجموعات النسائية إلى أنه على الرغم من الإستراتيجية التي وضعت، إلا أن الدمج الجندري كان سائدا منذ العام ١٩٩٥. والأهم من ذلك، هو ان اللاعبين داخل الوكالات التنموية وخارجها، لاحظوا أن الدمج الجندري لم ينجح بشكل كبير. وبحسب رأي ممثل إحدى المنظمات المانحة "الدمج الجندري يعتبر ألد أعدائنا، وأردنا أن نجعله سهلا، تقنيا، الا ان ذلك أساء الينا."

لاحظ "اللاعبون" داخل الوكالات التنموية وخارجها، أن الدمج الجندري لم ينجح بشكل كبير

وبالنظر الى الموارد المالية لصندوق الامم المتحدة للنساء الـ UNIFEM داخل نظام الامم المتحدة فانها تشير الى اولويات المنظمة التنموية. واليونيفيم كغيرها فاعلية ولها مشاريعها الخاصة كما تقدم الدعم بدورها. وتعمل اليونيفام بالشراكة مع الحكومات، ومع برامج الامم المتحدة الاخرى ومع المنظمات النياءية. وتتعهد الدول الاعضاء بتقديم مبلغ معين خاص بها مثلها مثل منظمات الامم المتحدة الاخرى. وعلى الرغم من موازنتها تظهر ارتفاعا تدريجيا مع مرور الوقت ولكن تبقى اليونيفيم من احدى اصغر البرامج في الامم المتحدة من حيث الموازنة. فميزانيتها السنوية في عام ٢٠٠٢ كانت ٣٦ مليون دولار بالمقارنة مع موازنة صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPD التي وصلت الى ٣٧٣ مليون دولار (وخصص مبلغ ١٣،٤ مليون دولار للمساواة الجندرية وتمكين النساء كهدف اساسي)، وكذلك، تصل موازنة اليونسيف الضحمة الى ١،٥ مليار دولار. احصاءات تقييم المنظمة "ماضي حاضر ومستقبل اليونيفم" اعدت لجلسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام ٢٠٠٥ - نيويورك ٥-٢٩ تموز ٢٠٠٥
http://www.undp.org/execbrd/pdf/a60-62e.pdf

وبشكل مشابه، اسيء فهم دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث يظهر التقييم صعوبة الحصول على نتائج إيجابية [١٠]. وعلى مدى السنوات، حاول العديد من اللاعبين في المجال التنموي التمييز بين الدمج الجندري التكاملي (من خلال اضافة الرؤية الجندرية للخطط والبرامج الموجودة)، ووضع برنامج عمل الدمج الجندري، بالتركيز على الاجندة النسائية. وبينما ترتبط هاتان الاستراتيجيتان الهامتان، تظهر الحقائق والبراهين ان العمل مع النساء في مجال حقوق النساء والمساواة الجندرية، له تأثير أكبر من العمليات البطيئة والمربكة التي تركز على دمج الرؤية الجندرية في جميع مراحل العمل. وتؤكد دراسات الـCIDA و NORAD في العام ٢٠٠٢، و دراسات الاتحاد الأوربي في العام ٢٠٠٥، ودراسات المانحين التسعة في العام ٢٠٠٥ [١١] أنه وبعد التصريحات القوية المعلنة على المستوى السياسي، لم تؤثر مفاهيم الدمج على مستوى البرامج وتخصيص الموارد، وآليات المساءلة والمراقبة والتقييم.

وبناء لمقابلات عدة، الغيت برامج الجندر على مستوى فريق العمل والموازنة بسبب استراتيجيات الدمج الجندري. واقنع المدافعون عن حقوق النساء وكالاتهم في البلدان البيروقراطية، بالدمج الجندري ولكنهم واجهوا صعوبات في تقديم أمثلة عملية جيدة، ووجدوا ان تأثرهم بالدمج ضعيف جدا. وقد ابتعدت اهتماماتهم بعيدا عن حقوق النساء والمساواة الجندرية، كما صرح ممثل احدى المنظمات المانحة، فقال:

> **الناس في وكالتنا لا يستوعبون الدمج الجندري، فلا يفهمونه. ومرد ذلك بشكل جزئي، انهم لا يملكون مضمونا للأشياء التي يسمعونها. ويكمن الحل في تدريب خاص على مستوى عال، لربط المساواة الجندرية بالمواضيع المعاشة. أما المشكلة الأخرى صعوبة الاعتماد على للدمج الجندري. وتعتبر هذه الآلية المحركة ملازمة بالعملية... لذلك تجعلك غير مرئي.**

على الرغم من ذلك، فإن المبادرات للحصول على موارد في الدمج الجندري أصبحت منظورة أكثرة. ومنذ عدة سنوات، رفعت الراية الحمراء (احتجاجا) داخل مجتمع المساواة الجندرية عندما سحبت الحكومة الهولندية تمويلها الذي اعتادت تقديمه منذ وقت طويل لليونيفم لصالح الدمج الجندري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر المربع.) ومن جهة اخرى قدم كل من البنك التنموي الأميركي والنرويجي تمويلاً مرناً للنساء والتنمية لكنهما حولا التمويل هذا العام للتأكيد على أن الأموال يجب أن تتوجه إلى الدمج الجندري كي تدفع لمستشاري الجندر في مشاريع أخرى. وتشاركت الحكومتان الهولندية والنرويجية في دعم صندوق الائتمان (تراست فاند) الخاص بالدمج الجندري في البنك الدولي. وخصص للتمويل الجندري،كما يسمى جنفاند GENFUND، أكثر من ٣ مليون دولار لتغطية ٦٨ نشاطا للبنك الدولي[١٢]. يختار التمويل الجندري نشاطات يتمولها على اسس تنافسية والعروض التي تكسب تحصل على مبلغ ٥٠ الف دولار كحد اقصى.

بهدف تنفيذ عمليات إدماج الجندر في أنشطة البنك الدولي. وعندما تكون الغاية هي تفعيل المبالغ الضئيلة المخصصة للنساء نحو النتائج الاكبر والمتقاطعة (أي يمكن أن يكون لدينا مشروع للنساء بقيمة عدة ملايين، ولكن إذا استطعنا دمجها في مشروع مائي عندها نستطيع أن نتحدث عن مليار دولار.) وناقش ممثل أحدى المنظمات التنموية هذا الامر موضحا انه لن ينجح بقدر ما قد يكون مؤثراً [١٣].

خلال التسعينات اختبرت الوثائق المتعلقة بالجندر والتنمية بشكل دقيق مما أوصل المنظمات التنموية إلى أهدافها المرتبطة بالمساواة الجندرية [١٤] واوضحت هكيلية العمل ان العديد من المحتويات كانت مطلوبة داخل المنظمات بما فيها: القيادة القوية من الأعلى، العدد الكافي من الموظفين الخبراء والأكفاء (وعادة ما يكونون من دعاة المساواة بين الجنسين) وذلك لمتابعة التحليل الجندري والاجتماعي واغتنام الفرص عندما تظهر، والأهم من ذلك هو تحول المعايير غير المدونة لانها اعاقت المنظمات من معالجة علاقات سلطوية غير متوازنة داخل وخارج المنظمات. وقد شوش الدمج الجندري على الدروس الأساسية للتحول المؤسساتي، وسيست العمل وقلصت دور خبراء المساواة داخل المنظمات وإعطاء أهمية اقل لدور المنظمات النسائية في إحداث التغيير.

وتجري حالياً مناظرة واسعة وهامة حول أثر الدمج الجندري، وكما كتب كل من راو وكيلهو في مقالتهما الأخيرة تحت عنوان هل توجد حياة بعد الدمج الجندري؟ ومن الضروري أخذ هذا بعين الاعتبار:

> **"...ان الاساليب المغرضة المتعددة التي أكثرية النساء وحقوقهن. وسوء ادارة الترويج للعقيدة الاقتصادية يقود الى زيادة تصدير رأسمالية السوق التنافسية، والتجارة الحرة والتقشف المالي غير المتدرب وغير المتعقل والمعتمد على التصدير من خلال رأسمالية السوق التنافسية، التجارة الحرة، التقشف المالي بما فيها الانخفاض الشديد في الإنفاق الحكومي في المجال الاجتماعي والذي أثر بشدة على النساء الفقيرات... [١٥]**

وتثير اجندات الدمج الجندري تحديات اساسية لتفعيل قيمة تمويل اكبر لاعمال في مجال حقوق النساء. الامثلة على هذه الاجندات التي تحصل على معظم الاموال التنموية هي للاصلاح التجاري والاقتصادي والامن ومكافحة الايدز والعنف. وهذا ما كتبه كل من راو وكيلهر في كتاباتهما اللاحقة: "نلاحظ ان اعادة الاعتبار لمواضيع حقوق النساء في المحيط العام يتزامن مع الاستمرار في التركيز على حقوق النساء الانسانية كالانتقال من قضايا العنف ضد المرأة الى مشاركة النساء السياسية وتمثيلها سياسياً. هذا التحول ادى الى تحويل اكبر متوفر لدى الحكومات لوضع آلية مؤسساتية لطرح موضوع عدم المساواة والتمييز القانوني ضد النساء. كما ان التركيز على الحقوق الاقتصادية انخفض لصالح قضايا التوظيف والاعالة، مع الحقوق الشائكة والمثيرة للجدل كحقوق ملكية الارض والارث التي اعطيت اهمية ثانوية في سياسات تمويل عدة [١٦]:

نتيجة لذلك حول مبلغ يقارب المليون دولار من التمويل الجندري الـ GENFUND التابع للبنك الدولي لصالح الدمج الجندري ضمن سياسة اقتصادية واتفاقيات إقراض البنك الدولي أي أكثر مما نفذته اليونيفم في العام ٢٠٠٤ عبر تمويل الائتمان لمناهضة العنف ضد النساء (فقط ٩٠٠,٠٠٠ دولار.) وفي الاطار نفسه، صرح البنك الدولي بأنه قدم مبلغ ٦،٣ مليار دولار منذ العام ١٩٩٥ لدعم مشاريع تعليم الفتيات [١٧]، وقد تم ضخ المليارات لتعديل هيكلية القروض واصلاحات اخرى تتقاطع مع تقدم النساء.

في السنوات القليلة الماضية كان تأثير حكومة الولايات المتحدة الاميركية هو الاقوى على المانحين الثنائيين بالنسبة لجدول الاعمال في حقوق النساء. كما كان لها تأثير على المنظمات النسائية. وحقوق النساء، من خلال شروطها المتعلقة بقانون حرية التعبير العالمي [١٨]. ومن خلال عرقلة تمويل صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) من جهة ومن خلال الاستثمار بكثافة لمكافحة الهجرة وتجارة البغاء من جهة اخرى. واثر ذلك في العام ٢٠٠٣ على المنظمات غير الحكومية العاملة في خدمات تنظيم الاسرة في ٥٦ بلدا والتي تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة الاميركية بحسب مركز الحقوق الانجابية.

وتمنع هذه المنظمات من تقديم الخدمات المتعلقة بالاجهاض بما فيها الاستشارات والاحالات او المناصرة لقضايا الاجهاض. وتشعر المنظمات غير الحكومية ان قانون حرية التعبير العالمي يؤثر بطرق مختلفة نسبة لقانون الاجهاض في بلادهم. وتخضع هذه المنظمات الان لانتهاك في حقوقها في مجالات حرية التعبير والمشاركة وتعزيز المجتمعات المدنية والمؤسسات الديمقراطية. والاكثر من ذلك، تقوم الولايات المتحدة بمنع المانحين من التجاوب مع هذه المنظمات تطبيقاً واحتراماً لاخلاق المهنة الطبية. وتعتمد على انه في الدول التي تسمح قانوناً بالاجهاض، يعجزون عن تقديم الرعاية الصحية الانجابية الكاملة كما لا تستطيع احالة الحالات الى فريق استشاري وفقا لما تتطلبه اخلاق المهنة الطبية. وكنتيجة مباشرة لذلك فإن قانون حرية التعبير العالمي يعرض موضوع صحة وحياة النساء في البلدان التي جعلت الاجهاض قانونيا وفي البلدان حيث الاجهاض ما زال غير قانوني.

أشكال المساعدة الجديدة:

ان التوجه القطاعي الواسع (SWAP) وهو عملية يكون فيها التمويل للقطاع – (اذا كان من الدخل القومي أو من المانحين) لدعم السياسة الواحدة ونفقات البرنامج تحت قيادة الحكومة، كما يتبنى اتجاهات عامة عبر القطاع. وهي مرافقة بشكل عام بجهود تعزيز وتقوية الإجراءات الحكومية من أجل الإنفاق والمساءلة. ويجب أن يتضمن الـ SWAP استشارة واسعة للاعبين الأساسيين وصانعي القرار في تصميم برنامج قطاعي منسجم على المستويات الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة، وكذلك وجود تعاون قوي بين الممولين نفسهم وبين الممولين والحكومة. يهدف الـ SWAPإلى دمج اللاعبين الأساسيين على اختلافهم أي الحكومة، المؤسسات المشتركة، وقطاع العمل وذلك بهدف جعلهم يجدون الحلول بأنفسهم من خلال تعاونهم مع بعضهم البعض.

نفذ مشروع تأثير القانون العالمي لحرية التعبير، دراسة خلصت الى أن الخدمات الصحية في البلدان مثل إثيوبيا، كينيا، زامبيا، ورومانيا تراجعت مع إغلاق عيادات الصحة الإنجابية حيث تُركت بعض المجتمعات بدون تقديم أي مساعدة أو رعاية صحية. بسبب قانون حرية التعبير، قطعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتمويل العديد من منظمات تنظيم الأسرة بموانع الحمل بما فيها الواقي الذكري. كما أشارت الأبحاث إلى أن جهود الحماية من مرض الإيدز قد تم اعتراضها. واجبرت منظمة ماري ستوبس الدولية في كينيا على إغلاق عيادة الصحة الإنجابية التابعة لها في منطقة سجلت اعلى مستويات انتشار المرض في هذا البلد.

كما فقدت المنظمات المعنية بمرض الايدز في اثيوبيا وزامبيا تمويلها واجبرت على خفض خدماتها [١٩].

في الوقت نفسه، لمست المنظمات الكبيرة التأثير الذي تسببت به مواقف ادارة بوش، واشار مسؤولون في صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA بانه كل ٣٤ مليون دولار منحتها اميركا منذ العام ٢٠٠٣ سنويا (مساهماتها السنوية للـ UNFPA تبلغ ١٢ في المئة من الموازنة السنوية.) وهذا المبلغ يمنع حدوث مليوني حمل غير مرغوب فيها، ونحو ٨٠٠ الف عملية اجهاض، و٤٧٠٠ حادثة وفاة للأمهات ونحو ٦٠ الف حالة من أمراض الأمومة وإعاقتها و ٧٧ الف من وفيات الأطفال والرضع [٢٠]. بالاضافة إلى ذاك، إن العديد من المنظمات النسائية خلال التسعينات وخصوصاً تلك التي تعمل في قضايا متعلقة بالحقوق الإنجابية التي كانت معتمدة بشكل كبير على دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومع خفض موازنتها، تأثرت به بشكل مباشر هذه المجموعات النسائية.

وبينما تمنعت ادارة بوش عن تمويل بعض الانشطة الا انها دعمت بشدة قضايا اخرى وخصوصا في اطار منع الهدرة، ففي العام ٢٠٠٤ صرفت الولايات المتحدة الاميركية على الاقل مبلغ ٣٣،٤ مليون دولار لمنع الهجرة [٢١] كما عززت سياسات منع الهدرة والامن والتحكم بالتعاون مع الحكومات الاخرى. واشار البعض بأن التركيز على الهجرة اتى من الانفداع لمكافحة البغاء. وفي العام ٢٠٠٥ تولت الادارة الاميركية تنفيذ هذه المعركة من خلال تمويلها المرتبط بمرض الايدز وطورت الحكومة تعهدا ضد البغاء بهدف كبح وتوقيف التمويل للمنظمات المناهضة للايدز، الا اذا تبنت المنظمات سياسات تعمل بوضوح لمعارضة اشكال البغاء. ولمست التأثيرات مباشرة من قبل العديد من منظمات حقوق الانسان (النساء) في المناطق الجنوبية

من العالم وكذلك في اميركا حيث عملت المنظمات مباشرة (حتى جزء صغير من بينامجها الشامل)، لحماية حقوق الجندر في العمل ومنع العنف ضد النساء في هذا المجتمع [٢٢].

وبينما يؤثر جدول الأعمال الأميركي الأحادي الجانب تأثيراً كبيراً في تحديد القضايا التي يمكن تمويلها من خلال هذا البحث، فقد أصبح من الواضح أن العديد من المختصين بالجندر في المنظمات الثنائية الأخرى ينفقون مجمل الوقت والموارد لتحسن ما هو ظاهر للعيان من الآليات المشتركة لتقديم جداول أعمال الدمج الجندري. وتتضمن هذه كيفية الاستفادة القصوى من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (المتعلق بدمج النساء في عمليات السلم)، أما آليات تأييد خفض الفقر مثل أوراق عمل إستراتيجية خفض الفقر التي تم نقدها بشدة من قبل المجتمع المدني والحركات النسائية [٢٣]، وبالطبع تعتبر الأهداف التنموية للألفية هي موضة هذا العام.

ترتبط هذه الاجندات المتغيرة في تمويل المنظمات المانحة من قيود المساعدة المعرفة في الأسفل، ولكنها أيضاً تمثل الانتقال بعيدا عن الاتجاهات التنموية حيث المشاركة، والبيئة، والأمن الغذائي وحقوق الإنسان، وخصوصاً المساواة الجندرية أكثر الأولويات المركزية للمنظمات التنموية في التسعينات.

تغيير شكل المساعدة

ومن الاشياء المهمة جداً بالنسبة للمنظمات النسائية حول العالم هو كيفية إعادة هيكلية المساعدات الثنائية والمشتركة والتي كانت مصدراً مهماً من مصادر التمويل – وان التركيز الان على زيادة مشاركة الدول في الاستراتيجيات الاساسية، عن التمويل والدعم المباشر للمشاريع حيث تنفذ المنظمات مشاريعها بنفسها كبناء المدارس والسدود أو دعم المجتمع المدني في البلدان المتلقية. والسبب الجوهري خلف هذا الهدف، اصبح بما يعرف باعلان باريس لتأثير [٢٤] وهذا السبب هو مقصود لزيادة ملكية الدول وتنسيق المانحين واسنجام السياسات والاجراءات الجارية، ونجم عن ذلك، نوع جديد من المساعدات كأهداف القطاعات الموسعة، وسلة التمويل ودعم الموازنة، وجمعياً اعدت لتعزز التوافق بين المساعدات والاولويات والبرامج لمتلقي المساعدات [٢٥].

وتتضمن هذه المزايا للانواع الجديدة من المساعدة التي تقدم آليات العمل، تكاليف إدارية أقل، وتنسيق أفضل بين الممولين، سهولة في دفع التمويل مع مرونة أفضل في استخدام التمويل (فمثلاً يقوم البلد المتلقي بسحب التمويل من أحد الموازنات الموضوعة للعمل، مع مناقشة نطاق المانحين على لا تتقيد أقل انقياداً بجداول أعمال الممولين على كل حال.) شرح العديد من ممثلي منظمات حقوق النساء من الذين تمت مقابلتهم بأن أشكال المساعدة الجديدة هي في الحقيقة قضية تثير الاهتمام حيث أنها قد أدت الى خفض قدرة المنظمات غير الحكومية للوصول إلى التمويل. كما يشرح أحد قادة مجموعات حقوق النساء في أفريقيا:

> **لدينا توجه لتمويل جديد يدعى سلة التمويل. و يعتمد على العلاقات الثنائية مع حكومتنا. وتجتمع الأطراف الثنائية مع بعضها البعض لتقييم منحها مجتمعة لحكومة معينة، وفي بعض الأحيان لقطاعات معينة. وبعد ذلك تقرر الحكومة كيفية أنفاقه (ضمن معايير ومقاييس معينة) وهذا يتضمن الموارد المخصصة للمنظمات غير الحكومية. وبما أن بعض ما تقوم به هو معارض لحكومتنا (فالعمل الذي نقوم به والمتعلق بالسلم في الشمال الشرقي هو أحد الأمثلة على ذلك) فإننا لا نستطيع الوصول إلى الأموال. وقد قمنا بتوضيح ذلك للنوراد NORAD، المنظمة التي بقيت تعطينا المنح لسنوات عديدة، أن هذا الأسلوب غير فعال بالنسبة لنا لذلك قاموا بتطوير إجراءات خاصة مع المنظمات غير الحكومية المتوسطة والشريكة في النرويج لتوجه لنا الأموال. لسنا متأكدين، على كل حال إلى أي مدى ستستمر هذه المعادلة خصوصاً إذا كانت المنظمات الثنائية الأخرى ستبدأ باتخاذ الاجراءات ذاتها.**

وحسب رأي سونيلا أبيسيكرا الموجود في سيريلانكا:

> **لقد رأينا أيضاً تغيرات السياسات التنظيمية والإدارية داخل منظمات التمويل، الثنائية والمشتركة والتي قادت إلى تطوير أنظمة وهياكل جديدة للتقارير والإدارة والتي تدعو إلى التعاون والتنسيق الأوسع والكبير في المشاريع والبرامج على كافة المستويات على مستوى مكاتبهم الدولية، الإقليمية والوطنية وكذلك على مستوى شركاءهم متضمنة على المستوى المجتمعي. وهذه العملية قد عملت على زيادة خلق لجنة (من السكان الأهليين.) حراس البوابة على المستوى الوطني والمراكز المدنية ضمن المجتمع المدني في معظم دول الجنوب: وبعد ذلك تذهب هذه المنظمات والأفراد إلى العمل كوسطاء بين المجموعات الموجودة في المجتمع المحلي ومنظمات التمويل والمنح مع وضع جداول أعمال لكافة الأطراف وذلك يهدف الى دعم الشركاء في تنفيذ هذه التغيرات السياسية المركزية. وقد قامت العديد من المنظمات المانحة بالاستثمار في نطاق تدريب بناء القدرات بهدف جعل الشركاء والمستفيدين أكثر قدرة على تقديم التقارير ضمن الأشكال المطلوبة [٢٦].**

الحكومات المتلقية للتمويل
لا تعطي الأولوية لحقوق المرأة

حيث أنه لا يمكن لأحد أن يناقش بوضوح مبادئ الملكية إلا أنه بالإمكان طرح الأسئلة حول لمن تكون قيادة الملكية. وعندما يكون الأمر متعلق بالمساواة الجندرية فإن مفهوم الملكية يصبح مبررا للقادة الحكوميين للتخلي عن تعزيز المساواة الجندرية بشكل كامل في حال أرادوا اعتبارها جدول أعمال أجنبي ومفروض. وكنتيجة لذلك ومع ازدياد الأموال المقدمة إلى الدول الشريكة على شكل SWAPS وتمويل الموازنة العام بما فيها موارد المنظمات الغير حكومية NGOs، فإن المنظمات النسائية ستفقد وصولها إلى المساعدات التنموية. وفي كثير الأحوال فإن ذلك هو أفضل بالنسبة إلى الوزارات الحكومية أو الآليات الوطنية للمرأة

النماذج الجديدة

تمويل السلة:
يجري هذا التمويل عندما ينقل المانحين دعمهم من المشاريع إلى حوض مشترك تتم إدارته بشكل دوري (عادة ما يكون ربعي)، وهذا بناء على التقرير الحكومي للإنفاق القطاعي لهذه الفترة. ويوافق الممولين على إنفاق نسبة مئوية من الموازنة الإجمالية المقدمة من قبل الحكومة إلى هذا القطاع.
دعم الموازنة:
وهو الدعم الموجود حسب خطوط الميزانية وهو شكل من أشكال التمويل الأساسي للحكومة.

ونتيجة للتغيرات في أسلوب المساعدة **فإن مبالغ الأموال المتوفرة للمنظمات الغير حكومية من المتوقع أن ينخفض في** السنوات القادمة وخاصة بالنسبة للمنظمات الغير حكومية NGOs المستقلة والهامة في مراكز حكومتها. وعملياً فإن ذلك يعني أن المنظمات النسائية المعارضة لحكومتها تأخذ وضعاً مختلفاً. فمثلاً الحقوق الإنجابية ستواجه أوقاتاً عصيبة في عمليات استجرار التمويل وبشكل متزايد: أما أثر ذلك على العمل المتعلق بحقوق المرأة فيمكن أن يكون مدمراً وخاصة في الأقاليم التي تعتمد فيها المنظمات النسائية بشكل كبير على هذا الجزء من التمويل وعلى الأغلب الصحراء الأفريقية، أميركا اللاتينية والكاريبي، وكذلك الحال بالنسبة للأقاليم الأخرى. وبينما سيتم تمويل معظم البلدان التي تسمى بالبلدان ذات الدخل المنخفض فإن ذلك لايعني أن المنظمات النسائية ستتمكن من الوصول إلى هذه الموارد.

وفي كثير من الحالات فإن المنظمات الغير حكومية NGOs قد أعطيت دور المقاول الفرعي لهذه الحكومات وذلك يعتبر معقداً لعدد من الأسباب الواضحة – فالمنظمات التي تقبل هذا التمويل هي ليست قادرة بشكل عام على اتخاذ مواقف حساسة وأن تصبح اليد المنفذة لحكومتها وهي مثل المنظمات الغير حكومية الموجودة في البلدان ذات الدخل المتوسط ولكن مع قبول استمرار الفقر المدقع والمستويات العالية للظلم، أما المجموعات النسائية وحقوق المرأة والمساواة الجندرية فهي ستركز على الأسباب الهيكلية للفقر والظلم وهي تفقد التمويل الخارجي.

قبل أن نتكلم إلى الحكومات المانحة. نحن الآن ليس لدينا موارد مباشرة للوصول إليها. وبهدف الوصول إلى الموارد فيجب علينا أن نعمل كمقاولين لحكومتنا. وأنا أرى ذلك في كينيا، أوغاندا، تنزانيا، أفريقا الشرقية. وهذه هي المفارقة وهذا هو التناقض: فالحكومات المانحة تتوقع منا أن نجعل الحكومات مسؤولة من خلال لعبها دور المحفز. وفي نفس الوقت نستطيع فقط الوصول إلى أموال الـ SWAP إذا كنا قد تصرفنا كمنفذين للسياسات الحكومية. وبكلام آخر فإذا لم نكن مسايرين لحكوماتنا فإننا لا نستطيع الوصول إلى التمويل. ونتيجة ذلك فإن المنظمات النسائية المحافظة يتم تمويلها وتكبر من حيث الحجم. ونحن كلنا نناضل من أجل ذلك وخاصة فإنه يوجد منا من يتبع جدول أعمال يشجع على المساواة بين الرجل والمرأة والتي تتعارض مع عدد من المجموعات المعارضة. نحن الآن نقف على الحافة (ممثل لمنظمة نسائية.)

المانحين يتركون الأقاليم بالرغم من وجود جدول أعمال حقوق المرأة

ومع هذا التحدي الكبير للمساعدة التنموية للحكومات وخاصة ذات الدخل المنخفض و"الحكم الجيد" المجتمع المدني في البلدان ذات الدخل المتوسط لديها تمويل أقل أو ليس لديها مثل هذا التمويل. وقد خلصت نتائج المسح إلى الإشارة الواضحة إلى أن المنظمات النسائية في كل من أميركا اللاتينية/الكاريبي وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان رابطة الشعوب البريطانية المستقلة كلها تواجه تحديات كبيرة في الحصول على تمويل. وعادة فإن هذه البلدان المتوسطة الدخل لديها مؤشرات جندرية مثل نسبة معرفة الكتابة والقراءة بين الرجال والنساء وحصة النساء في العمل المأجور الغير الزراعي، وذلك يظهر بأن عدم المساواة الجندرية هي ليست كبيرة مثل الأجزاء الأخرى من العالم. وهذا يجعلهم في مرحلة متقدمة غير مرغوبين من قبل الممولين الداعمين للقضايا الجندرية. برغم ذلك فإن المؤشرات الأخرى مثل التمييز في العمل، نقص الحقوق الإنجابية أو حوادث العنف ضد المرأة تظهر مدى خطر الانتهاكات لحقوق الإنسان والمرأة في هذه البلدان.

المساءلة الداخلية وتناقضاتها

يضع مبدأ الملكية في إطار عمل المساعدة الجديد مسؤولية المراقبة على البلدان المتلقية للمساعدة وهذا يجعل تعزيز إستراتيجية المساواة الجندرية أكثر تعقيداً. ومع وجود وآليات جديدة لتقديم المساعدة فقد قامت لجنة المساعدة التنموية DAC بتصميم ووضع خطوط إرشادية وعلامات وقد فقدت الكثير من ارتباطها بالموضوع. وهي تقدم المساعدات الآن بمبالغ أكبر ولبرامج متخصصة قليلة. ويبين تقرير يورو ستيب والسوشيال وتش لعام ٢٠٠٥ [٢٧]. مدى الترويج للمساواة الجندرية في بيئة المساعدات الدولية والذي يتضمن:

يوجد في أسلوب المساعدة الجديد آليات مساءلة قليلة هذا إن وجدت، وكذلك آليات التنفيذ فهي من خلال التعهدات والالتزامات الوطنية للمساواة الجندرية وهذا يخلق تميزاً عنصرياً جندرياً في أسلوب المساعدة. وبدون سلطة مناسبة للتأكيد على المساءلة المؤسساتية داخل المنظمات المانحة، فإن الالتزام بالمساواة الجندرية لن يتحقق، كذلك فإن فجوة التنفيذ لن تغلق بدون الموارد المخصصة لدعم أسلوب المساعدة الجندري المتضمن السلطة السياسية. أما الإجراءات على المستوى الرفيع فهي مطلوبة للتأكيد على أن الأسلوب الفعال للجندر قد تم وضعه وتأسيسه.

لكي تكون النماذج الجديدة للمساعدة فعالة يجب أن يكون المجتمع المدني، وبالأخص المنظمات النسائية، قوية وذات اهتمام كبير.

وسنقدم هنا تناقض آخر. فبينما يدور تقرير اليورو ستيب/والسوشيال وتش حول السلطة السياسية في المساءلة، حيث أن المجتمع المدني والمنظمات الوطنية النسائية التي يمكنها أن تلعب دوراً أساسياً في إبقاء الحكومات المتلقية مسؤولية عن المساواة الجندرية ستفقد وصولها إلى تمويل المانحين. وتتطلب التغيرات في أسلوب المساعدة آليات مساءلة جديدة: بين الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع (مساءلة جانبية) وبين الحكومات المتلقية للمساعدة (مساءلة داخلية) أما الملكية المسؤولية فيمكن الوصول إليها إذا وضعت العلاقات والتوازنات في مكانها. وقد قام الناشطين ودعاة حقوق المرأة ومنذ عقود بالترويج إلى المجموعة الحساسة من النساء في مواقع اتخاذ القرار في مراكز إدارية وقانونية وكذلك للمجتمع المدني القوي الذي يجعل الحكومة مسؤولة. وبينما تكون هذه المتطلبات غير جديدة فإن تغيير أسلوب المساعدة قد أعطاها تجديداً ملحوظاً. أما السؤال الأخير فهو: من الذي يملك السياسات الحكومية؟ ولكي تكون الأساليب الجديدة في التمويل مؤثرة فإن ذلك يتطلب وجود مجتمع مدني قوي وبالأخص وجود حركات نسائية قوية وهذا سيكون ضرورياً وهاماً جداً.

أشعة الأمل والفرص الجديدة

وكما أشارت الصفحات السابقة فإن الوضع كئيب هذا إن لم يكن حساساً من حيث الحصول على الموارد لأعمال حقوق المرأة وتركها تزداد لوحدها وذلك من المنظمات الثنائية والمشتركة. بالرغم من ذلك وعلى المدى القصير على الأقل أو ربما بعد ذلك فإنه يوجد فرص يمكن الاستفادة منها استراتيجياً بهدف التقدم في مجال حقوق المرأة وزيادة الموازنات للمنظمات والمبادرات النسائية من خلال المنظمات التنموية.

توسيع الآليات لدعم المانحين للمنظمات الغير حكومية NGOs

وعندما يكون المستقبل غير واضح فإن بعض بلدان لجنة المساعدات التنموية قد لاحظت أن الحكومات المتلقية للمنح ليست كلها مستعدة لدعم المنظمات الغير حكومية في بلادها بما فيها تلك التي تعمل في مجال حقوق المرأة ولذلك تستمر بلدان لجنة المساعدة التنموية بإعطاء حصة مميزة و معتبرة للمنظمات الغير حكومية NGOS وتعتبر هولندا هي المساهم رقم واحد (٦٩٧ مليون دولار) بالحدود المطلقة كما تخصص إيرلاندا أكبر نسبة مئوية من مساعداتها التنموية إلى المنظمات الغير حكومية ٢٠٪ [٢٨]. وقد أشارت المقابلات إلى أن بعض بلدان لجنة المساعدة التنموية مستمرة في تمويلها للمنظمات النسائية وخاصة التي يمكن أن لا يتم تمويلها من المساعدات الحكومات المخصصة لها. مثال ذلك منظمة التمويل النيوزيلاندية NZAID، النرويجية NORAD والدانماركية DANIDA والـ SIDA وهم المانحين الذين أخذوا طريقهم الخاص المتعلق بتمويلهم الذي يمكن أن يسمح لهم بالاستمرار في دعمهم لمنظمات نسائية خاصة، وبالرغم من أن بلادهم قد تغيرت بشكل كامل من حيث دعم الـ SWAP وبشكل يدعو للاهتمام، فإن هذه المقاييس الخاصة مبنية على أساس التعرف على المنظمات النسائية ذات الاهتمام والتي لا تستحوذ على اهتمام وتمويل من حكوماتها الخاصة وفي بعض الأحيان فهي تنمية غير مأمولة وخاصة إذا كانت هذه المقاييس مؤقتة ولكنها تسهم في تحقيق مجتمع مدني قوي ومستقل وهذا يعتبر شرط هاماً لتأثير المساعدات الشامل وبذلك فإن المساعدة التنموية للمنظمات الغير حكومية تبقى أمراً ضروريا و هاماً.

وبما أن الحركات النسائية قد بدأت تفقد الدعم بسبب عدم استطاعة وتمكن المجتمع المدني من الوصول إلى التمويل الحكومي، إلا أنه يوجد احتمال فتح قنوات جديدة من خلال منظمات الأمم المتحدة والمصارف التنموية المشتركة مثل (المصارف المحدثة والتي لها أنشطة قيادية للمشجعين على المساواة بين الرجل والمرأة وذلك من أجل الإبقاء على استمرار وتسيير مديريات الجندر التابعة لها)

إعادة التفكير في الدمج الجندري وإعادة تنشيط وشحن عمل المساواة الجندرية

في هذا البحث تم إظهار كيف أن المانحين التقليدين وحلفائهم يقومون بخفض التمويل في نفس الوقت بدأت الدول المانحة والتي لم يكن لها تاريخ بالعمل على زيادة تركيزها على المساواة الجندرية حيث بدأت بتقديم اقتراحات للتمويل. ويمكن اعتبار كل من إسبانيا، سويسرا، ايرلندا، واحتمال انضمام جنوب كوريا كممولين أقوياء إضافة الى الأموال الجديدة المخصصة لمنظمات وجهود المرأة وعمل حقوق المرأة. وفي الوقت الحالي، فإن ممثلي المنظمات الذين وجدوا أن منظماتهم تفقد قيادتها وتأثيرها فقد بدؤوا بإعادة التفكير والعمل على إيجاد طرق أفضل لإعادة تنشيط منظماتهم قال ذلك أحد البيروقراطيين الشجعان.

في النهاية فإننا نحتاج إلى أن نتكلم حول ذلك الشيء الذي يهددنا ويعمل على تقوية البعض من النخبة وهذا الشيء موجود في صلب العلاقات بين الرجال والنساء. لقد أضعنا طريقنا من خلال هذا الدمج الجندري. وتبقى الحاجة إلى إيجاد طرق متقدمة وأنا قد أعدت وضعها على جدول أعمالنا.

وتجري في هذه اللحظة سياسة رئيسية تهدف إلى إعادة التفكير. وتقوم شبكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدة التنموية للمساواة الجندريةOECD DAC بإجراء وتطوير مقترحات جديدة أكثر ملاءمة وذلك بهدف التأكيد على أن جداول أعمال المساواة الجندرية لا تفقد أرضيتها من خلال أساليب المساعدة والدعم الجديدة. إضافة إلى ذلك وعلى الأقل فإن ثمانية من أعضاء لجنة المساعدة التنموية يقومون في الواقع بتنفيذ عملية تحديث/أو تطوير سياسات جديدة للمساواة الجندرية وأدواتها (بما فيها اليابان، نيوزيلاندا، اسبانيا، السويد النرويج، وكندا.) وهذا قد خلق زحماً جديداً وفرصاً مناسبة لنقل التركيز بعيداً عن الدمج الجندري مع رفع قيمة الدعم للحركات النسائية داخل هذه المؤسسات ووضع جميع القضايا الحساسة لحقوق الإنسان والمرأة في وسط أطر العمل التنموية.

على كل حال ومع إمكانيات وجود استراتيجيات جديدة فقد أشار المانحون الى أن المجموعات النسائية تحتاج مرة أخرى إلى جعل أنفسها مرئية ومسموعة بشكل أكثر.

لدي شعور بأنه يوجد الآن ضغط أقل في الخارج حيث تبدو المجموعات مثل عيون النساء في البنك الدولي وكأنها قد اختفت. أما المنظمة (البنك) فهو يسمع عندما يوجد محتجين في الشوارع. ونحن لم نعد نسمع هذه الأصوات في اجتماعاتنا السنوية. ويوجد العديد من المنظمات الغير حكومية ولكن جميعها لا تشر الى المرأة.

تحتاج المنظمات النسائية الى أن تجعل نفسها مرة أخرى مرئية و مسموعة

لقد تضاءل الضغط الخارجي الذي كان قوياً حول المؤتمر الرابع للمرأة. وقد أشار العديد من ممثلي الدول المانحة بأنه يوجد مجال كبير لتغيير جداول الأعمال والموارد التابعة لعمل مؤسساتهم، وإذا كانت المنظمات النسائية فقط هي التي ستأخذ ميزات مثل هذه الفرص من خلال التحفيز المناسب. هذا حسب رأي أحد ممثلي المنظمات المانحة الثنائية.

نحن نحتاج إلى مؤيدين مؤثرين وأقوياء في الداخل يدعون إلى المساواة بين الرجل والمرأة أما من الخارج فنريد ضغطاً. حاول أن تطلب الاجتماع مع وزير وسترى كيف أن الجهاز بأكمله سينشغل. تذكر بأن معظم ما تقوم به الحكومات متعلق بالشؤون السياسية (وتحتاج المنظمات النسائية) إلى استخدام ذلك ضمن ميزاتها.

أفكار إستراتيجية لتفعيل موارد أكثر للمساعدة التنموية

تعتبر الوكالات المانحة الثنائية والمشتركة مؤسسات تدير الأموال العامة للمساعدة التنموية. مع ذلك فإن البيروقراطية التي تمارسها هذه الوكالات يمكن أن تدعو إلى الخوف. فهم يتحكمون بالموارد الضخمة ولهم تأثير كبير مرتبط بقطاعات التمويل الأخرى. وفي الحقيقة فهم يخصصون دولارات ضرائب مواطني الدول المانحة وهذا يعني بأنهم حساسين للطلبات وأنهم سيكونون مسؤولين من قبل المجتمع المدني. كما يمكن أن يكونوا نقاط دخول هامة للمناقشة مع الحكومات الوطنية. وهذه الاعتبارات يمكن أن تشكل للوكالات هدفاً بارزاً وجديراً للاستمرار في التمويل والضغط وزيادة الالتزام بحقوق المرأة

الأهداف المقترحة لهذا القطاع من حيث تفعيل الدعم لمنظمات حقوق المرأة والتي تتبع طريقين أو مسلكين:

لبناء الضغط للحصول على موارد للمنظمات النسائية على المستوى القصير و الطويل يجب أن يتم خلق آلية تعتمد على أسلوب كلب الحراسة

على المدى القصير، الحصول على تمويل أكبر يذهب إلى منظمات حقوق المرأة مع سبر واستكشاف إمكانية تفويض مبلغ معين مقداره ١٪ من المساعدة التنموية الرسمية (٦٩٠ مليون دولار.٢٩) وبهدف بناء الضغط للحصول على موارد للمنظمات النسائية على المدى القصير والطويل فإن آلية كلب الحراسة تحتاج إلى إنشاء إضافة تتعلق بالمتابعة والوصول إلى تمويل شفاف لحقوق المرأة والمنظمات النسائية

– وفي نفس الوقت توجد حاجة نحو إجراء تغيير في المنطق السياسي لهذه المؤسسات حول الدعم التنموي والمرأة بشكل خاص وهذا يتضمن إعادة تأطير فكرة أثر المساعدة وتوضيح دور القيمة المضافة لمنظمات حقوق المرأة في التنمية وهذا يتطلب أن تقوم المنظمات النسائية بأخذ تحدي التقييم (انظر أيضاًالقسم العاشر ١٠.)

ومن خلال الصورة الشاملة للمساعدة التنموية فقد هدفت الإستراتيجة إلى زيادة موارد حقوق المرأة وكان تركيزها الأفضل على المورد الحقيقي لتدفق الموارد أي الحكومات المانحة التي تخصص التمويل لمساعدة الحكومات المتلقية، المنظمات المشتركة أو المنظمات الغير حكومية NGOs.

وستركز الإستراتيجية الذكية مبدئياً على بلدان رئيسية قليلة لتفعيل موارد أكثرويقترحك البحث بأن إسبانيا، سويسرا، وايرلندا يمكن أن تكون بلدان أكثر انفتاحاً وجاهزية نسبياً وأن التزاماتها أقوى في مجال حقوق المرأة. ولكن الجيل الأول من الأبطال مثل هولندا، الدانمارك، النرويج، السويد وكندا يجب أن يكونوا موجودين أيضا، ويتطلب الوصول إلى هذه الحكومات العمل مع منظمات حقوق المرأة الموجودة في هذه البلدان. أما بناء الناخبين الوطنيين الذين يستطيعون أن يتحملوا بكفاءة عبء العمليات السياسية الرفيعة المستوى. كما يجب تشجيع هذه البلدان ليس فقط على زيادة دعمها الذاتي لحقوق المرأة ولكن أيضاً أن تقوم بأداء بطولي مشجعين بذلك حكومات الدول الأخرى على زيادة دعمها. فمثلاً يمكن أن تتوقع العديد من المجموعات النسائية أن الحكومات الأوربية. الصديقة، ستقوم بالعمل بشكل أكبر للتأثير على تخصيص تمويل من المفوضية الأوربية.

ويجب أن تشترك هذه الإستراتيجية في التعرف على أنه يمكن الحصول على نتائج ضئيلة دون تحفيز الاهتمام العام عند رؤية الدعم الكبير لحقوق المرأة. وفي المجال الحالي فإن الكثير من الرأي العام في الدول المانحة هو أن التمويل يقاوم الكثير من حقوق المرأة. وهذا التوجه يجب أن يتم تغيره في حال أصبح الوضع متراكم وهذا يجب أن يتم التوجه إليه من خلال الحكومات المانحة للعمل على زيادة دعمها.

١ – تعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كمنتدى حيث تعمل ٣٠ حكومة عملاً ديمقراطياً مع بعضها البعض لمعالجة ومواجهة التحديات الاقتصادية الاجتماعية والبيئة للعولمة. والأعضاء هم من أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلاندا، ايطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلاندا، النرويج، بولونيا، البرتغال، اسبانيا، جمهورية السلوفاك، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، أميركا، ومفوضية الاتحاد الأوربي. أما بلدان المساعدة التنموية (DAC) وتقوم كل دولة من الأعضاء في (OECD) بتخصيص جزء من إجمالي الدخل القومي (GNI) إلى المساعدة التنموية الرسمية (ODA)، وهذا يتراوح من ٠,٩٢٪ من إجمالي الدخل القومي في النروج إلى ٠,١٤٪ في أميركا. مع ٠,٢٥٪ من إجمالي دخل قومي مشترك في عام ٢٠٠٣.

٢ – ارتبط هذا المبلغ بالمساهمات الأساسية للمنظمات غير الحكومية NGOs، ويمكن لقطاعات المساعدة التنموية الرسمية المختلفة مثل النساء في التنمية أن تضمن تمويل مشاريع للمنظمات غير الحكومية مع أنها قليلة العدد. وبسبب التضارب في التقارير يصعب تدقيق الموارد الحقيقية المعطاة للمنظمات غير الحكومية NGOs

٣ – أما إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد تم وضعها بشكل ملائم مع بعضها البعض من قبل جوليا بن من الـ OECD.

٤ – تحليل مساعدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لدعم المساعدة الجندرية ١٩٩٩ – ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ OECD يعكس هذا التقرير تقارير بلدان لجنة المساعدة التنموية حول

العلاقات الجندرية المقدمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - شبكة الجندر في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ وسالمساءلة المقلوبة: المساواة الجندرية في الشراكة لخفض الفقر ٢٠٠٥: إعداد ميريمان فإن ريسن دنشرت من قبل يوروسيتب والوسوشيسال وتش الإجراءات الأوربية والمراقبة الاجتماعية.

٥ - تحليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لدعم المساواة الجندرية. تلفت الاشكال البيانية الى أن المانحين لايقومون جميعهم بفصل المساواة الجندرية بما فيهم المانحين من الولايات المتحدة الأميركية والتي تعتبر أكبر المانحين الثنائيين. أيضاً فإن النسب المئوية تعكس المعدلات خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣وهي تعطي إشارة دقيقة مناسبة لما سيظهر في عام ٢٠٠٣

٦ - خطاب عنان في اجتماعاتCSW في بكين 10 +لقاءات في نيويورك، آذار ٢٠٠٥.

٧ - االمساءلة رأساً على عقب - المساواة الجندرية الشراكة مع خفض الفقر ٢٠٠٥ إعداد ميريجام فان ريسيم (نشرتها يوروب ستيب والسو شيال ونش.)

٨ - انظر من بين الآخرين www.karat.org لمراقبة سياسات وممارسات المفوضية الأوربية ECحول حقوق النساء والمساواة الجندرية.

٩ - مجموعة عمل خاصة لجنة المساعدة التنموية DACتدعى شبكة الجندر والمساواة والتي تجتمع بشكل منتظم ولها مهمة خاصة بها للمساهمة في تحسين نوعية وأثر التعاون التنموي، ويعطي دعماً استراتيجياً للسياسات ولتطوير سياسة اللجنة وتعطي أعضاءها مساحة للمشاركة في الخيرات ونشر الممارسات الجدية والاتجاهات الخلاقة والإبداعية.

١٠ - من أجل الحصول على بيانات حول البلدان الثمانية التي تقدم المساعدة التنموية هي: كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا ن أميركا وكذلك المجتمع الأوربي. أنظرالمساءلة رأساً على عقب، المساواة الجندرية بالمشاركة مع خفض الفقر، ٢٠٠٥ من إعداد ميرجام فان ريسن ونشرتها يوروب ستيبس والسوشيال وتش و انظر إلى أبعد ماوصل إليه العلم لتمكين النساء في أوروبا الموسعة ٢٠٠٥، من إعداد ميرجام فان ريسن بالتعاون مع يوروستوبس وسسوشيال وتش، نوفيب أوكسفام 0- هولندا وايد وقراط ٢٠٠٥. من أجل البيانات حولCIDA و NORAD انظر بشكل خاص المقالة التي كتبها جيرد: جونسون لاتام، وزارة الشؤون الخارجية - السويد: الدمج الجندري هل يمكن أن ينجح لحقوق النساءس نشرته AWID في الصفحتين ٥-٦.

١١ - ايبيد

١٢ - إدماج عمل البنك الدولي دور تمويل الائتمان الهولندي والنرويجي للدمج الجندري (GEFUND) الجندر والتنمية - مجموعة البنك الدولي صفحة ١-٢

١٣ - مقابلة مع ممثل منظمة تنموية.

١٤ - أنظر كمثال - ماكدونالد - ماندي - إيلين سبر نحر وابرين دوبل - الجندر والتغيير في المنظمات: سد الفجوة بين السياسة والممارسة (المؤسسة المدارية الملكية ١٩٩٧) او - أرونا، ديفيد كيلهو وريكن ستيارت، الجندر والعمل (كوماريان ١٩٩٩) مؤسسة المساواة الجندرية المؤسسة المدارية الملكية والأوكسفام ج.ب - ستيوارت كوتز - أن ماري - حصول المنظمات على حقوق النساء في التنمية (مطبعة زيد ١٩٩٧) كابر، نايلا، الحقائق المقلوبة: التفكير في الهرمية الجندرية في التنمية (لندن فيرسو ١٩٩٤) راو أروناد كيلهر، ديفيد، كشف التمييز الجندري في المؤسسات، ورقة عمل اعتيادية رقم ٨ - منظمة حقوق المرأة في التنمية تشرين الأول ٢٠٠٢.

١٥ - راو - أرونا وكيهلو، ديفيد (2005) الجندر والتنمية ز هل توجد حياة بعد الدمج الجندري - المجلد ١٣ - رقم ٢ تموز ٢٠٠٥ الصفحة ٥٨.

١٦ - أبيسيكيرا ٢٠٠٥

١٧ - مقتبس من مقطتفات صحف لبنك الدولي رقم ٢٠٠٥ ب.ر.ي.م. تقيم التقدم حول المساواة الجندرية - التقدم الحاصل منذ بكين، ولكن ماتزال هنالك الحاجة إلى مزيد من الجهود لتلبية الأهداف التنموية للألفية.

١٨ - قانون حرية التعبير العالمية و هو توجه سياسي من قبل الرئيس الأميركي والتي تتضمن منع المساعدات عن المنظمات التي تستخدم التمويل أو أي مورد لتنفيذ عمليات الإجهاص، وإعطاء الاستشارات والاحالات في الإجهاض أو كسب التأييد لجعل الإجهاض قانوني - وتعرف المساعدة بأنها لا تتضمن فقط التمويل بل تدابير تقديم المساعدة الفنية، والتدريب حسب الطلب، والسلع، بالاضافة الى وسائل منع الحمل.

١٩ - معلومات حول مهام المساعدات الأميركية USAID مع برامج الصحة الأولية الإنجابية المدعومة من قبل تمويل السكان والصحة الإنجابية (2003) وفي ملف مركز الحقوق الإنجابية. أما الدول المتاثرة فهي: ألبانيا، أرمينيا، أزربيجان، بلغاريا، كمبوديا، جورجيا، الهند، كازاخستان، جمهورية قرقيزيا، نيبال، رومانيا، روسيا، صربيا، والجبل الأسود، جنوب أفريقيا، طاجاكستان، تركمستتان، أوكرانيا، اوزباكستان، بنين، بولويفيا، بوركينا فاسو، الكاميرون، إريتريا، إثيوبيا، غانا، غوايانا، جامايكا، ليبريا، مالي، موزامبيق، باكستان، البيرو، راوندا، زامبيا، زيمبابوي، افغانساتان، بنغلادش، ساحال العاج، جهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الدومنيكان، االسلفادور، غواتيمالا، هايتي، هوندوراس، إندونيسيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، نيكاراغوا، برغواي، الفلبين، السنغال، تنزانيا، توغو، أوغاندا.

٢٠ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: (UNFPA) تقليص الخدمات الصحية الضرورية والهامة للنساء من خلال خفض التمويل الأميركي، ورقة حقيقية، برنامج التحفيز، باثفايندر انترناشونال نيسان ٢٠٠٤.

٢١ - انظر حافة النساء ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تحليلات موازنة الحكومة الأميركية من أجل المراجعة الجيدة www.womensedge.org/pages/printerfriendly:jsp? id=189

٢٢ - المقابلات مع المنظمات النسائية في تايلند وأمريكا.

٢٣ - هيرز وإبراهيم ٢٠٠٥ الدعوة إلى صناعة القرار بالمشاركة: ورقة مناقشة حول البنك الدولي وارتباطه بالمجتمع المدني، بتفويض من اللجنة التسييرية المشتركة.

٢٤ - إعلان باريس حول تاثير المساعدة والتي تم توقيعها من قبل ١٠٢ بلد في ٢ آذار ٢٠٠٥. وموجودة على الموقع http://www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf

٢٥- من المهم ملاحظة أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر أكبر مقدم للمساعدات التنموية الرسمية ODA حيث قدمت مبلغ ١٥،٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. أما أشكال المساعدة العامة فهي تلك التي تكون مطابقة للشروط، أي دعم المشروع والتمويل الموازي. ويعطي التمويل الموازي دعم لموازنة الـ SWAP ولكنها تسمح للمانح بأن يتابع ويدقق الموارد بشكل أفضل وكذلك المخرجات ويستلم تقارير مراقبة خاصة بينما مايزال يساهم في القطاع الإستراتيجي. ويوجد التمويل الموازي لعدة أسباب منها. التقيد القانوني، الرغبة في نسب التمويل ونقص الثقة في قدرة الحكومة في مناطق محددة.

٢٦ - أبيسيكير ٢٠٠٥ ٤٣-من المساءلة رأساً على عقب المساواة الجندرية بالشراكة مع خفض الفقر ز ٢٠٠٥ إعداد ميرجام فان ريسن، نشرتها اليوريو ستيب والسوشيال وتش الصفحة ١٣- ١٤.

٢٧ - تعتبر المنظمات التالية هي أكبر خمسة منظمات ممولة من حيث الأرقام المطلقة في عام ٢٠٠٣ هولندا (٦٩٧ مليون دولار) اليابان (٣٣٠ مليون دولار) بريطانيا (٣٢٩ مليون دولار) السويد (١٠٧ مليون دولار) وايرلندا (١٠٤ مليون دولار)، أما المنظمات االغير حكومية الخمسة الأعلى و الممولة من حيث النسبة المئوية للمساعدة التنموية الرسمية (2003) ODA فهي: ايرلندا (٢٠٪) هولندا (١٧٪) لوكسمبرغ (١٤٪) سويسـرا (٧،٦٪) ونيوزيلاند (٧.٥٪) احسب إحصاءات OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي وضعت من قبل جوليا بن من أجل هذا البحث٤٥.

٢٨ - ونتيجة للمناقشة الأولية حول إستراتيجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فهي الآن تدرس طرق متابعة المساعدة التنموية الرسمية للمنظمات الغير حكومية NGOs العاملة في مجال المرأة بشكل خاص.

الفصل الرابع

توجهات المؤسسات الكبيرة المستقلة

الخصائص والقوى المحركة[1]

تعطي المؤسسات الكبيرة المستقلة (LIF) المنح بناء على المواقف الخيرية. وأغلبها مستقل عن الشركة أو العائلة التي بدأت منها في الأصل ونمت. وبالرغم من أن الكثيرين ما يزالون يحملون اسم الشركة أو العائلة المؤسسة مثل مؤسسات فورد، كيلوغ، كارينجي، فان لير وروكفيلر. ومقابل إنفاق حصة في موجوداتها للاعمال الخيرية أوقضايا الشان العام (القانون الأميركي يطلب من المؤسسات أن تخصص على الأقل ٥ ٪ من موجوداتها للعام السابق للاعمال الخيرية) وتحصل المؤسسات بشكل عام على بعض الاعافاءات او المنافع الضريبية وهذا يقرره مجلس الادارة المشكل من مسؤولين في مجال التجارة، والمجتمع، بالاضافة الى الاكادميين، وكذلك مدير المؤسسة. وفي بعض الحالات تتم اعادة النظر في التوجهات والأولويات كل ٣-٥ سنوات. بينما في حالات أخرى لا يحدث أي تغيير ملحوظ حتى يعين رئيس جديد وهذا ربما يحدث كل ١٠-١٥ سنة. تتم إدارة المؤسسات الكبيرة المستقلة من قبل عدد كبير من الموظفين المحترمين لهم القدرة على إعطاء المنح. وذلك حسب ثقافة وسياسة المؤسسة.

وقد عملت المؤسسات تقليديا ضمن مجموعات واستثمرت وقتاً محدداً وموارد كبيرة في تحديد وبيـان ز موضعها المحدد ز وفلسفتها ومهمتها. وهذا يعني بالنسبة للبعض القدرة على الحصول على الثقة والامتياز من أجل التقدم في مجال معين وهذا هوما لاحظه أحد خبراء المنظمات الخيرية:

الحقيقة أن المولين بحجمهم الكبير ليسوا الأهم على صعيد التعاون والمشاركة. حيث أنهم يستخدمون أساليب مختلفة، ويخضعون لضغوطات مختلفة. أما أعضاء مجلس الأمناء فيريدون أشياء أخرى. وهذا لا يعني انهم لا يريدون التعاون ولكن توجد عوائق التعاون.

وكما تعترف الكثير من المنظمات الآن فإن المشاكل التي يريدون حلها هي ببساطة كبيرة جداً حتى يؤثر بها ممول واحد. لذلك فقد بدأ الكثيرون بالتحول نحوالتعاون عوضاً عن الانعزال وقاموا ببناء شعور المشاركة في المناهج عبر التعاون مع المنظمات غير الحكومية NGOs أخرى، وشركات، وهيئات حكومية. ويعتبر التعاون أيضاً جزءاً من تحليل الأخطار أونتيجة له، بواسطة التعاون ما بين المنظمات واعتبار ان التركيز في مصادرها على مجموعة مختارة من المنظمات و/أو على منطقة جغرافية معينة، يمكن ان يؤتي ثمار النجاح. ويقول بعض موظفي المؤسسات أيضاً أن سبب هذه التغيرات هو زيادة الإحباط بعد سنوات من تقديم المنح دون ان يكون لها أثر في المشكلات التي يسعون لحلها. وبهذا فإن الكثير منهم يشجعون على حصر تقديم منحهم بمجالات محددة بحيث يكون باستطاعتهم أن يحققوا نتيجة ما في احد المجالات. وهذا ما أشار إليه ممثلي بعض المنظمات من الذين تمت مقابلتهم حيث أن منظماتهم قد خفضت من موازنتها بهدف التركيز على مناطق جغرافية وقضايا معينة.

كما تسعى المنظمات إلى دراسة وتطوير تأثيرها وفعاليتها، وتلعب مجموعات الاتحاد دوراً هاماً متزايداً[2]. وتقدم هذه المجموعات مجالاً للمشاركة في المعلومات حيث يمكن لممثلي المنظمات أن يجتمعوا مع بعضهم البعض ويعملوا على تعميق تفهمهم للقضايا وحتى يمكنهم القيام بالتحفيز لقضايا معينة أوالعمل لاجل متلقين معينين للمنح. وتهدف أيضاً مجموعات الاتحاد إلى زيادة مبالغ الموارد التي تذهب إلى مجال معين. وهي بشكل عام مفتوحة فقط لمقدمي المنح، وهي تعطي المولين مجالا آمنا للمشاركة في المعلومات والرؤى. ولكن بعض مجموعات الاتحاد بدأت بالانفتاح أكثر بحيث تدعو منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الاجتماعات الأساسية. وقد أوضح أحد ممثلي مجموعات الاتحاد أن القوى الدافعة وراء ذلك الانفتاح هوالمواسم السياسية والإحساس بأن معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية معقدة جداً بحيث أننا نحتاج إلى العمل مع بعضنا البعض بشكل متزايد

وفي الوقت نفسه، فإن مجموعات الاتحاد تعتبر محدودة التأثير. علما ان هناك مجالات في معظم اجتماعات مجموعة الائتلاف لجلسات تعليمية (مثلاً في مجال و حقوق النساء)، ويقول احد الاعضاء:

... المشكلة هي أننا نعظ المؤمنين أصلا بالقضية. فالاشخاص المهتمون هم الذين يشتركون. ولا تصل الرسالة إلى الأمناء أو الى المدراء الذين يضعون السياسة.

كيف ترتبط المنح التي تقدمها المؤسسات بالمساواة الجندرية

تأتي المؤسسات الكبيرة المستقلة في المرتبة الثالثة أوالرابعة، كمصدر لتمويل المنظمات النسائية في العام ١٩٩٥، ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ على التوالي. وقد قال العديد من ممثلي المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء أن المؤسسات الكبيرة كانت في وقت معين أكبر عامل في هذه المنظمات. الا ان المنظمات النسائية وصناديق الدعم النسائية تعلن ان قضية المساواة بين الجنسين لم تعد على لائحة أولويات المنظمات الكبيرة الكبيرة.

بدأت مجموعات الائتلاف بالانفتاح أكثر وهي تقوم بدعوة منظمات المجتمع المدني الى اجتماعاتها الرئيسية

ويظهر ما وراء روايات التخفيضات أنه من الصعب جداً الوصول إلى رقم محدد من المنظمات الممولة لأعمال حقوق النساء. وهذا مرده إلى الاختلافات في التعريف والاختلاف الكبير بين الأنواع العديدة من برامج المنظمات وقد قال العديد من ممثلي المنظمات الذين تمت مقابلتهم أنهم ببساطة لم يستطيعوا إعطاء تخمين ثابت للأموال التي تمنح لحقوق النساء. أما البيانات المتوفرة [٣] والتي تشير معظمها أن الإجمالي المقدر بـ ٣٨،٥ مليار دولار يشمل كل المنظمات الأميركية التي قامت بتقديم المنح في عام ٢٠٠٣، بما فيها المنظمات الكبيرة المستقلة والعامة والعائلية. وقد تم صرف ٨٪ أو حوالي ٣ مليار خارج أميركا. وبينما تم منح نسبة ٧،٣٪ لبرامج النساء والفتيات والمبادرات التي موازنتها أقل من ١٨٪ من التمويل والتي ذهبت إلى الأطفال والشباب ونسبة ١٥،١٪ للسكان المحرومين [٤].

ويتضمن الجدول التالي بيانات المؤسسات الكبيرة المستقلة مع تحديد المشاركين الذين يمكن أن يدعموا منظمات حقوق النساء من خلال المنح لمنظمات النساء والفتيات. وفي معظم الحالات تبدو الانخفاضات الكبيرة واضحة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٣ من حيث المبالغ الممنوحة وعدد الممنوحين:

المؤسسات المانحة لـ النساء والفتيات

	١٩٩٨		٢٠٠٣	
	المبلغ بالدولار	عدد المنح	المبلغ بالدولار	عدد المنح
مؤسسة فورد	٩٣١٠٨٣٤٧	٤٤٠	٧١٨٤٧٠٢٤	٣٨٣
مؤسسة ديفيد لوسيل باكارد	٦١٤١١٣٤٣	١٩٢	٣٤٥٦٣٥١٠	٩٥
مؤسسة دبل يو. ك كيلوغ	٢٠٨٥٨٨٩٩	٥٤	٩٤٣٥٢٧١	٢٣
مؤسسة ويليم وفلوراهيوليت	١٥٧٧٠٠٠٠	٣٨	٢٦٥١٩٠٠٠	٦٦
مؤسسة جون د وكاثرين ماك آرثر	١٤٦٨٥٦٧٢	٩٨	١٠٤٠٥٠٠٠	٥٢
مؤسسة سي. إس موت	١٠١٠٢٢١٩	٥٤	٤٢٠٩٧٠٨	١٨
معهد المجتمع المفتوح	٨١٠٨١٤٩	٧٠	٦٨٨١٣٩٩	٧٢

المصدر: مركز المنظمة: المؤسسات الخمسون الاوائل المانحة للنساء والفتيات، في العام ٢٠٠٣، لا تمييز تمويل الولايات المتحدة الأميركية والمنح الدولية

تحديات عمل حقوق النساء والمتعلق بالمؤسسات الكبيرة المستقلة

تغيير القيادة

ان اعتماد المنظمة على الدعم الخارجي بنسبة كبيرة هو بمثابة انتحار على المدى الطويل.

اعتمدت كثير من منظمات حقوق النساء على إداريين لتحديد برامج دعم لها لمساعدتها في وضع خطط بارعة لآليات العمل الداخلية للمنظمة وإيجاد ما يتناسب وحاجاتها من متطلبات البرامج. وبما أن هؤلاء الحلفاء والأبطال الداخلين يعتبرون مهمين جداً وحيويين إلا أنهم أيضاً قد تركوا المجموعات المحتاجة تتعرض لانخفاض في التمويل عند وجود تغييرات في الموظفين وأخيراً فإن قدرة انتقال أولويات سياسة المنظمة تبقى ضمن المجالس وعلى مستويات عالية من القيادة.

أخيراً فإن القدرة على تغيير سياسة وأولويات المؤسسة تبقى في يد المجالس وعلى المستويات العالية للقيادة

ويقول العديد من ممثلي المنظمات الصغرى والمنظمات النسائية أن قادة المؤسسات التقليدية العاملة بقضايا حقوق النساء يقومون الآن بأداء دور محدد أكثر من السنوات السابقة. وقد أشار الكثيرون إلى أن التغيرات الأخيرة في قيادة مؤسسة ماك أرثر قد سببت حدوث انقلاب شبه كامل في مؤسسة كانت تعتبر من الممولين الرئيسين لحقوق النساء، وحتى مؤسسة فورد التي تعتبر من أحد المؤسسات الممولة الثابتة لحقوق المرأة. إلا أن قضية ممارسة الادارة لا تبدوكما كانت من قبل، إضافة إلى ذلك فإن البعض في مؤسستي ليفس وفورد يأخذون إعطاء المنح بطريقة لا مركزية، وهذا يجعل مكاتب المؤسسة في مناطق مختلفة تقرر وتحدد أولويات التمويل في الإقليم الذي تتواجد فيه. ويبدوأن ذلك له نتائج مربكة على مجموعات حقوق النساء لاعتماده على المدى الذي تستطيع فيه التأثير على مكتب المؤسسة المحلي.

حجم القضايا

يوجد توجه واضح بين المؤسسات التي تريد أن تعطي منحاً كبيرة. ويقول ممثلوا المنظمات بأن إعطاء المنح الكثيرة والصغيرة يعتبر ببساطة غير مرئي لأن ذلك يؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف الإدارية والعامة. وقد وصف بعض الذين تمت مقابلتهم أن هذا الإتجاه يعتمد على شخصيات موظفي المؤسسة المانحة والرغبة في التباهي الكبير، وإعلان المفخرة بالنجاحات الكبيرة والبرامج البارزة. أما مشكلة بوش في إعطاء منح كبيرة لمنظمات كبيرة ذات قدرات ثابتة فهويعمل على منع مجموعات حقوق النساء الصغيرة والجديدة من الوصول إلى هذه الموارد والأموال. ويمكن أيضاً أن تلعب دوراً حقيقياً حيث أن المنظمات الكبيرة والمختلطة تمول بشكل جيد برامج الجندر وحقوق النساء التابعة لها وهذا ما صادق عليه العديد من الذين تمت مقابلتهم.

المنظمات موضوعة تحت مجهر (الحكومة الأميركية)

وتُبذل حالياً جهود عديدة في أميركا لتغيير القوانين التي تعمل من خلالها المنظمات الخيرية. وعلى ما يبدو فإن ذلك سينتج سياسات مقيدة بشكل متزايد [٥]. أما الغاية المقصودة وراء هذه الجهود فهي منع المساعدة المالية عن (الإرهابيين الدوليين) وكذلك مكافحة ممارسة الاحتيال في القطاع الخيري. وقد تبنت أكبر المنظمات المقاييس والإجراءات نفسها (مثل استخدام قائمة الكترونية تعتمد على مقارنة لوائح الممنوح لهم بلوائح الارهابيين الموضوعين تحت المراقبة) ولكنها لا تعمل على خفض المنح الدولية بالرغم من أنه قد تم تخفيض عدد المنح لبعض المنظمات. أما المؤسسات الصغيرة والعائلية فلديها قدرة ضعيفة على التعامل مع الارشادات الاتحادية وهي تشعر بالثقة لانها تعرف الذين تقدم لهم المنح بشكل موثوق بحيث تكون الإجراءات التحذيرية المطلوبة غير ضرورية. على كل حال يبدو أن هذه الارشادات تسهم في التوجه نحو إعطاء المنح لمؤسسات قوية موجودة منذ زمن أكثر من دعم جهود المؤسسات الجديدة. وقد جعلت السياسات الجديدة البعض يعتقدون أن التغير الاجتماعي في أمريكا يعرض العمل الخيري لخطر التقلص الواضح [٦]. وبنفس الوقت فإن القطاع الخيري قد استجاب من خلال تطويره لخطوط إرشادية بديلة لتقديمها لمديرية الخزينة مع طلب استبدال الارشادات الموجودة.

كما أن **فضائح المؤسسات العامة والمؤسسات التي لا تبغي الربح في أميركا قد أدت إلى تغيرات في قطاع** العمل الخيري كمحاولة للاستجابة للطلبات الشعبية المتزايدة للوصول إلى شفافية و مساءلة أكبر وفي هذا المجال فإن الكثير من المنظمات قد بدأت بتغيير سياستها وإجراءاتها حسب قانون سربانز أوكسلي التنافس الأميركي والمساءلة العامة قانون ٢٠٠٢ رغم أن هذا القانون لا ينطبق فنياً على القطاع غير الربحي.

فرص زيادة التمويل من هذا القطاع

أدت فضائح بعض المؤسسات العامة وغير الربحية في أميركا الى تغيير في قطاع العمل الخيري كمحاولة للاستجابة للطلبات الجماهيرية المتزايد للوصول لشفافية ومساءلة أكبر

لقد ازداد عدد المؤسسات المانحة الأميركية [٧] خلال الفترة بين ١٩٩٣-٢٠٠٣ حوالي ٧٧٪ أي من ٣٧،٦٠٠ إلى ٦٦،٤٠٠ مؤسسة (مع ملاحظة أن هذا الرقم يتضمن المؤسسات العائلية والتي ستتم مناقشتها فيما بعد في هذا التقرير.) وتشير الإحصاءات الحديثة حول مركز المؤسسات الأوروبية EFC إلى وجود ما يقارب ٦٢،٠٠٠ مؤسسة في الدانمارك، السويد، ألمانيا، بريطانيا، وإسبانيا، وهي البلدان المتضمنة للعدد الأكبر من المؤسسات [٨] وأنه بالرغم من خفض التمويل لجهود وأعمال حقوق النساء فإن مستويات منح المؤسسات تزداد بشكل عام، وتشعر العديد من منظمات حقوق النساء بشكل خاص بأن المنظمات الصغيرة من المحتمل أن تكون داعماً كبيراً لحقوق النساء (انظر أيضاً القسم السادس حول المنح الشخصية والمؤسسات العائلية.) في عام ١٩٩٥ قدمت المؤسسات الأميركية حوالي ١٢،٣ مليار دولار وفي عام ٢٠٠٤ تم تقديره بحوالي ٣٢،٤ مليار دولار [٩]. وهذا يعكس العودة إلى الوضع السوي بعد الانخفاض الكبير في موجودات العديد من المؤسسات بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ والناجم عن التقلص والتراجع الاقتصادي وأثر هجمات ١١ أيلول. أما في أوروبا فقد أشار المسح الذي نفذ على حوالي ٦٢،٠٠٠ مؤسسة في البلدان الأوربية الى ان الإنفاق الإجمالي في السنة الواحدة كان أكثر من ٥١ مليار يورو (أي مايقرب ٤٨ مليار دولار [١٠].) بشكل عام تتوافر أموال أكثر من ذي قبل لعدد أكبر من المنظمات.

وبالرغم من أن الاهتمامات العامة تشير إلى أن التمويل العالمي هوأخطر وأن من الصعب مراقبتة [١١]. وأن المنح الدولية بين مؤسسات الأميركية هوفي ازدياد [١٢]، وخاصة بين المؤسسات الأكبر، وكذلك الحال بالنسبة لعدد المؤسسات المرتبطة بإعطاء المنح الدولية [١٣]. أما السبب الهام في زيادة المبلغ الاجمالي فهوأن بعض المؤسسات الكبيرة قد استمرت في العمل لعدة سنوات مثل مؤسسة بيل وميلندا (ذات الاهتمام الرئيسي بالمجال الصحي ومؤسسة كوردون وبتي مور ذات الاهتمام الرئيسي بالمجال البيئي.) على كل حال فهي تشكل نموذجاً للمنح المقدمة بشكل متزايد من المؤسسات العامة والعائلية، ومن خلال هذا الازدياد فإن حصة المنح الخاصة بالتغير الاجتماعي والتحفيز ستتموتزداد [١٤].

يعطي أكثر من ثلثي المؤسسات (٦٨٪) دعماً عاماً للتشغيل، ويبدوأن كبار المانحين هم الذين يقدمون هذا النوع من الدعم بينما تخصص المنظمات الأصغر نصف منحها لدعم التشغيل. ولكن ربع هذه المنظمات يخصص ما بين ٢٥ و٤٩ بالمئة من المال لدعم عمليات التشغيل[١٥]. أما البقية المتبقية فهي تخصص على الأقل النصف وبالرغم من أن منظمات حقوق النساء لا تقدم تقارير حول هذا التوجه مع مقدمي المنح إلا أنها تعكس اعترافاً متنامياً لدى بعض الممولين بأهمية تقديم الدعم للمسائل الهيكلية.

كذلك فإنها تعكس اعترافاً تدريجياً بأن تمويل المشاريع لا المنظمات قد ألحق الأذى بالحركات الاجتماعية والحركات النسائية. وتقارن دراسة تحت عنوان حرب الافكار [١٦] ممارسات التمويل للمؤسسات التقدمية والمحافظة في الولايات المتحدة. وتناقش الدراسة أنه بينما تعطي المؤسسات المحافظة منحاً أقل فإن نسبة كبيرة من منحها تذهب إلى الدعم الأساسي المرن والأنشطة التي تجعل متلقي المنح يصلون إلى أهدافهم الأساسية وإلى إيصال رسالتهم الأساسية. وبكلام آخر بينما تخصص المؤسسات التقدمية موارد أكثر للمحافظة على تأثيرها في سياسة المنظمات الممنوحة وتعزيز التغيير الاجتماعي فإن معظم الدعم يذهب إلى مشاريع وبرامج محددة وهذه الطريقة غير فعالة دائماً. كما ناقشت الدراسة أن الأفكار القوية تحتاج إلى منظمات قوية ودعت المانحين التقدميين الى ان يعيدوا التفكير في طريقة توزيع دولاراتهم الخيرية. ورغم ضرورة التركيز على وجوب وجود التأثير الضروري والمساءلة وقياسهما بشكل دائم، وتحتاج المؤسسات أيضاً أن تساعد في تقوية المنظمات ذات التنظيم القوي لتستطيع أن تتابع الاستراتيجيات الذكية بشكل فعال فتتاح لها الفرص الجديدة لاحداث تغيير على المدى الطويل.

خطط استجرار موارد أكثر من المؤسسات المالية الكبيرة المستقلة

ثمة إحباط ناتج عن عدم الرغبة الظاهر بالاهتمام بحقوق النساء لدى العديد من المؤسسات الكبيرة، إلا أن منظمات حقوق النساء تدرك جيداً أنها لا تستطيع التخلي عن التفكير بهذه المؤسسات لانها تملك الموارد التي يمكن أن تتوفر خلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن. وهنالك بعض الحلفاء الأقوياء لحقوق النساء داخل هذه المؤسسات وهم يستطيعون المساعدة في التأثير على جداول أعمال هذه المؤسسات.

يمكن أن يكون السعي المعمق للوصول الى صانعي القرارات عن طريق العلاقات الشخصية هوالمفتاح الرئيسي

الأهداف والغايات المقترحة لزيادة الدعم الذي تقدمه المؤسسات الكبيرة المستقلة
- مضاعفة المبالغ التي تقدمها المؤسسات المانحة الكبيرة المستقلة لحقوق المرأة، و
- مضاعفة عدد المؤسسات الممولة لحقوق النساء

وكما أوضح أحد المانحين من مؤسسة مانحة صغيرة قائلا: إن مؤسسة جيدة كبيرة واحدة تستطيع أن تحدث فرقاً في موقف المؤسسات الأخرى وكيفية جعل قضايا معينة ذات أولوية. لذلك فإنه من المهم التركيز على مؤسسات أساسية قليلة تدرك على أنها تعتبر مؤسسات قيادية من قبل البعض - مثل مؤسسة فورد - كي تصبح من الدعاة الناشطين لحقوق النساء مع الممولين الآخرين.ويمكن أن تتوفر فرص للوصول إلى قادة بعض المؤسسات الذين قد يودون ان يجعلوا لمؤسساتهم تاريخاً متوارثاً في مجال الدعم لحقوق النساء. كما أن الاستعانة بالعلاقات الشخصية قد تؤدي الى الوصول إلى صانعي القرار ولعل هذا هوالمفتاح الأساس، حيث يعتبر الاتصال مع المسؤولين عن البرنامج داخل المؤسسات من أهم أسس التحالف القوي لحلفاء حقوق النساء (والمتضمن بالطبع الرجال داخل المؤسسات التي تستطيع بشكل مؤثر أن تضع قضية حقوق النساء ضمن نظرائهم المسؤولين عن التمويل.)
وكما ذكرنا سابقاً، فقد يبقى مجلس الأمناء والموظفين الرفيعي المستوى هم الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات للمؤسسات الكبيرة. على كل حال وفي العديد من الحالات فإن الوصول إلى هؤلاء الأشخاص أمر صعب. وكما أوضح أحد خبراء المنظمات الخيرية: أعتقد أنه كلما استطعنا أن نثقف الامناء حول قضيتنا، كلما كانت فرص أفضل للوصول إليهم. إنهم أناس مشغولين جداً ومن الصعب الوصول إليهم ودفعهم لحضور المناسبات. يجب أن نجد طرقاً لاطلاعهم على قضايانا دون تعقيد حياتهم اكثر.

ومن خلال هذا المفهوم فإن توجيه حملات إعلامية وحملات رأي عام يمكن أن تشكل استراتيجيات مفيدة لجذب الانتباه والاهتمام بقضايا حقوق النساء وخلق انفتاح أكبر لجداول أعمال منظمات حقوق النساء. وقد أكد العديد من المشاركين في هذا البحث على الحاجة إلى توصيل حقوق النساء إلى الإعلام بصورة أكبر - وبطريقة مختلفة - مع محاربة الصورة المزدوجة التي وصفها أحد الذين تمت مقابلتهم، وهوالفرق بين دعاة حقوق النساء الذين يظهرون صورة النساء القوية، بينما تظهر الرسائل المرسلة للممولين أوللعامة وبشكل عام صورة النساء البائسة التي لا حول لها ولا قوة وتحتاج الى الدعم.

كما يوجد أيضاً شعور قوي بضرورة تعميق الحوار الواسع بين منظمات حقوق النساء وبين ممثلي المؤسسات المانحة حول جوهر قضايا حقوق النساء واستراتيجياتها وهذا اساسي لبناء فهم أفضل متعلق بأبعاد عمل منظمات حقوق النساء المتعددة ولتعاونها مع بعضها لاستجرار دعم أكبر من المؤسسات لتنفيذ الخطط الشاملة.

وبالاستناد إلى ذلك، فإن مواجهة تحدي التقييم عملية اساسية لتفعيل دعم أكبر للمنظمات. وقد وجدت إحدى الدراسات أن المؤسسات الكبيرة تعطي اهتماماً وتركيزاً

أكبر لوجود نتائج قابلة للقياس وتعتبرها معياراً في قرارات تقديم المنح [١٧]. ثمة مشاكل مستعجلة تشعر المنظمات بأنها تستحق التمويل، لذا فإنه من الضروري أن تكون منظمات حقوق النساء قادرة على القيام بذلك. وذلك من خلال استخدام أدوات التقييم التي لا تعمل فقط على إقناع الممولين ولكنها مفيدة في التثقيف وبناء استراتيجيات قوية. وفي الوقت نفسه يعتبر التقييم طريقاً ذاتجاهين. ويعتبر الاستثمار في مجال تقييم تأثير منظمات مختلفة تعمل في مجال حقوق النساء هو أحدى الأفكار. أنها أداة بسيطة يمكن تطبيقها لتشجيع إعطاء المنح للمنظمات التي تقوم بخطوات هامة تدعم حقوق النساء ولحث المؤسسات التي لم تدخل المنح لمنظمات حقوق النساء ضمن جدول أعمالها.

وأخيراً أوضح هذا المشروع توصيتين هامتين إضافيتين وهما: أولاً ضرورة إجراء بحث بهدف استكشاف إمكانيات المؤسسات المانحة الكبيرة خارج الولايات المتحدة الأميركية وخاصة في أوربا وآسيا. وثانياً إذا ما تم فتح مجال لتعيينات في مناصب في المؤسسات فإنه من المهم أن يقوم ناشطون في مجال حقوق النساء بتقديم طلبات للعمل في هذه المناصب على أمل احداث تغيير في المناقشات والأولويات الداخلية لصالح حقوق النساء.

١ – البيانات المعروضة في هذا القسم من منظمة العطاء الأميركي COF، المركزية. تعطي البيانات مؤشراً جيداً على أنها دقيقة ١٠٠٪ فمثلاً المنح تحت مبلغ ١٠،٠٠٠ دولار غير متضمنة أما المنح لعدة سنوات فهي محسوبة في سنة معينة وكذلك فإن تصنيفات المواضيع ليست في مجال للمقارنة ١٠٠٪.

٢ – مثلاً الممولين من السكان، الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، مجموعة الائتلاف للمنح الأفريقية، النساء والمنظمات الخيرية، ممولي قضايا المثليين ، لمعلومات أكثر يمكن زيارة موقع مجلس منظمة www.cof.org

٣ – معظم البيانات المعروضة هنا مأخوذة من مركز المنظمة وهذا يعتمد على الالتزام الطوعي للمنظمات في إعطاء تقارير عن عطاءهم.

٤ – كافة الأرقام مبنية على أساس المنح في الولايات المتحدة الأميركية وكذلك بناء على بيانات المنظمات النسائية والخيرية. أنظر أيضاً منح المنظمات صممت لمجموعات سكانية معينة حوالي ٢٠٠٣. متوفرة من مراكز المنظمات خدمات لمعلومات الإحصائية. (www.fdncenter.org/fc_stas)

٥ – يعتبر المقياسين الإداري والقانوني من أهم المقاييس العملية للخطوط الإرشادية للجمعيات الخيرية الموجودة في أميركا. ويجب أن يتم اعتماد هذه المقاييس قبل توزيع أي تمويل لمنظمات خارجية متلقية فمثلاً يعتبر تجميع المعلومات التفصيلية حول المتلقين الأجانب وكذلك المستفيدين منها والمنظمات المالية وكذلك العمل الوطني في أميركا والذي يعطي الفرع التنفيذي سلطة أكبر للتدقيق بكيفية منح الأموال وكذلك تطبيق عقوبات المخالفة، وإذا تم تطبيق ذلك فإن عمل المنظمات الصغيرة سيكون غير ممكناً.

٦ – انظر أيضاً المقالة حول تمويل العمل العاجل AUF لتمويل المؤسسات الخيرية المعرضة لخطر الانهيار – مقترحات إدارية وقانونية أميركية للتغيير (شباط ٢٠٠٥ تحديث آيار٢٠٠٥)

٧ – كلا المنظمات الكبيرة المستقلة والعائلية(انظر القسم السادس.)

٨ – مركز المؤسسة الأوربية، حقائق وأرقام المؤسسة الأوربية من خلال الاتحاد الأوربي – توحيد الثروة الخاصة للمنفعة العامة – نيسان ٢٠٠٥.

٩– التغيرات في منح المؤسسات ١٩٩٤إلى ٢٠٠٤ http://fdncenter.org/learn/classroom/ft_tutorial/fug01.pdf

١٠ – مركز المؤسسة الأوربي حقائق وأرقام عن المؤسسة من خلال الاتحاد الأوربي توحيد الثروة الخاصة للمنفعة العامة نيسان ٢٠٠٥. البيانات مأخوذة من الأعوام (١٩٩٩ – ٢٠٠١ – ٢٠٠٣) ومن بلدان متعددة ومحولة إلى دولارات أميركية على أساس سعر الصرف في ٢ كانون الثاني ٢٠٠١. لا تتوفر بيانات حول تمويل النساء والفتيات أوالتمويل المتبقي في أوروبا الغربية. أيضاً فإن الغالبية العظمى لهذه المؤسسات هي مؤسسات عائلية أو متحدة.

١١ – يستشهد هنا بمقدمي المنح بدون مسح بدون حدود لـ٥٠٠ مؤسسة تتعامل بالدولار الأميركي (وهي مؤسسات كبيرة مستقلة وخاصة.)

١٢ – تم تعريفها من قبل مجلس المؤسسات أوالمنح الغير مباشرة للمنظمات الغير موجودة في البلد الأم للمؤسسة أومنح منزلية، بهدف تقدم وفهم التعاون الدولي.

١٣ – لايعتبر هذا المنح نتيجة لكارثة تسونامي في كانون الثاني ٢٠٠٤.

١٤ – تعزيز المؤسسات الخيرية، التوجهات والتحديات العالمية – إعداد الشبكة الدولية الخيرية الإستراتيجية (INSP) كانون الثاني ٢٠٠٤.

١٥ – مركز المؤسسات نموالمؤسسة وتخمين المنح: مراجعة ٢٠٠٤، استرجعت في ١٩ أيار ٢٠٠٥ من موقع:
http://fdncenter.org/research/trends_analysis/pdf/fgge05.pdf

١٦ – أندوروريخ حرب الافكار لماذا تخسر مؤسسات الدمج الجندري والمنظمات الحرة ومخازن التفكير في حرب المثل العليا في السياسة الأميركية مراجعة معيارية مبتكرة ربيع ٢٠٠٥.

١٧ – اوسترور – فرانسي – مواقف وممارسات حول المنظمات الخيرية المؤثرة المعهد المدني ٢٠٠٤.

الفصل الخامس

توجهات المؤسسات العامة والمنظمات الدولية غير الحكومية

الميزات والقوى المحركة:

تعتبر المؤسسات العامة منظمات غير ربحية مدعومة من الدولة. كما أنها ممولة من قبل مجموعة مترابطة من المساهمين تضم أفراداً وحكومات ومؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة أخرى. وهي لا تشبه المؤسسات الكبيرة المستقلة والعائلية فهي لا تنمو من خلال المنح مع أنها قد تسعى للحصول على منح. وهي تتضمن منظمات مثل أوكسفام، هيفوز أو لوثيرون للغوث العالمي.

كما أن العديد من المؤسسات العامة قد نشأت في الأصل كمنظمات خيرية، راعية للطفل، أو كمنظمات تقدم الخدمات المباشرة. وهذه المؤسسات تحصل على التمويل من الأشخاص والحكومات الموجودة في النصف الشمالي من العالم وتستخدمها لتقديم خدمات وإدارة البرامج وبشكل خاص برامج المساعدات الانسانية الطارئة – في النصف الجنوبي من العالم، كما أن العديد من المؤسسات العامة لها مكاتب في بلدان الجنوب حيث تقوم بالعمل (بالرغم من أن بعضهم يعمل باستمرار في الجنوب على مستوى محلي وهي تتنافس في بعض الأحيان في الحصول على تمويل محلي مع مجموعات حقوق المرأة الموجودة.) وقد نشأ العديد منها في السبعينات والثمانينات من خلال توجهين استثنائيين؛ فمن جهة تم إنشاء بعض المؤسسات العامة أو المنظمات الدولية غير الحكومية من منظور إنساني خيري وذلك استجابة لما اعتبروه احتياجات كبيرة هائلة للناس الفقراء نتيجة للصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، ومن جهة أخرى، فقد نشأت المؤسسات الأخرى على خلفية الشعور بالتضامن والتكافل، والالتزام بالعمل مع الناس في البلدان الأخرى إما لأنهم قد شعروا بمسؤولية ضرورة التأثير بحكوماتهم لتغيير الوضع أو لدعم المجهود المبذول محلياً. ويمكن أن تصبح هذه الاختلافات مضللة مع الوقت إلا أنها تعكس اختلافات مهمة في المفاهيم التي تنعكس على طبيعة البرامج وبالأخص كيفية فهم (أو تجاهل) حقوق المرأة.

وبشكل رئيسي خلال السنوات الخمس أو العشر الاخيرة، قام العديد بتبني مقاربة تعتمد على الحقوق بينما ما يزال البعض يناضل لقبول الحقوق، وفي بعض الحالات ظهر الصراع بسبب التأسيس التقليدي لبعض المنظمات على انها قائمة لتقديم خدمات أو كمجموعات إنسانية خيرية. وقد أظهر التركيز الجديد على الحقوق توتراً بين الموظفين والمانحين الافراد المحتملين أيضاً. ولكن القسم الكبير من هذه المجموعات قد وسع جهوده للارتباط مع الحكومات والمؤسسات العامة ولتعزيز سياستهم وتنفيذ عمل الحملات وهم يستخدمون نظام حقوق الإنسان لدعم صحة وشرعية مطالبهم.

المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية

دعم المساواة الجندرية

يظهر المسح الجاري أن المؤسسات العامة تعتبر هامة جداً لدعم المنظمات النسوية في جميع أنحاء العالم. حيث كانت خلال فترة ١٩٩٥–٢٠٠٠ على رأس أهم موارد الدعم المذكورة وفي عام ٢٠٠٠ أصبحت المصدر الأول للدعم.

وقد أثار مؤتمر بكين ونتائجه اهتماماً كبيراً وتحمساً لموضوع المساواة الجندرية والعمل مع النساء. كما أن كل من المؤسسات العامة والمنظمات الدولية غير حكومية قد رأت وعرفت منذ وقت طويل أن النساء يعتبرن جزءاً هاماً من مهمتها المتعلقة بمكافحة الفقر. وفي التسعينات تم تنفيذ أعمال كثيرة متعلقة بتطوير السياسة، والمؤشرات، والاجتماعات والعلاقات بين الاستشاريين والخبراء في السياسة الجندرية، كما تمت مقارنة الأداء وتوثيقه [١]. وفي ذلك الوقت، كان للغالبية أموال مخصصة للمنظمات النسائية تحديداً والجميع كانوا يناضلون لأجل الدمج الجندري.

أما بالنسبة للبعض فإن المساواة الجندرية كانت دائماً على جدول العمل، والفضل يعود للقيادة. فمثلاً مؤسسة هيفوز الشريك الموثوق به منذ وقت طويل والداعم لمنظمات حقوق المرأة قامت بدفع أكثر من ١٠ مليون دولار للمنظمات النسائية في عام ٢٠٠٤ [٢].

ويبقى التحدي هو في جعل الجندر وبشكل خاص حقوق المرأة مرئية وواضحة للعيان ع وضع آليات للمساءلة والمراقبة

أما بالنسبة للمنظمات الاخرى فهي تأخذ هذا الموضوع عين الاعتبار مؤخراً نتيجة لعمليات المناورات الطويلة الإستراتيجية من قبل المشجعين على المساواة بين الرجل والمرأة. وإضافة إلى ذلك فإن العديد من المؤسسات العامة قد بينت المساواة الجندرية على أنها موضوع مشترك على كل حال فقد أثبت ذلك أن هناك تعقيداً في المفاهيم والعمليات ويبدو أن ذلك قد جعل العديد من الممولين يبتعدون عن تمويل المنظمات النسائية بشكل خاص.

أما البعض فيضع أهدافاً جندريةً محددة. وقد قال اثنان من الذين تمت مقابلتهم بأن ١٥٪ من التمويل يجب أن يذهب إلى منظمات نسائية وكذلك ٧٠٪ من المستفيدين يجب أن يكونوا من النساء. أما الآخرين فقد كان من الصعب الضغط عليهم لتحديد ما ينفقونه على قضايا المرأة وحقوقها. الأشياء كلها مدمجة ويبقى التحدي هو في إبقاء الجندر وبالتحديد حقوق المرأة مرئية ومدركة مع وضع آليات مساءلة ومراقبة.

التحديات المرتبطة بالمؤسسات العامة والتمويل لحقوق المرأة

تجنب طريق الدمج الجندري غير السوي

تحقـقت بـعض الـنـجـاحـات في مجال التوظيف والحملات الدولية ومثال على ذلك حملات تعليم الفتيات

لقد تحولت معظم المؤسسات العامة والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى توجه الدمج الجندري. ويشعر خبراء الجندر داخل هذه المؤسسات الممولة بأنهم قد أخذوا وقتاً كبيراً في تطوير أنظمتهم الداخلية وكذلك المؤشرات لمحاولة التأثير الإيجابي في التقدم. وإلى الآن لم يصرح أي منهم بأنهم كانوا ناجحين في الوصول بشكل صحيح الى غاياتهم. وهذا هو المثال الذي ذكره أحد ممثلي المؤسسات العامة:

لقد تغير نموذج عملنا بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية وقد أصبح الدمج الجندري أكثر تعقيداً. ونحن نتوجه إلى التركيز على النساء كمستفيدات، والتأكيد على تلبية احتياجاتهن. في أي حال فإن القضايا الجندرية لا تظهر كثيراً في عمليات استجرار التمويل... كيف يمكننا إعادة منظور الجندر الى الواجهة؟ وقد بدأنا بمراجعة خطط استشارية كجزء من التنمية في خطتنا للسنوات الخمس القادمة. كما أن التشاور مع المنظمات النسائية هو جزء هام منها. وأنا أعتقد بأن هذه نقطة انطلاق مناسبة.

والمثال الآخر هو المنظمات الدولية غير الحكومية والتي تتبع منذ سنوات توجه أي مسلكين من حيث إعطاءها للمنح ووضعها أهداف لدعم المنظمات النسائية (١٠٪) وأيضاً بشروط أكثر صعوبة فيما يتعلق بالجندر. وبمنهجية أداء ما يسمى بالمنظمات المختلطة. وفي السنتين الماضيتين وسعت هذه المنظمات سياستها المتعلقة بالمساواة الجندرية لتشمل كافة أقسام المنظمة مع إدماج التزامها الكامل بالسياسات والنظم. ومنذ ذلك الوقت تم احراز نجاح كبير في مجالات التوظيف وفي الحملات الدولية، ومثال ذلك تعليم الفتيات. وقد اعتبرت المنظمات الدولية غير الحكومية في التسعينات منظمات رائدة، أما الآن فلم تعد ريادتها مؤكدة، أما قضايا الجندر فهي ليست هامة جداً في جدول الأعمال داخلياً. أما خارجياً فالتزام هذه المنظمات قد أصبح أقل حضوراً. وتشعر المنظمات الدولية غير الحكومية بان عملها قد تمت إعاقته بسبب التغيرات التي طرأت على تشكيل إدارتها والى النقص في المعرفة في مجال الجندر وكذلك آليات المساءلة الضعيفة.

يعتبر الموضوع الجندري أكثر صعوبة من دعم المنظمات والحركات النسائية، فهنا تدخل في مجال يظهر قوة النظام الطبيعي ولكي تكون ناجحاً يطلب منك أن تكون أكثر شدة. أنا أشعر بأنه قد حان الوقت لتنقيح التزاماتنا وقيادتنا، ينبغي مثلا تحديد الاشخاص الذين يعملون على كل موضوع، وأين يجب أن يكونوا الآن، هذا إضافة إلى تحديد أهداف ملموسة على مستوى دعم المنظمات النسائية والنسبة المئوية للنساء المستفيدات.

الحوار المحدود

وتشهد المنظمات النسائية انحداراً في فرص المشاركة والاستشارة مع المنظمات الدولية غير الحكـومية وذلك في مجال السياسات الإستراتيجيات و تعتبر بأنها تستند إلى حقيقة أن المؤسسات العامة تقودها اهتماماتها المالية أكثر فأكثر و كذلك جداول أعمال مانحيها و قد تم إثبات الامر عينه في تقييم [٢] المؤسسات الثلاثة العامة الهولندية وتم إجراء حوار هام مع مجموعة من الاستشاريين حول الخطط والمشاركة وقد ظهر أن الطموحات المشتركة يجب أن يحل محلها التفاعل الذي يركز على القضايا المالية والإدارية والإرشادات والتوجيهات.

عوائق التمويل المبنية على أساس العقيدة (وعلى أساس التمويل الشخصي.)

نشأت معظم موارد المؤسسات العامة والمنظمات الدولية غير الحكومية من مصادردينية مثل منظمة كورد ايد (كاثوليك) ولوثيران للغوث العالمي وقد استمرتا بالارتباط برسالتيهما المرتبطتين بالإيمان والعقيدة بدرجات مختلفة. أما عالمياً فإن الجزء الأكبر من المنح الشخصية يأتي من خلال المؤسسات الدينية (مجموعة من الكنائس، المعابد، المساجد، الخ...) وكذلك فإن المنح الدولية المبنية على أساس ديني هي في ازدياد وارتفاع. ومن المشكوك فيه أو في أفضل الاحوال نقول: غير واضح المدى الذي تستطيع فيه هذه المنح بأن تستخدم لصالح حقوق المرأة وخاصة في ضوء نمو وازدياد طاقة وقدرة السلطات الدينية المحافظة في المعتقدات (انظر الإطار التالي.) وتواجه العديد من المؤسسات العامة التي تهتم بجدول أعمال حقوق المرأة معارك دوليةً متصاعدةً وشاقة مع دوائر استجرار التمويل والتسويق وهذه الدوائر هي المسؤولة عن الأعمال والقضايا السياسية جداً أو التي تلامس قضايا حساسة مثل حقوق المرأة، وهذا يقود الكثير من الممولين الافراد إلى حجب دعمهم.

التحولات السياسية والرأي العام

بسبب اعتماد المؤسسات العامة بشكل كبير على التمويل العام من خلال الحكومات المحلية أو الأشخاص - فإن هذه المؤسسات تتأثر بشكل كبير بالجو السياسي والحزب القوي. أما التغيرات الهامة مثل تلك التي حصلت مع وصول إدارة بوش الى السلطة أو ازدياد انتشار الحكومات المحافظة في بعض البلدان الأوربية، فهي تعني انخفاض كبير في التمويل المخصص لعمل هذه المنظمات. وفي الوقت نفسه، فإن الاعتماد على المولين الشخصين، الذي يعتبر بالنسبة لبعض المؤسسات العامة، المنظمات الدولية غير الحكومية والتي تشكل حوالي ٨٠ من الموازنة الإجمالية، يعني إنها يجب أن تحصر رسائلها وعملها بالاحتكام لهؤلاء الأشخاص .

طاقة العطاء

تلقت إحدى المنظمات النسائية تمويلاً أساسياً وصل الى ما يفوق (٢٠٠٠٠٠دولار) من صندوق تمويل كاثوليكي يقوم على استجرار دخله من المبالغ المالية السنوية المجموعة للكنيسة في كافة أرجاء البلد وفي نهاية عام ٢٠٠٠ تم تهديد هذا الصندوق من قبل المحافظين في الكنيسة حيث اكتشفوا أن المنظمة المتلقية للتمويل تدعم جهات مؤيدة للإجهاض وقد تم إعلام الأسقف وهددت الكنيسة بالتوقف عن دفع تمويلها السنوي إذا لم يتم مباشرة الإعلان عن نية التوقف عن تمويل المنظمات المشكوك بأمرها. وقد قررت أحد المدن أن لا تعطي تمويلها السنوي لأعمال المساعدة بسبب هذا الخلاف وبذلك فقد تراجع المبلغ (مليون دولار) نتيجة لذلك.

مبنية على أساس رواية احد الاشخاص أثناء المقابلة مع ممثلي منظمات حقوق المرأة في شمال أميركا.

العمل من خلال المنظمات المحلية (الشمالية) غير الحكومية

نشأت بعض المؤسسات عملها بشكل قانوني بهدف توفير المنح من خلال المؤسسات غير الربحية والإنسانية الخيرية المسجلة في البلد الأم والتي تعمل مع منظمات موجودة في المناطق الجنوبية من العالم، وتعتبر هذه الآليات والقوى المحركة مصدراً لاحباط كبير بين بعض الجماعات التي تمت مقابلتها، إذ أكد بعضهم أن المنظمات الموجودة في الشمال تقتطع حصة الأسد من الموارد لتغطية التكاليف الإدارية ولا تبقى الا مبالغ محدودة متبقي لتنفيذ العمل الفعلي. وقد قالت ممثلة إحدى المؤسسات العامة أن منظمتها تشعر بهذه المشاكل وهي تقوم بعملية تغيير السياسات بحيث تستطيع أن تدعم بشكل مباشر الشركاء المحليين في المناطق الجنوبية من العالم. كما أشار أحد ممثلي منظمات حقوق المرأة إلى إحدى التحديات التي يجب التغلب عليها:

يجب أن ندرس الاختلافات في التمويل بين الشمال والجنوب. الممولون يقومون بتقديم مبالغ مالية ضئيلة لمنظمات حقوق المرأة في الجنوب، بينما تعطى مبالغ مالية ضخمة إلى المجموعات... مكاتبها الرئيسية في الشمال وهذا يخلق نوعاً من النفور بين المنظمات، فلماذا تستلم المنظمات في الشمال التمويل وتذهب لبناء القدرات في الجنوب؟

أزمة الهوية

تتغير أدوار المؤسسات العامة وتزداد تعقيداً. حيث يوجد توتر شديد أشار اليه العديد من ممثلي المؤسسات العامة في المقابلة وهو ناشئ عن ضرورة الموازنة في هويتهم المزدوجة كممولين وكأصحاب قرار في المجتمع المدني ضمن جداول أعمالهم. فمن جهة تقوم بتوفير التمويل للمنظمات المحلية المنغمسة في أعمال تنمية المجتمع أو حماية بعض اعضاءه، بينما تريد في الوقت نفسه أن تكون نظيرا لهذه المؤسسات، من خلال تنفيذ أنشطة التحفيز والحملات الخاصة بها. كما يوجد أيضاً توتر ناتج عن مدى مشاركتها في وضع الاستراتيجيات وتحديد اتجاهات شركاءها وخاصة أنه يوجد الآن العديد من المؤيدين للعمل ويسعون إلى أنواع مختلفة من الشراكات بدلاً من انتظار طلبات التمويل. وهذا حسب رأي الناشطين في مجال حقوق الإنسان في سيريلانكا الذين قد شهدوا أحد المؤسسات المحلية تضع نفسها كلاعب في مجال حقوق الإنسان مع تغيير موقع مكاتبها ونقله الى الجنوب هكذا وأصبحت منفذة لبرامج على المستوى المحلي:

.... تستخدم المجموعات النسائية المحلية كنقاط للوصول مع الابقاء على قدرة التحكم في عملية تصميم وتنفيذ البرامج واستخدام خبرات من الخارج عوض العمل مع الناشطين في مجال المرأة من داخل البلد أو الإقليم. وقد استخدمت (المنظمة المذكورة) في سيريلانكا خبرة من الهند، اضافة الى الارتباط مع شركة خدمات تسويق لتنفيذ المسح الأولي [٤].

بعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر بكين أدرك العديد من المنظمات العامة أنها لم تحرز التقدم و (الفرق) الذي كانت تتوقعه.

ويتحدى بعض الأشخاص الموجودين في هذه المؤسسات زملاءهم للتفكير كيف أن لغة الشراكة تخفي القوى المحركة الحقيقية الموجودة في علاقات التمويل. من الذي يتحكم بجدول الأعمال؟ فيما يلي اقتباس لأحد ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعترف بأن طرق التعاون بحاجة إلى التغيير:

يجب أن يكون التعاون مبنياً على جدولي عمل مترابطين مع بعضها البعض: أنا اعتقد أن الظروف تجبرنا (كما نحين وممنوحين) بأن نرتبط مع بعضنا البعض بشكل مختلف. أما المنظمات غير الحكومية الشمالية فهي تزداد وتمر بأوقات عصيبة من حيث استجرار التمويل. وجوابنا على ذلك هو وجوب تعزيز التنوع في البرامج بحيث تتضمن أيضاً التحفيز واستجرار التمويل في أرجاء مختلفة من العالم. وكلما ابتعدنا (فقط) عن المانحين المولين كلما أصبحنا أقرب من تحقيق الدور والمهمة الموكلين الينا. ونتيجة لذلك فإن علاقاتنا تتغير ويجب علينا أن نعمل اكثر مع بعضنا البعض ونجد بدائل للتمويل العمودي. نحن نحتاج للبحث عن أشكال وتوجهات جديدة وطرق جديدة للعمل مع بعضنا البعض.

امتصاص القدرات والموارد المحلية

أشارت بعض منظمات حقوق المرأة التي تمت مقابلتها الى أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر في بعض الأحيان تهديداً لأنها تقوم بأخذ محل المنظمات غير الحكومية المحلية عن طريق سرقة موظفيها ذوي الكفاءات العالية (عبر إعطاءهم رواتب أعلى بكثير من الرواتب التي تعطيها المنظمات المحلية) كما أنها تتنافس على التمويل على المستوى الوطني. ولأن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر منظمات قامت بتطوير البنية التحتية الدولية بشكل جيد من خلال قدرتها على التكلم بسهولة بلغة المانحين والوصول إليهم، وتشعر بعض منظمات المرأة بأنها ببساطة لا تستطيع منافستها.

الفرص المحتملة لعمل حقوق المرأة
وعلاقتها بالمؤسسات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية

لقد تبين لعدد كبير من المؤسسات العامة بعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر بكين بأنها لم تحدث تقدماً ولم تحقق (فرقاً) كما كانت تتوقعه، وهي ترغب **بتجديد التزاماتها بالمساواة الجندرية** مع وجود الكثير من الزخم لدى بعضها، بينما يؤكد العديد من الداعمين لحقوق المرأة والمساواة الجندرية استعدادهم لوضع حقوق المرأة والمساواة الجندرية في مكان بارز على جداول أعمالهم. وتشكل المؤسسات العامة جزءاً من الحلفاء مثل مؤسسات الإنترأكشن والأوكسفام الدولية، اليوروستيب أو الحلفاء ٢٠١٥، ويتوجه الحلفاء إلى إيجاد تثقيف مخصص للمجتمعات وذلك بهدف تعزيز المساواة الجندرية. ويقوم هؤلاء الحلفاء باتخاذ إجراءات حجز أشد أو أقل صرامة مع شهادة شخصية من الأعضاء بالتزامهم بالمساواة الجندرية. فمثلاً يقوم أعضاء التفاعل بربط هذه الغربلة بعملية التدقيق الاجتماعي الخارجي. وقد قام أعضاء منظمة الأوكسفام الدولية في منتصف وأواخر التسعينات بوضع تقارير مقارنة أداء لبعضها البعض من حيث المستويات التنفيذية للمساواة الجندرية ولكنهم الآن لايقومون بذلك [٥].

وبالرغم من أننا قد ناقشنا تحديات المانحين الشخصيين الأساسيين والمؤسسات العامة التي تعتمد بشكل كبير على المنح الشخصية، تتمتع المؤسسات العامة بقدر كبير من المرونة والقدرة كما تعتبر شريكا استراتيجيا للعمل كفريق في مكاتبها الرئيسية في ٥٠ بريطانيا، هولندا، الولايات المتحدة، الخ...) وتستطيع حشد وتعبئة الممولين السياسين حول متطلبات دعم محددة.

أفكار استراتيجية لاستجرار موارد أكثر
من المؤسسات العامة والمنظمات الدولية غير الحكومية

تزداد أهمية بعض المنظمات العامة والكبيرة والمنظمات الدولية غير الحكومية لما لها من دور تلعبه في التنمية بحكم استلامها لموارد ضخمة عبر آليات التمويل الثنائية، العامة والشخصية. كما يتوجه العديد منها نحو البرامج الجندرية مع منظمات حقوق المرأة مع أو بدون حلفاء. ولهذا السبب توجد حاجة ماسة لجعل هذه المنظمات مسؤولة عن التزاماتها بالمساواة الجندرية. وعلى خط متوازن يمكن أن يتوفر مدى أكبر للاشتراك معها في حوار حول قضايا حقوق المرأة إضافة الى القيام بدعم مؤيدي المساواة بين الرجل والمرأة من الذين اختاروا العمل ضمن هذه المنظمات.

تتبع الغايات والأهداف المقترحة لهذا القطاع مسارين:

- المسار الأول هو مع أولئك الذين صرحوا بأنهم يتخذون المساواة الجندرية كهدف أساسي، لذلك يجب القيام بتشجيعهم على وضع هدف وتخصيص ٣٠ من تمويلهم لمنظمات حقوق المرأة.
- المسار الثاني هو مع أولئك الذين يمانعون ويقاومون فكرة قبول حقوق المرأة والمساواة الجندرية. لذا يجب التركيز على تعزيز التحول والتغيير في سياساتهم وممارساتهم بهدف تسهيل إيجاد منظور أوسع لحقوق المرأة مثل إثارة اهتمام أكبر، وتأمين الدعم والمساءلة لمنظمات حقوق الإنسان والمرأة، مع التأكيد على أهمية تنظيم النساء ووجود حوافز وبواعث للموظفين فيها

أما قطاعات التمويل الأخرى فإن الإستراتيجية المقترحة تدعو إلى التركيز الأولي على الحلفاء الحاليين مثل منظمات هيفوز-أكشن إيد وأوكسفام لتشجيعهم على زيادة تمويلهم وبشكل خاص التمويل لسنوات عديدة، مع اعتبار حقوق المرأة جزءاً واضحاً في جدول أعمالهم المتعلق بتعزيز المجتمع المدني. ويمكن لهؤلاء الحلفاء أن يقوموا بلعب دور هام ومفيد في التأثير على المنظمات الأخرى.

وتعتبر حقيقة أن المنظمات العامة حائرة بسبب هويتها المزدوجة كممولة وكمنفذة لحملات سبيلاً لفتح فرصة حوار مع الحلفاء بهدف إظهار الاهتمام بدعمهم لجهود حقوق المرأة علماً أن هذه العلاقات تتطلب استثماراً هاماً للوقت، حيث أن المنظمات تريد توجهاً أكثر فاعلية للوصول إلى الأشخاص داخل هذه المنظمات للارتباط بهم والتعاون معهم والتعلم منهم. ومن السهل أن تصبح مستحوذاً على الاهتمام في جدول أعمالهم، وبالتحديد في جدول أعمال بناء قدرات الموظفين والشركاء. وهذا يمكن أن يشكل خياراً استراتيجياً هاماً. ولكن من المهم إدراك كيف سيتم العمل على ذلك. وللمساعدة في توضيح طبيعة هذه العلاقة ومجالاتها، فإنه من المهم تطوير شروط ارتباط واضحة عند العمل مع هذه المؤسسات. وستعمل شروط الارتباط هذه على توفير أجوبة على التساؤلات التالية:

كيف يتم توزيع سلطة صناعة القرار؟

كيف يمكن مناقشة الفوارق السياسية؟

من الذي لديه السلطة المطلقة على تصميم البرامج وتحديد الخيارات؟

من الذي سيمتلك الأدوات التي سيتم إنتاجها؟

ما هي المجالات والطرق المخصصة للشكاوى في حال بروز مشكلة في هذه العلاقات ؟

١ – انظر كمثال عن منظمات التخطيط الجندري مقابلة التحديات: إعداد ماندي ماكدونالد مطبوعات يوروستيب وأوكسفام ١٩٩٤ – الجندر الإختلاف في الأوكسفام الدولية إعداد ديان جرجيو و إيلين سبرنجر في أعمال الجندر، خبرةالأوكسفام في السياسة والممارسة، مطبوعات أوكسفام ١٩٩٩

٢ – هيفوز – التقرير السنوي ٢٠٠٤ – www.hivos.nl

٣ – دور المنظّمات النسائية في بناء المجتمع المدني (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦)، تقييم مشترك لبرامج الكوادر هيفوز و ICCO في كينيا، جنوب افريقيا و زمبابوي في الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٣، إعداد ليدا زودبرغ بالتعاون مع بتريكا مكفادن و ماريان توغترين (تشرين الثاني ٢٠٠٤)

٤ – أبيسيكرا ٢٠٠٥

٥ – تقوم أوكسفام الدولية بتقييم سياساتها وممارساتها بالنسبة لحقوق المرأة والمساواة الجندرية

الفصل السادس

توجهات التمويل والعطاء الشخصي والجمعيات العائلية (الخيرية الخاصة)

الخصائص والقوى المحركة

التمويل الشخصي عبارة عن تبرع أحد الاشخاص لسبب ما، اما اذا تزايد عدد الاغنياء، يتقرر تأسيس مجموعة تسمى 'جمعية عائلية' خاصة بهم تعتمد على المنح الخيرية. تدار بواسطة شخص او عائلة مؤلفة من مجلس امناء صغير، مثال مؤسسة 'تشالر أدامز' من الولايات المتحدة الاميركية والـ 'سيغرد روزينغ تراستز من بريطانيا'.

ويعد تاريخ أميركا الاقوى في الأعمال الخيرية مقارنة بتاريخ بلدان أوروبا الغربية أو كندا حيث تحملت الحكومات مسؤوليات اجتماعية كثيرة (مما يجعل المواطنون يطمئنون بأنهم يدفعون الضرائب لهدف معين) داخل وخارج بلادهم بالتواصل مع الاقاليم الجنوبية من العالمالتعاونع(التنموي.) وفي كل الاحوال تزداد تلبية الأوربيون والغربيون والكنديون إلى طلبات التبرع ورغم ذلك لا تزال اقل من الاميركيين.

وتعتبر الكوارث الطبيعية والمآسي حافزاً على التبرع في العديد من الحالات. فكارثة تسونامي التي حصلت في كانون الثاني ٢٠٠٤ شجعت العديدين على التبرع وقدرت قيمته بما يزيد عن مليار دولار من العطاء الشخصي في كافة أنحاء العالم [١]. وشكل كلا من زلزال اليابان (١٩٩٥) وزلزال المكسيك (١٩٨٥) حافزا لتمويل هذين البلدين. ومثال آخر الاعصار الذي ضرب جنوب الولايات المتحدة الأميركية. وتتحول التلبية لحالة الطوارئ في أحيان عدة إلى عمل إنساني خيري وذلك على المدى الطويل.

تعتبر الكوارث الطبيعية والمآسي حافزا على التبرع

ويشهد الاقتصاد الناشئ حديثاً نموا في عدة مستويات: إنسانية وخيرية ومتنامية، وذلك في دول مثل المكسيك، البرازيل، الهند، أوكرانيا، وروسيا. وتندفع الطبقات الغنية في هذه البلدان نحو العطاء والتبرع حتى وإن لم يكن لها رغبة في ذلك، او الاهتمام بالميّزات المؤيدة لبيئة الضرائب، أو للاستجابة الى المنظمات التي تقوم بالتسويق لعملها سعيا للحصول على التبرعات. ويعتمد نمو المنظمات الإنسانية الخيرية بشكل كبير على وجود البيئة القانونية والنظامية المناسبة. بالاضافة الى التوعية الجماهيرية الواسعة التي تعمل على التوسيع الفعلي لحصة السكان الناشطين في المجال الإنساني الخيري. وعندما تنشأ البيئة الملائمة للعطاء والتبرع تبدأ الخطوة الثانية في لفت انتباه ورعاية المانحين وكذلك زيادة عددهم والوصول الى المشاركة في التبرعات والمنح المقدمة.

وقد لاحظ الخبراء في هذا المجال تغييرات أساسية ولكنها قليلة في صورة وشكل المنظمات الإنسانية الخيرية. التغيير الأول هو الانتقال الدولي للثروة في أميركا والذي تم تقديره بين ٣٠ ترليون دولار أميركي و ٦٠ ترليون دولار أميركي وذلك لعقود آتية، حيث سيتم تخصيص حوالي ١٥٪ للقضايا الإنسانية الخيرية [٢]. أما المانحين من الأثرياء الجدد في الولايات المتحدة الأميركية فإنهم يهتمون بالنقطة الجوهرية الرغبة الشديدة لرؤية النتائج، وإظهار ميلهم ورغبتهم في التوجه والانتقال إلى قضايا جديدة أو منظمات جديدة في حال لم يلمسوا أي تغيير خلال بضعة سنوات. أما التوجه الثاني فهو زيادة المنح الدولية، التي يستند إليها الخبراء في مجال انتقال الثروة عبر الأجيال. مع وجود فئات شابة لديها تجارب أكثر في العمل والسفر إلى البلدان الأخرى وبذلك تستطيع الحصول على فوائد أكبر من المنح الدولية وهذا متعلق بالاهتمام المتزايد بالقضايا الدولية مثل أحداث ١١ أيلول وحروب أفغانستان والعراق. وتبدو الموارد المتوفرة للمنظمات النسائية (للنساء والفتيات) محدودة جداً [٣].

مؤشرات نمو الجمعيات العائلية في الولايات المتحدة الأميركية بالدولار الأميركي

	١٩٩٩	٢٠٠٣
عدد المنظمات	٢٠٤٩٨	٣٠٥١٧
إجمالي المنح	٨٩٦٦٥٨٨	١٩٢٠٢٩٠
إجمالي الموجودات	١٧٧٧٦٩٨٥٥	١٩٥٠٩١١٥٠

المصدر: حقائق أساسية حول الجمعيات العائلية، مركز المؤسسات، كانون الأول ٢٠٠٥.

وقد أصبح مستشارو المؤسسات الخيرية من ضمن اللاعبين الأساسيين في المنظمات الخيرية الخاصة ويمكن أن يكونوا موجودين في المصارف أو يعملون بشكل مستقل. ويزداد تأثيرهم، ليس فقط من حيث الإدارة المالية ولكن أيضاً من حيث عملهم كوسطاء لتقديم مؤسسات خيرية جديدة لعالم الخير والإنسانية. لذلك فإنه من المهم تعليم وتثقيف هؤلاء المستشارين وضمهم إلى مجتمع المانحين الأكبر وإلى العاملين في استجرار التمويل لحقوق النساء والمساواة الجندرية.

أما التمويل والمنح عن طريق الحوالات أو (تمويل الدياسبورا) فهو مصدر تمويل خيري هام في العديد من البلدان حيث تقوم مجتمعات الدياسبورا في البلدان الغنية بالتبرع لبلادها الأم ومجتمعاتها ذي الروابط القوية. وقد سجلت الاحصاءات الرسمية تمويلا قدره ٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ للمهاجرين من أجل تطوير وتنمية بلادهم، مع عدم إغفال التمويل غير الرسمي وغير المسجل في البيانات الرسمية – التي قد تصل قيمتها الحقيقية الى ١٠٠–٢٠٠ مليار دولار أميركي. وبذلك فهي تشكل على هذا المستوى أسرع نمو للرأسمال المستقر من المنح العالمية الشمالية المقدمة للدول النامية [٤] ولوضع هذه الأشياء في موقعها الصحيح، فقد شكلت المساعدة التنموية الرسمية بين ٣٥٪ إلى ٧٠٪ من هذه التقديرات. وتستلم بلدان أميركا اللاتينية واوروبا الوسطى والشرقية وجنوب آسيا أكبر حصة من تمويل الدياسبورا.

وهذا يعطي بعداً آخراً وهاماً للأموال الممنوحة من الدياسبورا الداخلية أو من مشاريع دعم السكان والمجتمعات الجديدة في بلادهم الأم. وتكون التبرعات عادة مخصصة بشكل أكبر للاستهلاك (الإطعام – اللباس) إلا أن المانحين قد أدركوا دور التحولات وأصبحوا مهتمين بكيفية تسهيل زيادة المنح واستخدام التحويلات لفوائد تنموية.

تحديات التمويل الخيري الخاص

ينتاب العديد من المنظمات النسائية شعوراً بأنها إن لم تستطع أن تدرك كيفية استجرار التمويل الشخصي فإن حياتها لن تستمر طويلاً. كما أن هذه المنظمات قد أدركت ما لتكاليف الاستثمار بما فيها الوقت والموارد المناسبة للوصول إلى الاتصالات والعلاقات مع الأشخاص الهامين من أهمية بهدف الوصول الى هؤلاء المانحين.

تستلم بلدان أميركا اللاتينية واوروبا الوسطى والشرقية وجنوب آسيا أكبر حصة من تمويل الدياسبورا

وتوجد بين الاحسان الذي يعكس الصدقة التقليدية (كمساعدة الفئات المستضعفة في المجتمع) وبين منظور العدالة الاجتماعية (اي تحول وتغيير مفهوم المجتمع من خلال بسط العدالة وترويج حقوق الانسان) مفارقات هامة. ومعظم البلدان تسود فيها ثقافة المنح بشكل رئيسي على أساس خيري، لكن الاستثمار الهام والمطلوب هو نحو المنح من منظور العدالة الاجتماعية من أجل خلق وتعزيز وإعادة تشكيل المنح الخاصة. وفي بعض البلدان فإن خلق التغيير في النمط الاجتماعي الخيري هو ببساطة لم يصبح بعد بديل واقعي. وتحاول بعض منظمات حقوق النساء في البلدان الأخرى إعادة تشكيل الفكرة الخيرية وتعليم المانحين ليدركوا بشكل أكثر الأسباب غير الظاهرة والأسباب الهيكلية التي تعني بأن بعض الجماعات محرومة. وفي بعض الأحيان يمكن رؤيتها كنموذج جديد (لشكل العضوية) بحيث يقوم الأشخاص بالتبرع بالأموال وبالمقابل يصبحون متعلمين، متواصلين، ومهيئين، وهذا هو جزء من التحرك والتحول.

أما التحدي الآخر فهو العطاء والمنح الفردية والعائلية المتأثرة بتطور وانتقال المصالح الشخصية. وقد قال أحد الذين تمت مقابلتهم من اوروبا الشرقية بأنهم فوجئوا كيف أن المانحين الشخصيين قد خفضوا دعمهم بسرعة عندما انتقلت مصالحهم إلى مكان آخر.

وإذا أرادت المنظمات النسائية أن تنمي حصة تمويلها من الأشخاص فيجب عليها اتخاذ وتنفيذ بعض الإجراءات الجدية. حيث أن منظمة العفو الدولية والمنظمات الكبيرة غير الحكومية تتشارك وتدخل أهداف المساواة الجندرية في عملها من خلال امتيازها في استجرار التمويل حيث لديها عدد كبير من المانحين (معظمهم من النساء) وكذلك لديها أنظمة مناسبة (مثل الإرسال المباشر) وكذلك لديها الموارد للحصول والوصول إلى المانحين الموجودين والجدد. ونتيجة لذلك فإنها تنافس منظمات حقوق النساء التي تريد أن تنمي حصتها من الدخل من ممولين أعضاء وشخصين.

وبازدياد واتساع المنظمات فإن العودة إلى الأشخاص للحصول على دعم مالي إما من خلال الهدايا أو العضوية، يجب أن يأخذ بعين بالاعتبار قضية الامتياز. وقد نجحت بعض المنظمات النسائية الموجودة في المناطق الشمالية من أميركا في استجرار التمويل من الأشخاص، بينما توجد فرص محدودة في بلدان أخرى. وتعتبر محاولات سيميلاس في مدينة المكسيك وتمويل النساء الأوكرانيات في كييف مثالين لمحاولات ناجحة حتى الآن [٥]، على كل حال هناك بعض التساؤلات الأخلاقية حيث أن مجموعات المناطق الشمالية تتمتع بالبيئة المناسبة للوصول إلى التمويل من الأشخاص.

الفرص

تنتقل بعض المؤسسات العائلية الصغيرة إلى مناطق تتركها المنظمات الأكبر مثل الحقوق الجنسية والإنجابية.

تعتبر المؤسسات الخاصة الجديدة والناشئة أكثر قابلية للتعامل مع حقوق النساء، بما فيها الحقوق الإنجابية والحقوق الجنسية على عكس المؤسسات الكبيرة المستقلة. وهذه المؤسسات متقدمة أكثر. إضافة إلى ذلك فإن المبالغ التي تقدمها مؤثرة، فمثلاً في عام ٢٠٠٣ قامت مؤسسة بمنح ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي وكذلك بالنسبة الى "مس سميث مع ازياد الهدايا غير المعروفة". (ممثل لتمويل نسائي.)

ان اعادة تغيير توجيه تمويل الدياسبورا في مجال حقوق النساء والعدالة الاجتماعية، أسهل اذا كان المانحون من المهاجرين من الدرجة الثانية (أو حتى الثالثة) ولم يعد لديهم روابط شخصية عميقة مع مجتمع محدد. واجرى عدد من ممولي المجموعات النسائية بحث حول مجتمعات الدياسبورا بهدف تطوير الخطط في هذا المجال. وكان التمويل النسائي الأوكراني هو الوحيد الذي نجح باستجرار مبالغ كبيرة في اطار حملة ضد سرطان الثدي، (نحو ٩٠ الف دولار من الولايات المتحدة الأميركية وكندا.)

أما الآخرون فهم يتطلعون إلى دور النساء في صناعة القرار المتعلق بالتمويل والتبرع حيث أظهر البحث بأن النساء يميلون إلى إعطاء النساء أكثر من الرجال. ولا نعرف في العقدين القادمين إذا كان باستطاعة النساء أن يرثن ثروة كبيرة وكذلك إذا كان النساء في مواقع يستطعن من خلالها الحصول على منح كبيرة، وهذا يشير إلى الفرصة الهامة للمنظمات النسائية الراغبة في تنمية أساس تمويلها الشخصي. وحسب رأي أحد ممثلي التمويل: 'إذا استطعنا تعليمهم فإننا نستطيع أن نخلق اهتماماً بالنساء وتمكينها. إنه عمل شاق ولكن يمكن القيام به.'

وتهتم بعض المؤسسات وخاصة المؤسسات الكبيرة منها بدعم المؤسسات الخيرية التنموية. وقد تضمن ذلك مؤخراً التركيز على المؤسسات الخيرية الإستراتيجية،

يمكن أن تكون المساهمة في جدول محدد لحقوق النساء خياراً مفروضاً

والعدالة الاجتماعية الخيرية، كما أن المؤسسات التي تركز على أهمية بناء موجودات على المدى الطويل فهي أيضاً تقدم منحاً. وبهدف إنشاء الموارد على المستوى المحلي، يجب خفض الاعتماد على الموارد الخارجية المحدودة و جعل المنظمات غير الحكومية تقوم بتنمية أسس دعم لعملها، وبهذا فإنها تعمل على توسيع شرعيتها في المجتمع المدني.

ويعتقد الخبراء في هذا المجال أن الوقت يمكن أن يكون مؤاتياً و مناسباً للوصول إلى أشخاص جدد كمانحين. أما النساء الشابات والنساء اللواتي يتمتعن بمستويات دخل متوسطة ومرتفعة فإنهن يعتبرن الممولين الأساسيين.

وفي الوقت نفسه يوجد إحساس بأن الناس جميعهم مهتمون في إيجاد طرق تجعلهم يشعرون بأنهم يستطيعون تحقيق اختلاف وتغيير إيجابي في وجه الحركة المحافظة القوية وحركة الجناح الأيمن في كثير من البلدان. كما أن المساهمة في جدول محدد لأعمال حقوق النساء يمكن أن يكون خياراً مفروضاً.

أفكار إستراتيجية لتفعيل موارد أكثر من الجمعيات العائلية للمنح الخاصة

يعتبر الاقتراب من هذا القطاع مروع ظاهرياً، الا ان المشاركين في اعداد هذا البحث اشاروا الى ان هذا الامر لا يمكن ان يترك على المدى الطويل. وتتوفر موارد عديدة لدى المانحين من الافراد والعائلات، فإذا لم تقم المنظمات النسائية بجهود للوصول إلى التمويل فإن منظمات أخرى ستقوم بذلك. وفي الوقت نفسه، فإن الممولين الافراد يستطيعون لعب دورا فاعلا كأساس للدعم، في توسيع دائرة عدد الأشخاص الراغبين في التصريح والعمل نحو تقدم جداول أعمال حقوق النساء.

ويفضل العديد من الاشخاص المميزين الانزواء، وبذلك يخلقون تحدياً للمنظمات النسائية وخصوصا خارج الاقاليم الشمالية كي يصبحوا معروفين من قبلهم. كما يتطلب إجراء بحث تفصيلي للتعرف على الاستراتيجيات بشكل أفضل لتحديد المؤسسات الصغيرة العائلية غير المعروفة. وبهذا فإن المرحلة المبدئية ستكون حول بناء الروابط والاتصالات بين الأشخاص كما هي لتوضيح المحيط الانساني. وعلى الرغم من أن بعض الأشخاص والمؤسسات تعتبر منفتحة لدعم جداول الأعمال المتعلقة 'بالتغيير الجندري' الا أن بناء العلاقات يتطلب عقد اللقاءات مع المانحين و'أين هم' من حيث فهمهم لحقوق النساء وجهوزيتهم للتحاور لمساعدتهم في توسيع هذا الفهم. وهذه قضية مهمة تحتاج الى دعم وتتطلب مناقشة تاثير الدعم المادي والاختلاف الذي سيطرأ على حياة الناس. وبالنسبة للمنظمات التي تريد أن تخطو الخطوة الاولى نحو الممول وتبدأ بمقابلة المانحين الافراد والمؤسسات العائلية طالبة من محتاجي المساعدة وضع مقدمات وشرح كيفية المتابعة، وهذه الطريقة غالبا ما تكون جيدة للبدء. ويعتبر مستشارو المؤسسات الخيرية هم الشخص الثاني في الوصول الى المانحين والتأثير عليهم.

كذلك فإن بعض المانحين الاشخاص الذين يدعمون حقوق النساء يعملون ليكونوا مسموعين نشطين. كما أن العمل مع هؤلاء الأشخاص بهدف التفعيل مع الآخرين يمكن أن يعتبر إستراتيجية أخرى. أما الأشخاص القادرين على وضع مساهمات هامة فيعتبرون أشخاص مؤثرين في المجتمع من الذين يستطيعون لعب دورا هاما في الانتقال إلى الرأي العام، أو التأثير على الأشخاص الأغنياء الآخرين في مجال المجموعات المؤتلفة، وكذلك في المؤتمرات والبرامج.

ولأن العزف على وتر هذا القطاع يتطلب استثمار أساسي للوقت والموارد ويقترح بعض المستجيبين تقسيماً للعمل حيث يوجد التمويل النسائي، وخاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط والعالي وهم الذين يأخذون القيادة. كما أن الحقيقة في أن التمويل النسائي مفهوم في علاقة الأطراف الممولة/ومستلمي التمويل وهذا يضعهن في مكان مناسب للاتصال والارتباط مع المانحين الأشخاص وكذلك معرفة الوسائل التي تمكنهم من الوصول إلى الموارد و إنفاقها على منظمات نسائية في العالم. أما في الأقاليم التي يوجد فيها انتقال للثقافة الخيرية فإنه من الممكن للتمويل النسائي والمنظمات الكبيرة لحقوق النساء إذا اجتمعت مع بعضهما البعض في حملة استجرار تمويل لتوليد رؤية وحشد موارد شخصية أكبر لحقوق النساء أن يكون استراتيجياً.

١ – مبنية على أساس تصنيف الإحصاءات في كل بلد – وهي متوفرة على موقع http:www.nationmaster.comgrapg-Tdis_tsu_int_aid_pac

٢ – كلية بوسطن، معهد الخدمة الاجتماعية: لماذا ينتقل تقدير ثروة الـ ٤١ ترليون دولار وهو ساري المفعول: مراجعة للتحديات واللتساؤلات من قبل جون ج هيفتز وبول ج شرفش ٦ كانون الثاني ٢٠٠٣.

٣ – قيمة ال ٧،٣٪ من المؤسسات المانحة للنساء (النساء والفتيات.) – الفصل ٤ ويتضمن مؤسسات ليفس والجمعيات العائلية

٤ – تحويلات المهاجرين في البلدان النامية. دراسة مستهدفة مراجعة ومقدمة لقضايا تتعلق بتمويل خدمات الفقراء، مقتبس – ملخص تنفيذي تم إعداده من قبل مديرية التنمية الدولية في بريطانيا - DFID سرستن ساندر – استشاري بالنوك حزيران ٢٠٠٣.

٥ – سيميلاس انظر http://www.semillas.com.mx/ , وتمويل النساء الأوكرانيات أنظر http://www.uwf.kiev.ua/eng/index.htm

الفصل السابع

توجهات التمويل النسائي[1]

الميزات والقوى المحركة

يظهر التطور الجديد نسبياً في الحركات النسائية في العالم من خلال العدد المتنامي والمتزايد للتمويل النسائي وقدرته على استجرار الموارد وزيادتها. كما أن التمويل النسائي مدعوم من قبل المؤسسات العامة بالاعتماد على التبرعات من المنظمات المانحة والنقابات، والجمهور العام. إضافة إلى ذلك فإن التمويل النسائي ملزم بحشد الموارد المالية والبشرية والفنية لدعم حقوق النساء في المجتمعات المهمشة. وهي أيضاً ملزمة على المدى الطويل في بناء موجودات واستثمار المنح والعقارات والموجودات الأخرى، وذلك بهدف التأكيد على استدامة المبادرات النسائية وإيجاد الحلول في أقسام عدة من العالم.

لقد نشأ التمويل النسائي الأول في هولندا عام ١٩٨٣ بهدف دعم المنظمات العاملة خارج الشمال العالمي، وبعد ذلك بوقت قريب تبعتها المنظمات في الولايات المتحدة الأميركية، المكسيك، البرازيل، نيكاراغوا، تشيلي، نيبال، الهند، مونغوليا، هونك كونغ، غانا، جنوب أفريقيا، أفريقيا، جمهورية السلوفاك، جمهورية التشيك ، صربيا، وأستراليا. وفي عام ٢٠٠٤، بلغ التمويل النسائي بشكل تقريبي ٢٤ مليون دولار كموجودات صافية [2] مع اكتساب ٢٨ مليوناً من الدخل مع اتفاق حوالي ١٥ مليون دولار من الهبات [3]. وقد تم تقدير حوالي ٢٥٪ من الدخل السنوي المشترك الذي تم استجراره من الأشخاص [4]. وقد أنشأ التمويل النسائي مجتمعات تعليمية خاصة به من حيث تبادل الخبرات، ومناقشة التطورات في مجال حقوق النساء والتغير الاجتماعي مع تقديم وتلقيها المساعدات الفنية [5].

أشار المشاركون في المسح الذي أجرته منظمة حقوق النساء في التنمية AWID الى أن التمويل النسائي كان مصدر التمويل في العام ٢٠٠٤. بينما هو جزئياً نتيجة لانخفاض موارد أخرى من التمويل (مثلاً في أوروبا الشرقية فإن معهد المجتمع المفتوح يقوم بالانسحاب تدريجياً.) كما يظهر أيضاً أنه على الرغم من أن المنح المقدمة الإجمالية قليلة إلا أن التمويل النسائي يصل إلى عدد كبير من المنظمات النسائية في العالم. ويشير التمويل النسائي بحد ذاته إلى أن عدد طلبات التمويل تزداد وكذلك يزداد الشعور بالضغط لاستجرار مبالغ أكبر من الأموال.

ويقوم التمويل النسائي عادة بالتبرع وتقديم مبالغ صغيرة لمجموعات تقل موازنتها عن ١٠٠,٠٠٠ دولار. ويختلف حجم المنح من ١٥,٠٠٠ دولار أميركي كمعدل وسطي (التمويل العالمي للنساء) الى ١٠٠٠ و٨٠٠٠ دولار لمعظم التمويلات غير المتعلقة بالمرأة. وفي بعض المناسبات يتم دعم المنظمات بمنح أكبر. وبشكل عام فإن التمويل النسائي يرفض التوجه التدريجي لدورة المشروع وهو يهتم بالدعم المؤسسي. والبعض يزداد أيضاً بتقديم دعم لسنوات عديدة.

يعمل معظم المسؤولين عن برنامج النساء مع مستشارين بهدف صياغة القرارات المتعلقة بمناطق التركيز في الأقاليم المختلفة التي يعمل فيها التمويل. ومن خلال شبكات عملهم المتضمنة عدداً من المتطوعين والمستشارين يمكنهم صناعة قرارات التمويل بينما يقومون على إبقاء التكاليف قليلة قدر الإمكان. وقد قام الخبراء والمستشارون العاملون بتعريف المتلقين للمنح وإبداء النصح والمراقبة. إضافة إلى ذلك فإنهم يقومون بتوفير التغذية الراجعة حول التطورات والأولويات في الأقاليم والبلدان المختلفة، وينهمكون بشكل فعال في تطوير إستراتيجية التمويل النسائي [6]. وحيث أن التمويل النسائي مثله مثل أي تمويل آخر فإنه يعتمد على مقترحات تمويل، شيكات وأرصدة، عقود وتقارير مراقبة، وقد أكد العديد من الذين تمت مقابلتهم أن حقيقة علاقة الممول-المانح هي التي تعتمد على المشاركة الوجدانية لحقوق النساء-وهي تجعل العلاقة مختلفة. ويسعى التمويل النسائي إلى جعل استجرار التمويل تجربة اقل بيروقراطية من معظم الممولين.

ويعتبر قسم من التمويل النسائي عنصراً أساسياً في توفير الموارد وتأمينها للمنظمات في القطاعات المهمشة للحركات النسائية مع توصيل موارد محدودة لفئات معينة مثل المثليين، النساء الريفيات، المزارعات والنساء الريفيات البلديات والنساء الشابات، وفي بعض الحالات فإن الموارد التي تأتي من التمويل النسائي هي الموارد المتوفرة فقط لدعم هذه المجموعات.

التمويل العالمي للمرأة - قصة نجاح استجرار التمويل

وصلت قيمة موجودات شبكة GFWS في نهاية السنة المالية الأخيرة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الى ٢٠,٧ مليون دولار أي بزيادة مقدارها ٣٧٪ عن السنة التي سبقتها. أما التكاليف الحقيقية فقد وصلت إلى ١١,٨ مليون دولار بزيادة مقدارها ٢٩٪ خصص ٧,٥ مليون دولار منها للمنح. والأهم هو الإجمالي المقدر بـ١٧,٤ مليون وهو الدخل السنوي حوالي ٣٥٪ أو ٦ مليون والتي تم استجرارها من الأشخاص. وفي الحقيقة ولمدة أكثر من ٨ أشهر كان التمويل قدراً على مضاعفة أساس المانحين من ٨,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ دولار أميركي. وهم ينسبون نجاحهم إلى ترابط حقائق تتضمن استثمارهم في الأسواق الخارجية وخبرات PR. ومما يدعو للسخرية أن أميركا والحروب في أفغانستان والعراق قد أثارت شعوراً جديداً في حياة وتحديات النساء في العالم. وأخيراً فإن الفضل في نجاحهم يعود إلى القيادة الجيدة للتمويل العالمي، والذي يمتلك الرؤية وهو قادر على القيام بالاستثمارات الضرورية. وحالياً فإن التمويل موقعاً من أجل استجرار التمويل مع استخدام الانطلاق والإدارة الذاتية برنامج الند للند والذي يمكنهم أن ينمو بشكل أكثر.

استنادا الى المقابلات مع موظفي GFW.

التحديات المحتملة المرتبطة بالتمويل النسائي

وحيث أن التمويل النسائي ينمو بشكل ثابت من حيث العدد والمبالغ المالية التي تم استجرارها، والامر الذي يعتبر إنجازاً هاما، فهو يكفي لسد فجوة التمويل التي تعاني منها المنظمات النسائية في جميع أنحاء العالم. وبينما يمكن الجدل بأن ذلك لم يكن أبداً الهدف والنية في البداية وأن حقيقة التمويل النسائي تذكر بشكل متكرر على أنها مورد للتمويل في عام ٢٠٠٤ وذلك في المسح الذي أجرته منظمة النساء في التنمية AWID والذي لم يبرز هذه القضية. وتعتبر المنظمات النسائية مثلها مثل كافة المنظمات التي تسعى للوصول والحصول على المنح وهي تناضل مع حقيقة أن ممولهم يسعون إلى تفضيل المشروع ويحصرون تمويلهم بما لا يتعارض مع أساس الدعم. كما يوجد أيضاً اهتمام كبير حول الانخفاض الشامل في التمويل من المنظمات الممولة والمؤسسات المانحة. وفي الوقت نفسه فقد كشف بحثنا بعض الاهتمامات حول المنافسة. وتقوم عادة المنظمات النسائية والتمويل النسائي بطلب المنح من المجموعة نفسها المحدودة من المانحين. بينما عمل التمويل النسائي على تطوير مجال خبرة في استجرار التمويل والتنافس المركزي، أما المنظمات النسائية الأخرى فليس لديها المستويات نفسها من الموارد المتوفرة. وقد ناقش بعض المشاركين في المسح بأنه لن يكون من المساعد التفكير بشروط المنافسة حيث أننا نعمل جميعاً نحو الأهداف الشاملة ذاتها. أما الآخرون فيتشاركون في فشلهم في حالات مثل التمويل النسائي الذي يمكن أن يتسلم منحاً أكبر من خلال المنظمات النسوية لأنها تمول فرعياً الجماعات الصغيرة وهذه الحقيقة قد جعلتهم أكثر انجذاباً إلى الممولين الكبار. وترتبط قضية حجم الفرص بحقيقة أن الغالبية العظمى من أموال التمويل النسائي تقسم إلى منح صغيرة وعلى الأغلب إلى مجموعات ذات ميزانيات صغيرة، وهذا يبرز عدداً من الأسئلة الإستراتيجية حول القدرة الطويلة الأمد لتعزيز الحركات المؤيدة للمساواة بين الرجل والمرأة كوحدة متكاملة، وبمعنى آخر يمكن أن يقوم البعض بالسؤال حول إستراتيجية منح التمويل المبينة على فكرة 'دع الألف زهرة تزهر وتتورد' وتبدو أن هذه الإستراتيجية ستقلل من احتمال العمل الكبير والطويل الأمد الذي يكلف أكثر من ١٠,٠٠٠ دولار أميركي وهو حجم المنح النموذجي.

الفرص

يزداد التمويل النسائي نجاحاً في جذب أعداد كبيرة من الأشخاص كأعضاء مانحين ليقوموا ببناء موجودات للمدى الطويل[٧] لتعطيهم استقلالاً هامًا في الوقت المناسب. ويمثل هذا التمويل بوضوح الفرصة الأساسية لحشد موارد أكثر لحقوق النساء وهي كلها هامة لوضع إستراتيجية حول كيفية الاستفادة من العمل الأمثل. وهكذا فإن أكبر فرصة هي في الاشتراك في الحوار والبدء باستكشاف كيف أن موجودات التمويل النسائي يمكن أن تصبح استثماراً فعالاً إلى أكثر من حقوق قوية عالمية للمرأة وحركات تدعو إلى المساواة بين الرجال والنساء.

أفكار إستراتيجية لتفعيل موارد أكثر من التمويل النسائي

يمكن أن يقول البعض بأن هذه المجموعة هي في الحقيقة 'وحدة استجرار التمويل' لحركات حقوق المرأة. حيث يكون معظم الموظفين من مؤيدي المساواة بين الرجل والمرأة ومن الخبراء في مجال استجرار التمويل وهم موجودون في جميع أنحاء العالم ويعملون من أجل حقوق النساء في مجتمعات المساعدة المجتمعية الخيرية والتنموية. بالرغم من ذلك فإنه من الضروري إجراء الحوار المعمق مع التمويل النسائي حول التساؤلات المتعلقة بحجم المنح وقضية التركيز. أما السؤال الرئيسي بامتياز والذي يجب طرحه من خلال الرؤى البعيدة المدى للحركات النسائية في العالم فهو بمعنى آخر كيف يرى التمويل النسائي دوره في هذه الصورة المتغيرة للتمويل؟ وكيف ترى الحركات النسائية دور التمويل النسائي؟ ان توضيح ما تم فهمه وإدراكه على أنه أهم استثمار إستراتيجي لـ ١٥ مليون دولار التابعة لها أمر حساس جداً (فمثلاً تعتبر فكرة طلب حصة كبيرة مثل ذلك لتنفيذ حملة عالمية طموحه لاستجرار التمويل.)

ويفترض النجاح المسبق لحملة التمويل العالمي للمرأة السؤال التالي: ما الذي يمكن أن يولده نموذج هذه التجربة وهذه التقنية وسياسات الارتباط والتسويق في حال تم رفعه بنسبة معينة الى كافة بلدان المجموعة الثمانية، لذلك فإنه من المهم تقرير وتحديد كيف يمكن للتمويل النسائي أن يطور نماذج جديدة وطرق جديدة للعمل بهدف تسريع عملية النمو بشكل أكبر مع التركيز على المناطق التي تكون فيها المنظمات النسائية أضعف من خلال مقارنة قدرتها في استجرار التمويل (أي المنح الشخصي.)

في حين يتميز معظم التمويل النسائي دائماً بأنه 'الأسهل أو الأكثر دعماً' من قبل ممولي مجموعات حقوق النساء، كما توجد أيضاً تحديات لعلاقات التمويل. فالتمويل النسائي لا يتلازم دائماً مع أفضل الممولين في تسويقهم للممارسات والعلاقات مع المنظمات النسوية والبعض ليس لديه توجه واضح لحقوق النساء. ومن الممكن أن يكون الحوار الجاري بين المنظمات النسوية مساعداً في الحصول على التمويل وعلى التغذية الراجعة وجعلهم مسؤولين عن مهماتهم مع ربطهم بجدول أعمال مشترك على مستوى بناء قضايا لحركة أوسع.

كيف يرى التمويل النسائي دوره في تغيير صورة التمويل؟ وكيف ترى المنظمات النسائية الأخرى دورها في التمويل النسائي؟

١ – يستند هذا القسم جزئياً على مقالة أعدتها بيسي أديل فايمي وإيلين سبر نخر لمجلة الحلفاء، المجلد ٩ رقم ٣ أيلول ٢٠٠٤.

٢ – من ضمن الـ٢٤ مليون من الموجودات الصافية ٨٦٪ من GFW (أي ٢٠،٧ مليون) أيضاً تشكل الـ GFW نصف موازنة المنح لـ٧,٤ مليون وأكثر بقليل من الـ٦٠٪ من الدخل (١٧،٤ مليون.)

٣ – البيانات مبنية على أساس قاعدة بيانات شبكة التمويل العالمي للنساء ومن التقارير السنوية. وقد تم صرف حوالي ٧,٥ مليون من التمويل العالمي على النساء و٣ مليون دولار نقدي للأمهات أما المبلغ المتبقي والبالغ ٤,٥ مليون دولار للتمويل النسائي في الجنوب العالمي ووسط وشرق الإقليم الأوربي (مبنية على أساس بيانات عام٢٠٠٤.)

٤ – بالنسبة للGFW فإن نسبة ٣٥٪ ونسبة للماما كاش ٣٠٪ أما للسيميلاس فحوالي ٢٥٪.

٥ – أمثلة عن ذلك موجودة على شبكة التمويل النسائية العالمية والعاملة في الأقاليم والبلدان من غير الشمال العالمي انظر http://www.inwf.org وكذلك شبكة التمويل النسائي.www.wfnet.org وهي المنظمة العضو المختصة بتطوير الوسائل والمساعدة الفنية حول استجرار التمويل . قياس الأثر الاجتماعي والتطورات المنظماتية.

٦ – مثال على ذلك في نيسان ٢٠٠٥ قامت الـ GFWبتنظيم اجتماع مع حضور أعضاء مجلس الاستشاري لأميركا اللاتينية الكاريبي. وقدم المستشارون التغذية الراجعة. المنظور القريني والإرشاد الاستراتيجي حول القضايا والمجموعات التي تدعمها الـGFW في الإقليم والتي تمت مناقشتها والمصادقة عليها من قبل مجلس إدارة الـ GFW

٧ – تتضمن موجودات الأمد الطويل المنح (انظر التعريف في الملحق ١: المسرد:) الآليات المالية مثل احتياطي رأس مال العمل استنفاذ التمويل، والذي يجعل التمويل المرن متوفر لفترة أطول من الوقت لأهداف مثل العجز النقدي والعمليات المركزية وكذلك الاستثمارات في العقارات أو الأرض.

الفصل الثامن

توجهات التمويل المشترك الخيري[1]

الميزات والقوى المحركة

تتضمن هذه المنح الخيرية منح الشركات قسما من ارباحها ومواردها الى المنظمات الأخرى. ويمكن أن يعكس ذلك الالتزام المسؤولية الاجتماعية، من خلال دمج القيم الاجتماعية الإيجابية في نموذج العمل بأكمله. وفي الوقت نفسه يمكن أن توجد حالات أخرى يتم اللجوء فيها الى العمل الخيري لكسب التأييد وخلق صورة محببة بهدف التخفيف من الانتقادات الموجهة الى ممارسات الشركة الاخرى الاقل مسؤولية.

وقد نشأت المنظمات والشركات الخيرية في الولايات المتحدة الأميركية أثناء الثورة الصناعية من خلال مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يملكون ثروة كبيرة حيث قاموا بإنشاء إئتمانات خيرية تهتم بخدمة الاحتياجات العامة ولا سيما في المناطق المحيطة مباشرة بمعاملهم. كما أن الكثير من المؤسسات الكبيرة المستقلة والمعروفة اليوم مثل كارنيجي، وروك فيلر، كيلوغ وفورد قد ازدهرت من المنح المؤسسة من قبل هذا الجيل من المؤسسات الخيرية المشتركة في بداية القرن العشرين. وقد تطورت المؤسسات الخيرية المشتركة في أوروبا في ما بعد وعلى الأغلب بسبب الدعم الحكومي الموجود للبرامج الاجتماعية. أما في اليابان فقد بدأت المؤسسات الخيرية المشتركة في الستينات والسبعينات عندما تمت مهاجمتها بسبب تأثيرها السلبي مثل التلوث البيئي، والارتفاع الشديد في أسعار الأراضي والتطور الاقتصادي السريع الذي كانوا يسايرونه. أما في روسيا فإن المؤسسات الخيرية المشتركة تتطور بسرعة وهي متأثرة إلى حد كبير بتوقعات الحكومة حيث تتحمل هذه المؤسسات مسؤولية مشتركة مع الحكومة في مجال البرامج الاجتماعية. إضافة إلى ذلك فإن جداول الأعمال التابعة للمؤسسات الخيرية المشتركة أو التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية المشتركة قد تم تطويرها في بلدان عديدة أخرى في الوقت الحاضر.

وقد أصبحت برامج المنح الموجودة في معظم الشركات الكبيرة، وهناك بالأساس ثلاث شركات تقدم إستراتيجيات وهي مصنفة على الشكل التالي:

١ – خيرية: لتعزيز الفوائد والمصالح والسلع العامة (مصالح اجتماعية عالية، فوائد تجارية منخفضة.)
٢ – إستراتيجية: لدعم نجاح الأعمال الطويل الأمد وتعزيز المصالح العامة (فوائد اجتماعية عالية مع فوائد تجارية عالية.)
٣ – تجارية: تعزيز المنتج/الشركة (فوائد اجتماعية منخفضة، فوائد تجارية عالية.)

إلقاء نظرة على مؤسسة نايك

تخصص شركة نايك ٣٪ من دخلها في السنة الماضية بعد دفع الضريبة إلى برنامج المنح. ففي عام ٢٠٠٤ وصل إلى ما يعادل ٣٧ مليون دولار أميركي. وقد تم توزيع نصف هذا المبلغ نقداً والنصف الآخر على شكل منتجات وخدمات نوعية. وفي عام ٢٠٠٥ قامت الشركة بإعادة إطلاق تأسيسها مع التركيز على النساء الشابات والفتيات. وخلال البحث حول التركيز الإستراتيجي لبرنامج المنح فإن قضية خفض الفقر وربطها بحقيقة أن ٨٠٪ من عمال المصنع هم من النساء. وان البيانات المؤكدة على الحاجة إلى استثمار النساء دفعت الشركة لتستنتج أن التركيز على النساء الشابات والفتيات يعتبر من أهم نقاط التفعيل.

وتعتبر مصالح ودوافع برامج الشركات المتعددة الأطراف إما إستراتيجية أو تجارية. تتضمن مصالحها ودوافعها بشكل عام بعض الارتباطات المتعلقة بالرغبة في الحصول على حصة سوق كبيرة، تحسين الصورة العامة (وخاصة تلك المرتبطة بالصناعات التي يوجد عيب أو تشويه في صورتها)، مع تعزيز وتشجيع مصالح الموظفين والتنافس في سوق العمل. ويعتمد عطاء الشركات المتعددة الأطراف على أساس أرباح السنة الماضية ومكاسبها. وبهذا فإنه مع الاقتصاد القوي تستطيع الشركات الكبيرة، وخاصة تلك التي تقدم مبالغ كبيرة في العادة، أن تزيد من تمويلها بشكل كبير. وبشكل عام فإن كل الشركات الممولة للبرامج تواجه زيادة كبيرة في عدد طلبات التمويل التي تستلمها.

كان تركيز الشركات بشكل أساسي في السنوات الأولى على التمويل ذي الأساس المجتمعي (في الاماكن، المرتبطة بشكل مباشر بعمليات الشركة.) وخلال السنوات أصبحت صورة الشركة العامة تزداد اهميته لتصبح النقطة الأساسية. كما أن التعلم من التجارب مثل عمالة الأطفال، وظروف العمل السيئة في محلات الحلويات، له آثار وأخطار صحية بيئة سلبية على الخطوط التحتية الأخيرة. وقد أصبحت بعض الشركات تعتقد بأن المستهلكين لا يريدون فقط السلعة التي يستطيعون شراءها انما تلك التي يشعرون بارتياح عند استخدامها.

ويوجد في اقتصاد الوقت الحاضر عدد متزايد ومتنام من الأمثلة حيث تقوم الشركات بتوسيع جدول أعمال تمويلها إلى خارج حدود ومناطق القضية، ويتألف معظم عطاء الشركات الدولي من مساهمات غير نقدية مثل بضائع أو خدمات (٥٦٪ من الشركات المتعددة الأطراف في الولايات المتحدة الأميركية.) كما أن عدد من الشركات يقدم منح غير مقيدة من أجل دعم التشغيل العام، ولكن أغلبها يفضل تقديم منح محددة ومقيدة ذات نتائج ملموسة. كما يوجد أيضاً توجه نحو زيادة

تبرعات الموظفين بوقتهم من خلال برامج تطوعية. أما القطاعات المدعومة فهي الخدمات الصحية الإنسانية وهي من أهم وأعلى الأولويات بين الشركات وتشكل حوالي ٤١٪ من التمويل المشترك. أما التسويق من اجل القضية فيزداد (مظهر وسمة العطاء من خلال ربط المنتج الصناعي بأحدى القضايا الخيرية فمثلاً تستخدم مؤسسة أفون قضية سرطان الثدي.)

أما التطور الأكثر حداثة فهو حينما تكون المؤسسة الخيرية المشتركة مرتبطة بدخل منتج منظم. وهذا ما يدعى بالاستهلاك الخيري أي عندما يكون المستهلك مدركاً أن نسبة من سعر شراء هذا المنتج ستذهب إلى هدف و قضية أو منظمة معينة.

هناك مجموعة ناشطة من الشركات التي لديها برامج منح، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية. فبكونها جزءا من مجلس المؤسسات تعقد مجموعة الائتلاف المشتركة ومجلس المساهمات المشتركة (المتضمن رؤساء المديريات والمؤسسات الخيرية ال ٥٠٠ الاولى في أميركا) اجتماعين في العام.

أيضاً فإن العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف هي مؤسسات محافظة وثابتة تماماً في عطائها لأن تركيزها هو في كسب الأموال ولا يمكن لبرنامج المنح التابع ان يتحول عن ذلك. ولكن هناك احيانا عوامل مؤثرة فمثلاً يشعر البعض ان الشركات المتحدة تتقدم عددا من الحكومات في التزاماتها بالتنوع. وما تزال توجد حاجة لإيجاد الكثير من التقدم الذي يجب إحرازه إلا أن المؤسسات المتعددة الأطراف تتوجه إلى فهم حالة العمل من أجل التنوع والاختلاف أو كما لاحظ أحد الذين تمت مقابلتهم:

تنظر الشركات المتعددة الأطراف إلى الأشياء من حيث المصلحة الخاصة، وعندما يبيعون على أساسها فإنهم عادة ما يصبحون ثابتين بشكل كامل. وهذا متعلق بالمصلحة الخاصة

يشعر البعض بأن المنظمات تتقدم على العديد من الحكومات في مجال تنوع التزاماتها

وبناء على نتائج المسح والمقابلات، يأتي **قطاع الدعم المشترك في المرتبة الثالثة من حيث الإشارة إلى الموارد الأكثر تكراراً في تمويل حقوق النساء**، بالرغم من أنها قد ارتفعت بشكل ضئيل خلال العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤. ويظهر البحث الذي تم تنفيذه في البرازيل أن ١٠٪ من الشركات المتعددة الأطراف فقط تقدم تشجيعاً لحقوق النساء [٢]. بالرغم من ذلك فإن بعض مجموعات حقوق النساء قد وجدت أن الاشتراك مع القطاع الخاص له نتائج إيجابية. ويوجد في أميركا اللاتينية تجارب هامة وممتعة مثل تجربة إحدى المجموعات التي كانت قادرة على إقناع شركة للخدمات العامة بأن تدرج شعار إلغاء العنف ضد النساء على كافة فواتيرها وقد تم توزيعها كجزء من حملة استمرت ١٦ يوماً كنشاط ضد إلغاء العنف ضد النساء. ويقول الآخرون بأنهم قد توصلوا إلى اتفاقيات مع الشركات المحلية التي تسمح لهم باستخدام مكان الاجتماعات أو مواد الاجتماعات والمؤتمرات التابعة لها.

التحديات المرتبطة بالتمويل من المؤسسات المشتركة

بينما يوجد بعض التطورات الهامة والممتعة، إلا أن معظم الشركات لا تتضمن أهداف المساواة الجندرية وهي ليست مرتبطة بالمسؤولية والمساءلة الاجتماعية الكلية للشركة. كما إن الغالبية العظمى للتمويل لا تزال تقدم على شكل منتجات وسلع لخدمات الرعاية الصحية الأولية أكثر من كونها دعماً مالياً. وبشكل عام فإن تبرعات الشركات المتعددة الأطراف النقدية هي ضئيلة وتأخذ وقتاً ومناقشات كثيرة وخاصة عندما ترى الشركات أن التبرعات جزء من جهود التسويق. وفي هذا الاتجاه يوجد خطر ضمني إذا كانت الشركات المانحة لا تقدم فقط الدعم لتظهر نفسها بشكل جيد وتسوق مبيعاتها. وعلى الأقل فإنه يجب التعرف على الاحتياجات وأهمية الفوائد المشتركة. وبهذا فإنه من المهم وجود بعض الاحتياجات في قبول التمويل أو أي دعم آخر من هذا القطاع.

وتعتبر المناضلة من أجل حقوق النساء هامة بشكل كبير في كثير من الحالات، وبذلك فإنه باستطاعتها أن تعمل على تهديد الشركات المتعددة الأطراف التي تهتم بالصورة العامة. وهذا ما أوضحه أحد ممثلي المؤسسات المانحة المتعددة الأطراف.

ترى المؤسسات المتعددة الأطراف بوضوح قوة استهلاك النساء، ويوجد أعداد كبيرة (أطنان) من البحوث والبراهين التي تشير إلى أن التركيز على النساء يمكن أن يقدم توجهاً للشركات المشتركة، ولكن الاعلان في عمل حقوق النساء يجعل العديد من الشركات محترسة وحذرة جداً. وهذا أيضاً يجعلها تجربة مريحة.

كما أن العديد من المجموعات النسائية تأخذ حذرها مما يتم تعزيزه على المستوى الوطني الشراكة العامة والخاصة، وهم يرون بأنها تأخذ شكل التعاون مع القطاع الخاص الذي يهدف إلى التعويض عن الاستثمار النظامي في قدرة البلد لإعطاء الخدمات الأساسية للمواطنين، لذلك فإن التحدي يجب أن تعمل على إيجاد فرصا للعمل مع الشركات المتعددة الأطراف، وفي نفس الوقت تكون مسؤولة أمام البلد في التزاماتها ومسؤولياتها

الفرص

يمكن أن يتم تشجيع الشركات المتعددة الأطراف على أن تقوم بأداء امور معينة اذا كانت متجذرة في تاريخ الشركة وثقافتها واذا كانت مفيدةً للعمل. فمؤسسة ليفي ستروس مثلا، تقدم ١٠ مليون دولار من ميزانيتها السنوية إلى النساء والشباب وذلك بسبب تاريخ مؤسسها الذي عمل على زرع وغرس قيم العدالة الاجتماعية في الشركة. وبعد إنشائها اظهر البحث المتعلق بإلغاء الفقر أن النساء يتأثرن بشكل أكبر بالفقر وأنه من خلال النساء يمكن الوصول إلى كل العائلات. فتم بعد ذلك تركيز الجهود الخيرية على النساء والشباب. كما يمثل الشباب سوق الشركة وتشكل النساء معظم العاملين، الذين يبيعون المنتجات ويعملون في المصانع. ولأن شركة ليفي ستروس ترى نفسها شركة ذات ماضي فاعل وحازم فإنها لا تخاف أن تعمل على قضايا مثل الحقوق، التمييز الجنسي أو التعاون مع المنظمات غير الحكومية NGOs. والأهم من ذلك أن شركة ليفي ستروس ذات التزام واهتمام شديد بالمسؤولية الاجتماعية. فمثلاً في عام ١٩٩١ واستجابة إلى النقد الخارجي فقد أصبحت الشركة الأولى في العالم التي تؤسس قانونا أخلاقياً للتعامل مع متعهدي التصنيع والشركة. وهذا يتطلب وجود أولوية لتعزيز حقوق العمال وتطوير ظروف العمل والحياة في المنتجات حيث يقوم طرف ثالث من المتعاقدين بإنتاجه.

تساعد مناقشات المسؤولية والمساءلة الشركات المتعددة الأطراف على طرح أسئلة هامة حول دورها. وهذه تعتبر توجه جيد للقيادة بوجود متلقين للمنح من الذين يستطيعون دفع الشركات بطرق صحية، فعالة وذات كفاءة. على كل حال ومع توفر موارد الشركة تأتي مسؤولية المراقبة الفاعلة للأبعاد الأخرى لعملها بحيث لا يتم التلاعب ببرنامج المنح والممنوح لهم بهدف تغطية ممارسات الشركات الأخرى الأقل مسؤولية أو وجود أي انتهاك لحقوق العمل التي تؤثر مباشرة في العديد من الحالات على آلاف النساء العاملات في المصانع.

أفكار إستراتيجية لتفعيل موارد أكثر من الشركة الخيرية المشتركة

لا يعتبر جواب ذلك دائماً وأبداً وإنما متى يمكن أن تأخذ المنظمة الأموال؟ بسبب التحديات والصراعات المحتملة التي يعتبرها العديد من المشاركين في المسح على أنها تتلازم وتترافق مع الدعم المالي من موارد الشركة، يتم ترتيب هذا القطاع على أنه ذو أولوية منخفضة نسبياً. على كل حال فإنه يوجد أيضاً شعور بأنه من المهم الحفاظ على صورة مصدر الدعم المحتمل على المدى الطويل. وكما أوضح أحد الاشخاص: "المسألة لا تتعلق باستدامة التمويل او عدمه انما بالوقت الذي يمكن فيه الاستفادة من أموال الشركة". وفي هذا الصدد فإن الإستراتيجية يمكن أن تكون ذات وجهين. فمن جهة يتم تحديد "الأبطال" داخل مجتمع الشركات. كذلك يمكن لأعضاء الشركة المانحة أن يؤثروا على بعضهم البعض، لذلك فإن التركيز يجب أن يكون على الأبطال الحاليين أو المحتملين (مثل مؤسسة ليفي ستراوس) وذلك للعمل معهم أو دعمهم ليؤثروا بمؤسسات مشتركة أخرى أو خيرية.

ومن جهة أخرى من المهم اكتشاف إمكانيات البحث عما يتناسب واخذ المصلحة الشخصية للشركة بعين الاعتبار. كما أن لبعض المؤسسات النسائية تجارب إيجابية مع الشركات الخيرية على الرغم من حذرها من المخاطر المحتملة والتحديات. أما الشركات المانحة المتعددة الأطراف فهي مهتمة بشكل أساسي بالنتيجة الأخيرة وببرامج التمويل التي من المتوقع أن تضع توجهاً للعمل. بالرغم من ذلك فإن المستهلك الخيري كما تم وصفه سابقاً، يبدو على أنه موجود في منطقة تقع بعد الاستثمار الأولي، ويمكن أن يولد دخولاً عديدة على المدى الطويل. بالطريقة نفسها فإن الشركات يمكن أن تظهر اهتماماً في المساهمة بأحداث وأنشطة استجرار التمويل وخاصة المهرجانات، وحفلات الغذاء والمآدب الصغيرة مع التأثير في الأشخاص المشاركين والحاضرين. وهذا يعمل على إظهار صورة ومصالح المنظمة. أيضاً يمكن للمنظمات النسائية أن تعمل مع القطاع الخاص لتأسيس وإنشاء خدمات ومنتجات مثل الخدمات المصرفية وهي مرغوبة ومفضلة بشكل أكبر من قبل المنظمات النسائية.

١ – مبنية على بيانات من مجلس المؤتمر المنظمات التي لا تبغ الربح والتي تشجع على المنح المشترك وتنفذ بحثا حول التوجهات في المنح المشترك http://www.conference-board.org/ –تاريخ العمل الخيري (انظرأيضاً: العمل الكبير يؤدي إلى أعمال خيرية أكبر: خطط الشركات تزيد بعد خسارتها في عام ٢٠٠٣–إعداد ويهلم ٢٠٠٣ (مجلس المؤسسات المتعددة الأطراف لمجموعة الائتلاف، المجتمع يشجع الشركات الخيرية (CECP) ومعايير أخرى لها.

٢ – مقابلة مع أماليا فيشر من تمويل أنجيلا بوريا – البرازيل.

الفصل التاسع

المنظمات النسائية لحقوق النساء

الشعور والإحساس بتغيرات التمويل

ما هو شعور المنظمات النسائية العاملة على حقوق النساء وممارساتها حيال التوجهات والتغيرات الحاصلة بين الأشكال العديدة للممولين؟
يُظهر هذا القسم كيفية ممارسة المجموعات لاتجاهات التمويل حسب تصريحاتها، أما المعلومات الواردة فمنظمة بحسب الإقليم ومأخوذة من مقابلات أجريت مع ممثلي المنظمات النسائية. كما أن المسح الذي أجرته منظمة النساء في التنمية AWID بمساعدة وكالة السرخس الأحمر للأبحاث (ريد فيرن) في ربيع عام ٢٠٠٥ لأربعمائة منظمة نسائية عالمية[1]. إضافة إلى تحليلات تفصيلية لمعلومات مالية أعطاها متلقي المنح من قبل التمويل العالمي للمرأة. ويعكس الجدول التقسيم الإقليمي للمستجيبين لمسح منظمة النساء في التنمية.

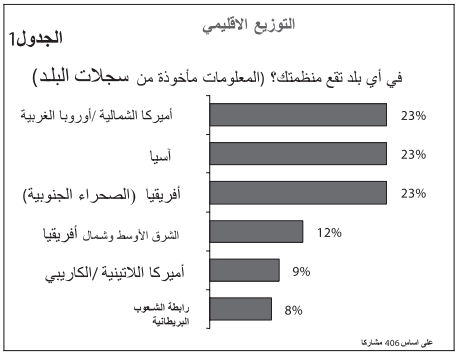

أما من حيث الدخل السنوي لعام ٢٠٠٤ لمنظمات المستجيبين فقد تم تنظيمها ضمن ثلاثة مجموعات: دون الـ١٠٠ دولار أميركي (٦٨٪)منها حوالي النصف (٣٧٪ من الإجمالي) ذات دخل دون الـ ٢٠،٠٠٠ دولار بين الـ ١٠٠-٥٠٠ دولار أميركي (٢٤٪) و٥٠٠ دولار وأكثر (٨٪) ويتراوح مجال الدخل الإجمالي حسب كل إقليم كما يلي:

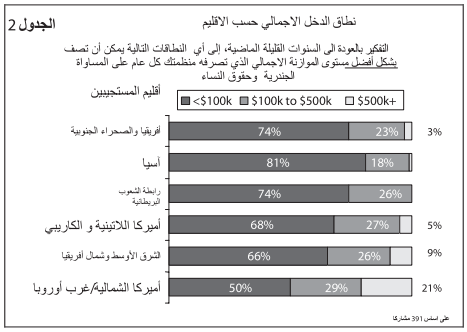

وبينما تسعى معظم المنظمات النسائية إلى إيجاد تنوع في أساس تمويلها. و تركز على إستراتيجيات استجرار التمويل والمصادر المحتملة، يبدو أنه توجد مجموعات صغيرة فقط تشعر بالأمل حول توقعات استجرار التمويل

بينما تسعى معظم المنظمات النسائية إلى إيجاد تنوع في أساس تمويلها. وتركز على إستراتيجيات استجرار التمويل والمصادر المحتملة، يبدو أنه توجد مجموعات صغيرة فقط تشعر بالأمل حول توقعات استجرار التمويل. أما الغالبية فمقتنعة بأن مستويات التمويل الإجمالية مستقرة أو بانحدار. وكما هو مشار إليه في الجدول ٣ فإن النصف تقريباً يقولون بأن منظماتهم تستلم الآن تمويلا أقل من التمويل الذي كانت تستلمه منذ خمس سنوات مضت. وهذا واضح في الأقاليم كافة ولكنها موضوعة بشكل أكبر في تقارير أميركا اللاتينية والكاريبي (الجدول ٤) ويقول حوالي ٢٥٪ من المستجيبين بأنهم يستلمون الآن تمويلا أكثر مما كانوا يستلمونه منذ خمس سنوات مضت في حين بقي ٢٥٪ تقريباً من مستويات تمويل على حاله.

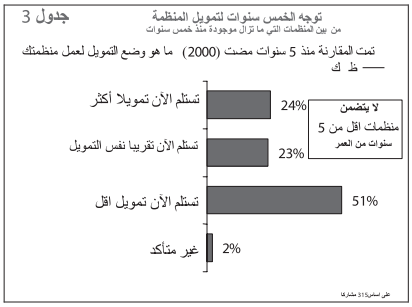

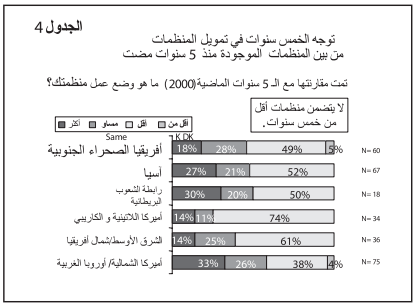

كما تظهر المنظمات الكبرى مستويات أعلى للنمو بينما المنظمات الصغرى التي تقل موازنتها عن ١٠٠ دولار اميركي فقد مرت بتجربة الموازنات المستقرة والمنخفضة. وحسب المسح فإن ٢٠٪ من المنظمات التي يقل دخلها عن ١٠٠ دولار اميركي و ٢١٪ من المنظمات التي يتراوح بين ١٠٠-٥٠٠ دولار أميركي مرت بتجربة انخفاض في الدخل بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٤. أما بالنسبة للمجموعة التي يفوق دخلها ٥٠٠ دولار اميركي فقط ٦٪ منها قد مرت بتجارب الانخفاض. وقد انعكست هذه النتائج في العديد من المقابلات. حيث أشار ممثلو المنظمات النسوية إلى أن المولين على ما يبدو يفضلون تمويل المنظمات الكبيرة والمؤسسة بشكل جيد ولديهم رغبة اقل في دعم المنظمات الصغرى أو المجموعات الجديدة نسبياً. ويقول ممثلو العديد من المنظمات النسائية التي نمت في بداية ومنتصف التسعينات بأنهم حافظوا على المولين نفسهم لسنوات عديدة وفي بعض الحالات لمدة ١٠ سنوات بالرغم من أنهم يهتمون بالانخفاضات المستقبلية المحتملة وهم يعملون بجد من أجل إيجاد تنوع في أساس التمويل.

الجدول 5

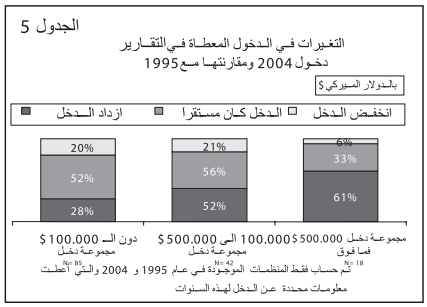

الجدول 6

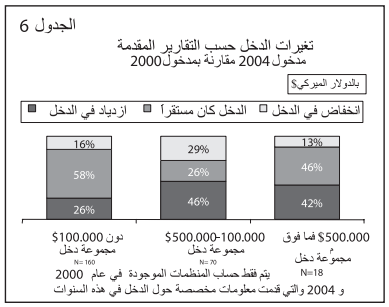

أشارت النتائج أيضاً الى أن عدداً كبيراً من المنظمات كان دخلها مستقراً خلال فترة الدراسة

وعند مقارنة بيانات النمو وجدنا بعض النتائج المهمة والمتناقضة. فمن جهة أشارت المجموعات بشكل كامل الى أنها شعرت بصعوبة استجرار التمويل، بالرغم من ذلك فإن الجدولين ٥ و ٦ يعرضان نسباً هامة تشير الى أنها قد استطاعت أن تزيد من موازنتها. كما وجد البحث أن الاصلاحات الهامة التي قام بها أولئك الذين لديهم موازنات كبيرة كان باستطاعتهم تطبيق مواردهم مع استجرار التمويل. على كل حال فإن المجموعات ذات الموازنات المتوسطة والعالية قد مرت بتجربة نمو أقل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ وأشارت معظم المنظمات الى أن المبلغ الذي يتم استجراره يرتفع بالنسبة نفسها على مدى السنوات.

كما أشارت النتائج الى أن عدداً كبيراً من المنظمات كان دخلها مستقراً خلال فترة الدراسة. على كل حال، أثناء تحليل البيانات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار آثار التضخم والقدرة الشرائية[٢]، حيث تم خفض قيمة الدولار بحدود ٢٠٪، وبمعنى آخر يمكن أن يكون الدخل الإجمالي قد ارتفع فإن القيمة الحقيقية لهذا التمويل لم تزدد كثيراً. إضافة إلى ذلك فإن انخفاض الموازنة قد ألغت بعض المنظمات بشكل كامل، جاعلة من تضمينها في المسح أمر غير ممكن.
أما الذين قد حسنوا من حالة تمويلهم فيبدو أنهم يتوجهون إلى الاعتراف بالتغيرات المستحبة لقيادتهم وقدرتهم على استجرار التمويل وكذلك جداول أعمال المانحين المفضلة. أما الذين خسروا التمويل فيعزون ذلك إلى التغيير في تركيز المولين، وكذلك انخفاض في التمويل العام وكذلك الجو السياسي والاقتصادي، أما الذين لديهم تمويل أقل منهم بشكل عام لا يلومون توجههم أو جهودهم.

من أين تأتي الأموال؟ حسب معدل السنوات العشر الماضية كان المصدر المعروف للدخل لأعمال النساء خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ هو المساعدة التنموية للمؤسسات الشعبية (وكلها نفس الشيء) تليها مؤسسات التمويل النسائي والمؤسسات الكبيرة المستقلة[٣].

الجدول 7

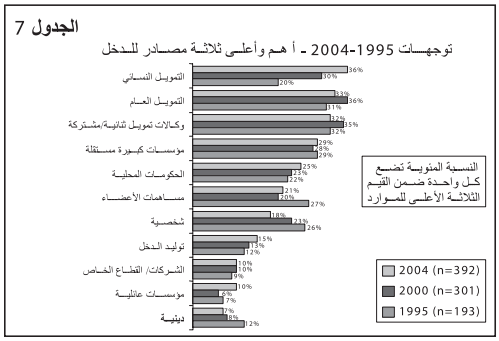

ومن المهم ذكره أن التمويل النسائي قد اكتسب اهمية اضافية خلال السنوات العشر الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٤ كان هذا التمويل أهم مصدر للتمويل (انظر الجدول ٧.) ونحن أيضاً نرى أن الاهتمام النسبي للتمويل الشخصي قد انخفض بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٤ وكذلك عائدات دخل الأعضاء والموارد الدينية. أما المؤسسات العائلية فهي تظهر ارتفاعاً بسيطاً مثل موارد الحكومة المحلية وتوليد الدخل. أما عدد المرات التي تم ذكر القطاع المشترك فيها كمصدر للتمويل فقد بقي نفسه على مستوى كبير.

توجهات تمويل القضايا وأنواع الأنشطة: باستثناء شمال أميركا وغرب أوروبا فإن كافة الأقاليم تشير إلى أنه من الصعب بشكل أكبر أن نستجر التمويل لقضايا صحية غير متعلقة بمرض نقص المناعة المكتسبة-الإيدز HIV/Aids، الحقوق الإنجابية والحقوق الجنسية وحقوق LGBT وكذلك الحقوق المدنية والسياسية. وقد شعر أولئك الذين شملهم المسح بأنه من السهل أن يتم استجرار أموال لقضايا متعلقة بمرض نقص المناعة المكتسب HIV/Aids الإيدز والعمل من خلاله على التمييز الجندري والعنف.

جدول8

سهولة استجرار التمويل للأنشطة
توجه 5 سنوات
بالمقارنة بخمس سنوات ماضية ، هل هو أسهل أو أصعب استجرار تمويل لكل من القضايا التالية المرتبطة بحقوق المرأة والمساواة الجندرية

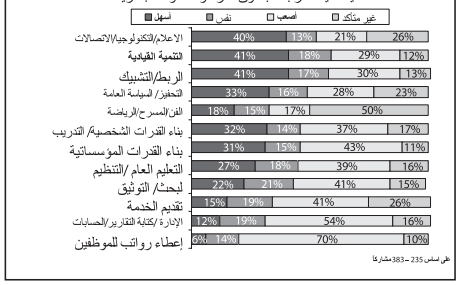

على اساس 235 – 383 مشاركا

جدول9

سهولة التمويل بالنسبة لموضوع المناطق
توجه 5 سنوات
مقارنة مع 5 سنوات مضت ، هل من السهل أو الصعب استجرار تمويل بالنسبة لكل من القضايا التالية المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة الجندرية

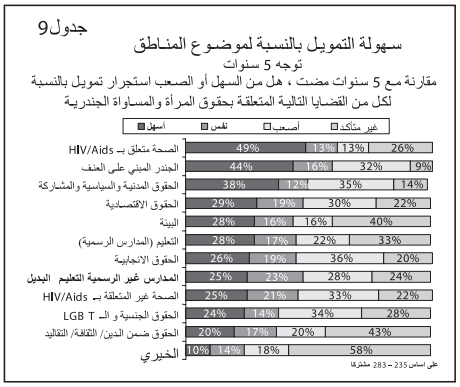

على اساس 235 – 283 مشاركا

أما فيما يتعلق بأنواع الأنشطة المدعومة، فقد أشار المستجيبون من كافة الأقاليم بأنه من الصعب إيجاد تمويل لرواتب الموظفين، الإداريين، وبناء القدرات وقد أدركوا أنه من الأسهل بوضوح استجرار تمويل من أجل أعمال الإعلام، التكنولوجيا، والاتصالات، التطوير القيادي والربط بين مواقع شبكة الانترنت.

الجدول10

توجهات الوقت المصروف على استجرار التمويل حسب الدخل
خلال العشر سنوات الماضية /:هل كانت حصة موظفيك والموارد التي انفقت على عمليات استجرار التمويل قد زادت أو بقيت نفسها؟ (إذا كان عمر منظمتك أقل من 10 سنوات) يرجى ذكر ووصف التوجه خلال السنوات منذ الانشاء

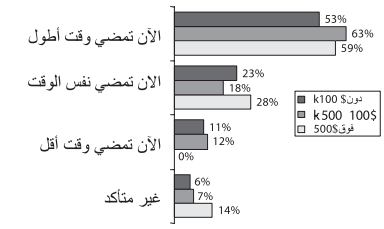

اتجاهات استجرار التمويل: أجابت أكثر من نصف المنظمات التي تم إجراء المسح عليها بأنه من الصعب بشكل عام استجرار التمويل الآن وهو ليس كما كان منذ عشر سنوات مضت. وقد قال ٢٤٪ منهم أنه أسهل الآن. أما الغالبية فيقولون بأنهم يمضون أوقاتاً أكثر في استجرار التمويل الآن مما كانوا يمضونه منذ سنوات. أما المنظمات التي تفوق موازنتها ٥٠٠ دولار اميركي فإنما يستغرقون الوقت نفسه أو أكثر في عمليات استجرار التمويل. ولا يوجد أي فوارق إقليمية واضحة.

أما مهمات استجرار التمويل في المنظمات النسوية فهي تقع بشكل كبير على عاتق المدراء التنفيذين وخاصة في المنظمات التي تتراوح ميزنياتها بين ١٠٠-٥٠٠ دولار اميركي، حيث يأخذ عمل استجرار التمويل حوالي ٤٥٪ من عملهم. أما بالنسبة للجزء الأكبر من المنظمات فهي تقوم باستثمار موظفيها المختصين باستجرار التمويل فقط بعد أن يصلوا إلى عتبة الـ ٥٠٠ دولار اميركي. أما مشاركة المجلس في عمليات استجرار التمويل فيبدو أنها تنخفض كلما ارتفعت الموازنة، كما أن القليل من المنظمات (بغض النظر عن حجم موازنتها) تقوم بالتعاقد مع خبراء خارجيين لمساعدتهم في استجرار التمويل والتسويق. وقد حاولت المنظمات الاستجابة للتحديات المتزايدة في التمويل من خلال تخصيص وقت أطول في استجرار التمويل، إلا أن ذلك لم يُظهر بوضوح مدى جهود الموظفين الإجمالية في ذلك. وقد عبرت سيدة من الذين تمت مقابلتهم عن إحباطها بقولها:

من الصعب إيجاد تمويل لرواتب الموظفين، والادارة و بناء القدرات

من يعملون بالشكل الأمثل يحصلون على الأموال، وليس بالضرورة من يفهمون القضية ويعملون منذ بعض الوقت.

كما أوضح العديد من ممثلي المنظمات النسوية من الذين تمت مقابلتهم بأنهم قد أصبحوا خبراء في تهذيب وإجراء التعديلات على قضيتهم لتتكيف مع مصالح الممولين، مع المحافظة على العمل الأساسي والمبادئ الحقيقية. ومن جهة أخرى فإن بعض هذه المجموعات والعديد من الممولين يعبرون عن اهتماماتهم بالجهود التي تتناسب مع جداول وأطر العديد من الممولين، وبهذا تنتهي المجموعات بتوسيع العبء عليها والوعود بتنفيذ ما هي غير قادرة على تنفيذه في الواقع. ويقول البعض بأن تطوير الاستراتيجيات المقدسة يزداد صعوبة لأن المشاريع معزولة (وممولة من قبل مصادر عديدة)، ومن الصعب أن تتناسب هذه المصادر مع جداول الأعمال المتناغمة الرئيسية بسبب جداول وقوائم أطر تمويل الممولين. وقد عبرت مديرة إحدى مجموعات حقوق النساء عن إحباطها حيث أن عمليات استجرار التمويل ومتطلبات الممولين قد دفعتها بشكل متزايد للتعاقد مع موظفين فنّيين ولكنهم لا يتمتعون بخبرة سياسية وجندرية مناسبة ولكن المهارات القوية تكمن في استكمال أطر الأداء و التطوير والتقارير حول مؤشرات الأثر.

وفي الوقت نفسه يوجد دعاة لحقوق النساء من الذين يحبون عمليات استجرار التمويل-والاشتراك مع الممولين في مناقشات وحوارات وتعليمهم وإقناعهم مع إيجاد طرق خلاقة ومبدعة لربط مصالح المانح مع جداول أعمال حقوق النساء الإستراتيجية. وقد لاحظ أحد الذين تمت مقابلتهم بأن استجرار التمويل هو في ظاهره تحفيز حيث أن الممولين هم صانعو السياسات في هذا المجال ومن خلال التحدث مع المانحين فإنهم يستطيعون الوصول للقضية وإيجاد حلول لمشكلة حقوق النساء (وغيرها.)

الاتجاهات الإقليمية

الصحراء الأفريقية الفرعية

لاحظ العديد من الناشطين في أفريقيا قد لاحظوا أن مبالغ المساعدة المقدمة الى أفريقيا كبيرة ولكن قضايا النساء وحقوق النساء لا يصلها الى الفوائد القليلة.

تدرك العديد من المنظمات النسوية في الأقاليم المتعددة أين يمكن أن تكون انخفاضات التمويل بشكل عام. إلا أن أفريقيا تعتبر إحدى القارات التي يستمر فيها الممولون بدفق مبالغ فعلية من الأموال. وفي الحقيقة تستمر العديد من البلدان الأفريقية باكتساب القوة الشرعية للمساعدات التنموية الكبيرة المبينة على نفس المؤشرات التنموية التي برزت و المساعدة والحقوق الشرعية والامتيازات للبلدان الأخرى (بالرغم من مستويات الارتفاع لمنع الشرعية وعدم المساواة.) إضافة الى ذلك فقد لاحظ العديد من الناشطين الأفريقيين أنه عندما يتم إعطاء أفريقيا مبالغ مساعدة كبيرة فإن قضايا النساء وحقوق النساء لا يصلها إلا القليل من الفائدة وكما قال أحد قادة المنظمات النسائية في أفريقيا:

هل يعتقد الآخرون بأن أفريقيا تستلم مستويات متزايدة من الموارد؟ في الحقيقة فإن المنظمات النسائية تحصل على الأقل. أما المؤسسات الثنائية فهي تزيد في تركيزها على الحكومات وعلى التمويل العالمي الكبير لمرض فقدان المناعة المكتسب-الإيدز HIV/Aids وهي لا تتوجه إلى احتياجات النساء. قد تكون الأموال مخصصة لأفريقيا، ولكن لمن في أفريقيا؟

لقد مر ٢٨٪ من الذين أجري عليهم البحث بتجربة مستويات التمويل المستقرة في خلال السنوات الخمس الماضية و٤٩٪ منهم مروا بتجربة مستويات تمويل منخفضة، ١٨٪ مستويات أعلى و٥٪ غير قادرين على تقديم جواب لهذا السؤال، وهذا هو أثر التجارب التي تمر بها الأقاليم المختلفة والمرتبطة بنفس الخط.

يظهر الجدول ١١ أعلى موارد التمويل للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا خلال السنوات العشر الماضية. وقد تبين أن المساعدات التنموية والمؤسسات العامة هما أعلى موردين لتمويل المنظمات النسائية في الإقليم، ولكن عند مقارنة البيانات للأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ تبين أن كلا المصدرين يظهران انخفاضاً واضحاً. أما عدد المرات التي ذكرت فيها الحكومات المحلية والمؤسسات الكبيرة المستقلة كموارد للدعم فقد بقيت ثابتة تماماً خلال السنوات العشر الأخيرة. ومن جهة أخرى فإن التمويل النسائي يظهر ازدياداً مطرداً حيث أنه في عام ٢٠٠٤ قد شكل ثالث مورد للدعم ويذكر بشكل دائم بعد المؤسسات العامة والمساعدة التنموية. أما الدعم الشخصي والقطاع المشترك والمؤسسات العائلية فهي تزداد أيضاً وان بشكل قليل. أما عدد المرات التي تم فيها ذكر الموارد الدينية فقد انخفضت بشكل واضح منذ عام ٢٠٠٠.

جدول 11

أعلى ثلاثة موارد للدخل 1995-2004

حسب المستجيبين في أفريقيا والصحراء الجنوبية)

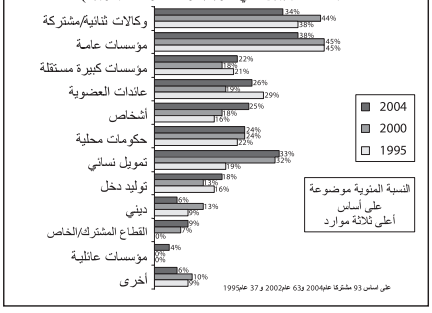

وقد ظهرت أشكال جديدة للمساعدة لها تأثير كبير على تمويل الحركات النسائية السياسية. وكما ناقشنا في القسم ٣ فإن حجم المساعدة التنموية في الإقليم قد تغير في السنوات الأخيرة وأصبح من حكومة الى حكومة أي أنه يوجد تمويل أقل متوفر للمنظمات غير الحكومية بشكل عام. وفي هذا السياق فإن المنظمات غير الحكومية تتوقع الوصول إلى التمويل من خلال حكومتها الوطنية، بينما في الوقت نفسه يتم تشجيعها من قبل الممولين لتقوم بلعب دور تحفيزي ورقابي لجعل حكوماتها مسؤولة عن التزاماتها.

الجدول 12

سهولة استجرار التمويل حسب موضوع المجالات

المستجيبين من أفريقيا والصحراء الجنوبية

تمت المقارنة منذ 5 سنوات، هل يكون من الأسهل أو الأكثر صعوبة استجرار التمويل لكل قضية من القضايا التالية المتعلقة بحقوق المرأة والمساولة الجندرية

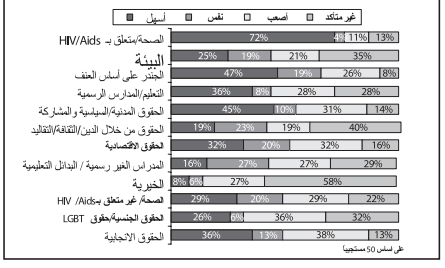

ومثل معظم الأقاليم في العالم فإن تقارير الرواة تشير الى أنه من الأسهل استجرار التمويل لمرض فقدان المناعة المكتسبة/الإيدز HIV/Aids وكذلك العنف المبني على الجندر وأولوياته المرتبطة. أما الحقوق الجنسية وحقوق المثليين LGBT والحقوق الإنجابية فإنه من الصعب أن يتم استجرار التمويل لها.

الجدول 13

أعلى ثلاثة موارد دخول: 1995-2004 2007/03/25

المستجيبين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

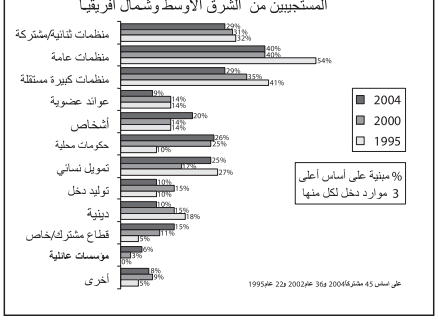

يقول العديد من الناشطين أن الفساد يعتبر تحدياً وأن المجموعات التي لها اتصالات صحيحة هي التي تحصل على الفوائد

وجد ٢٥٪ من الذين استجابوا للمسح في هذا الإقليم أن مستويات التمويل مستقرة في السنوات الخمس الماضية، ٦١٪ وجدوها تنخفض و١٤٪ وجدوها تزداد. وبالمقارنة مع الصورة العالمية فإن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمر بأوقات عصيبة أكثر من المعدل. وهذا يدعو للسخرية بسبب الاستخدام الأخير لحقوق النساء كجزء من المبررات للهجوم على أفغانستان والعراق. وعلى الرغم من وجود فائض من الأموال الضخمة في هذا الإقليم الا ان النساء لا يستفدن إلا من القليل منها. ويقول العديد من الناشطين بأن الفساد يعتبر أحد التحديات وأن المجموعات التي لها اتصالات صحيحة هي التي تستلم الفوائد من فائض التمويل الخارجي. وبنفس الوقت فإن بعض البلدان في الإقليم مثل مصر بدأت تفقد اهتمام الممولين بسبب ارتفاع مستويات الدخل الفردي.

وتعتبر المؤسسات العامة والشعبية الأولى في التمويلات المالية والتي تم ذكرها من قبل المجموعات في هذا الإقليم على الرغم من أنه لم يتم ذكرها بشكل متكرر في الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ أكثر مما كانت عليه في عام ١٩٩٥ (الجدول ١٣.) أما المساعدة التنموية فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث تصنيفها كمصدر تمويل، تليها المؤسسات الكبيرة المستقلة التي انخفض دعمها منذ عام ٢٠٠٠. أما عدد المرات التي تم ذكر التمويل النسائي فيها فقد انخفض منذ ١٩٩٥ مما يجعل هذا الإقليم هو الإقليم الوحيد الذي يظهر فيه الانخفاض. أما الدعم من خلال المصادر الدينية فقد كان الأعلى في عام ١٩٩٥ وقد هبط منذ ذلك التاريخ. أما قطاع الدعم المشترك وكذلك الدعم الحكومي المحلي فقد ازداد تدريجيا، كذلك فإن المؤسسات العائلية والدعم الشخصي أظهرا ارتفاعاً طفيفاً أيضاً. وقد أشادت المنظمات التي تمت مقابلتها بأن ذلك هو جزء من الدعم الذي استلمته من المنظمات النسائية الدولية مما ساعدها في الاتصال مع الأشخاص ومع المؤسسات الصغيرة.

مع ذلك فإن العديد من الذين تمت مقابلتهم تحدثوا عن وجود إحباط ناجم عن التجربة الماضية مع المؤسسات العامة والمنظمات الدولية غير الحكومية INGOS ووكالات المساعدة التنموية. أما القسم الكبير من التمويل أو العمل في مجال حقوق النساء فقد قيل بأنه يجب أن يرسل مباشرة إلى الحكومة'الآليات الوطنية' والتي كانت، بعد كل ذلك، طلباً أساسياً للمنظمات غير الحكومية NGOS والتي تحققت بعد مؤتمر بكين. على كل حال، فقد قام أحد الذين تمت مقابلتهم بتوضيح ذلك من خلال قوله:

تذهب موارد ما بعد بكين إلى الآليات (الحكومية) والتي لا تزال مخيبة للآمال... فهم يمثلون ما ينظر إليه البلد من حيث نقص الممارسات الديمقراطية، نقص في المساءلة، لكن أحداً منهم لا يتكلم عن قضايا النساء الهامة.

وبينما يوجد احتمال وصول الوكالات الحكومية إلى أطراف أخرى غير المنظمات غير الحكومية فإن هذا التحدي هو نفسه في العديد من الأقاليم الأخرى وعادة ما تترأسه السيدة الأولى أو امرأة أخرى قريبة لسياسي مؤثر أو أي شخص آخر وليس من الضروري أن تكون لديها خبرة أو خلفية حول تشغيل البرنامج.

عبّر العديد من الذين تمت مقابلتهم عن انتقادهم القوي للعديد من المنظمات الدولية غير الحكومية INGOs الموجودة في الإقليم، وذلك مبني على ملاحظة أنهم يخصصون كثيراً من تمويلهم لإداراتهم، والسيارات والمنازل للموظفين إضافة الى تكاليف الأمن، مع حصة صغيرة فقط تصل إلى جهود البرامج المحلية. كما يوجد أيضاً بعض الإحباط حيث أن هذه المنظمات تعمل على سحب الموظفين الماهرين والكفوئين من الجماعات المحلية ويدفعون لهم رواتب عالية جداً حسب مجالهم. كما قالت إحدى اللواتي تمت مقابلتهم بأن منظمتها قد تدمرت وخربت عندما قطع ممولهم الرئيسي التمويل مع إعطاء إنذارات قليلة. وقد أدت هذه التجربة المنظمة على التحجيم والمزاحمة من أجل إيجاد تنوع أكثر في موارد التمويل'حتى وإن كانت أصغر' وقد قالت الآن'نحن نشعر بأن الأهم من التمويل هو المنظمة (المانحة) التي تعمل معها وحقيقة أن الشريك يجب أن يكون تفكيره مثل تفكير المنظمات التي تدعو للمساواة بين الرجل والمرأة'.

ومن بين المكاتب الحكومية العاملة بقضايا النساء والمنظمات الدولية غير الحكومية INGOs، يقول العديد من الناشطين في مجال حقوق النساء في الإقليم بأنهم تحت ضغط شديد لتأمين تمويلهم.

مع كل هذه الفروع للمؤسسات الحالية المسيطرة. ولمنظمات مثل منظمتنا (منظمة غير الحكومية صغيرة ومحلية...) تستطيع الذهاب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP فيقولون لك ''اعمل مع الآليات الوطنية وعندما تذهب إلى الممولين الصغار فتجد نفسك تتنافس مع هذه المنظمات الكبيرة. المنظمات الدولية غير الحكومية. (INGOs)

وبالنسبة للعديد من المنظمات فإن التمويل الخارجي الذي تستلمه المجموعات هو موضوع معقد جداً وعملياته بطيئة ومكلفة للدخول إلى البلد. أما التمويل فهو يتم عادة من قبل الحكومات الوطنية ويمكن أن يأخذ وقتاً يصل إلى ستة أشهر من أجل الحصول على التمويل. أما المنظمات النسائية فهي تشعر أيضاً ما للأعمال الوطنية من أثر في الولايات المتحدة الأميركية وكذلك الخطوط الإرشادية للتطوع والمتطوعين. وما يطلبه المانحون منهم هو الإجابة على الأسئلة المتزايدة حول أوضاعهم السياسية واتصالاتهم مما يجعل عمليات استجرار التمويل أكثر إتقاناً مع توفير في الوقت.

يوجد رأي عام متنامي يعتبر المنظمات غير الحكومية NGOs خائنة للبلد وذلك بسبب جداول الأعمال التي تأتي مع التمويل الخارجي

أما بالنسبة للتجارب السلبية مع المنظمات الدولية غير الحكومية INGOs في بعض البلدان والتي قادت الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات الصارمة لفرض النظام على كافة المنظمات غير الحكومية NGOs. كما يوجد رأي عام متزايد يتهم المنظمات غير الحكومية NGOs بأنها'خائنة لبلدها وذلك بسبب الإدعاءات حول جداول الأعمال التي تأتي من التمويل الخارجي. وهذا قد أعاق قدرة بعض مجموعات حقوق النساء لقبول التمويل من مصادر خارجية معينة (بالأخص من

الولايات المتحدة الأميركية.) وهذا يبقى تحت مناقشة ضخمة مستمرة في الإقليم والتي تفاقمت في بعض الحالات من قبل الممولين. فمثلاً مؤخراً أعلن مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة الأميركية للصحافة أن التمويل يمكن أن يكون مباشراً إلى المنظمات غير الحكومية NGOs بهدف الضغط على الحكومات بما يتعلق بالديمقراطية وذلك يخلق ضجة شعبية رئيسية.

وأخيراً فقد أشار العديد من الذين تمت مقابلتهم إلى الإحباط حيث أن الممولين لا يقومون بأداء واجبهم وأن الكثير من التمويل يذهب إلى منظمات شيل غير الحكومية التي تترأسها نساء بارزات ولكن مع برنامج عمل متدني وغير منفذ واقعياً.

أما القضايا السهلة نسبياً والمتعلقة باستجرار التمويل فهي القضايا التي تتضمن البرامج التي تتوجه إلى العنف المبني على أساس جندري وكذلك مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز HIV/Aids. أما القضايا الصعبة فهي الحقوق المدنية والحقوق السياسية والمشاركة، الحقوق الجنسية وحقوق المثليين LGBT، والحقوق الإنجابية والقضايا الصحية غير المتعلقة بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. وقد عبرت إحدى اللواتي تمت مقابلتهن عن إحباطها من جراء تفضيل الممولين بقولها: انظر إلى (الأعضاء التناسلية الأنثوية المشوهة) فنحن نستطيع الحصول على تمويل من أجل رفع الوعي المتعلق بتمكين النساء. ولكننا لا نجد التمويل الذي يدعم أشياء لا يمكن حسبانها مثل أعداد الفتيات التي تم ختانهن.

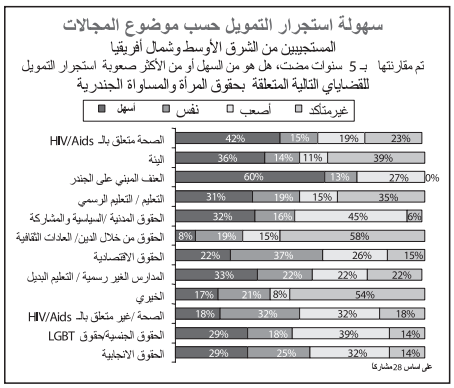

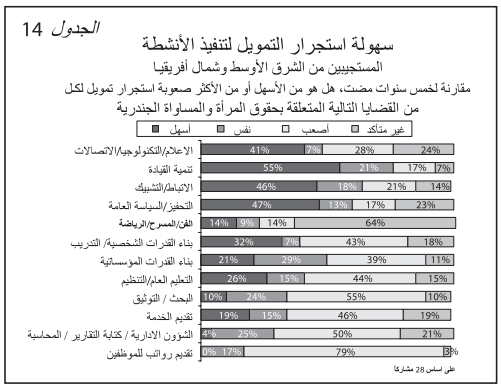

أميركا اللاتينية والكاريبي

أجاب ١١٪ من الذين تمت مقابلتهم في هذا الإقليم أن مستويات التمويل مستقرة بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية و٧٤٪ منهم أجابوا بأنها قد انخفضت بينما ١٤٪ ذكروا بأنها قد ازدادت. وبالمقارنة مع الأقاليم الأخرى فإن أميركا اللاتينية والكاريبي قد مرت بتخفيضات كبيرة في مستويات التمويل.

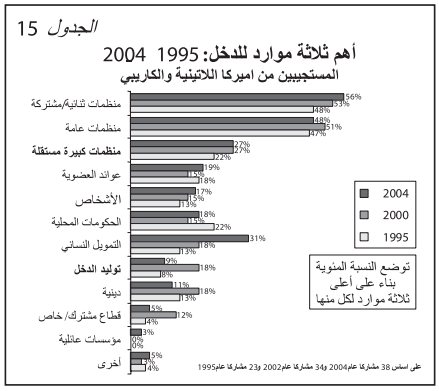

وعند مشاهدة موارد التمويل المذكورة من قبل المستجيبين للمسح بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٤ نجد ان المساعدة التنموية هي المصدر الأكثر ذكراً، تلتها في الدرجة الثانية المؤسسات العامة مع زيادة طفيفة بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، وقد ازدادت أهمية التمويل النسائي وبذلك حصلت على دعم المؤسسات الكبيرة المستقلة في مستويات قليلة. أما دعم الأشخاص عائدات الافراد، والمؤسسات العائلية، والحكومات المحلية فقد أظهرت ارتفاعاً قليلا، بينما المصادر الدينية فقد كان ذكرها في عام ٢٠٠٤ قليلاً ولكنه أكثر من عام ٢٠٠٠.

وخلال منتصف التسعينات فقد كان الجندر قضية كبيرة على جداول الأعمال العامة والسياسة في أميركا اللاتينية والكاريبي مما أدى إلى تحويل التمويل إلى منظمات البنية التحتية بعد مؤتمر بكين بوقت قليل، وكذلك إلى المجموعات النسائية الريفية، والنساء في النقابات التجارية. كما وجد دعم شامل للمنظمات النسائية بشكل عام مما أدى إلى ازدهار ونشوء العديد من المجموعات الجديدة. ولكن في السنوات التي تلت بكين كان يوجد توجه متنام لتشكيل – مخزن للممولين للتوجه إلى قضية معينة مثل الصحة الإنجابية أو التعليم. لذلك فإن المنظمات التي ليست لها قضية أو صورة واضحة بدأت تخسر تمويلها. فالبعض خسر كل التمويل واستمر إلى مدى معين على أساس تطوعي باستخدام الموارد من مكاتب المتطوعين المختلفة.

ويعتبر الجندر الآن في مرحلة الزوال حيث لاحظ الناشطون في الإقليم زيادة ملحوظة في عدد المنظمات النسائية والموارد المتوفرة لجهود وأعمال المساواة الجندرية. وهم يرون أن المكاتب المتخصصة للجندر (في وزارات الدولة ومديريات النساء) التي ناضل العديد من أجل بنائها وتأسيسها خلال العقد الماضي، كانت تتوجه إلى أن يكون تمويلها قليل بشكل كبير مع سلطة قانونية ضعيفة في نظر اللاعبين الحكوميين الآخرين. ويبدو أن استثناء هذا المشهد الكئيب من الممكن تداوله على مستوى واسع من خلال المنظمات القوية والناشطة لعدة عقود والتي استمرت في جذب دعم الممولين.

وبشكل عام وبالرغم من توسيع فجوة عدم المساواة في مستويات المداخيل في الإقليم إلا أن المؤشرات تشير إلى انخفاض في مستويات الفقر بشكل عام وهذا يعني أن العديد من الممولين ينسحبون من الإقليم بأكمله. وقد أكد أحد الذين تمت مقابلتهم بأن بلدان الكاريبي كانت بشكل خاص معرضة لضربات خفض التمويل. أما الممولون الذين بقوا في الإقليم فإنهم يركزون بشكل رئيسي على وسط أميركا، الإنديان، والبرازيل. وهم يعملون أيضاً ضمن نماذج مساعدة جديدة وشروط متعددة أكثر من ذي قبل. فمثلاً في أفريقيا يزداد توجيه المساعدة التنموية من خلال الدولة مع خفض التمويل المباشر المتوفر للمنظمات غير الحكومية NGOs والحركات الاجتماعية.

فالبعض يبدي قلقاً حول أثر الحكومات المانحة (الولايات المتحدة الأميركية على التحديد) على السياسة الوطنية مثلاً على قضايا مرتبطة بالحقوق الجنسية والإنجابية. والبعض الآخر يقول بأنه كانوا يستطيعون أن يأخذوا ميزات التمويل من حكوماتهم الوطنية، إلا إنها عادة ما تكون مركزة على مناطق وقضايا مثل الصحة والتعليم والبيروقراطية للوصول إلى التمويل، وهذا يعتبر تحدياً رئيسياً. أما مقادير وأحجام المنح فهي صغيرة نسبياً ولكن طلبها يركز بشكل كبير على الوقت والجهد.

تتحدى الحركة التي تواجه المنظمات غير الحكومية فروقات القيمة المتزايدة على الأنشطة المتعلقة بالسياسة وكذلك علاقات التعاقد مع الحكومات والممولين الذين يتوقعون نتائج مدركة قصيرة الأمد حول مشاريع الجندر. ويمكن لمثل هذه المطالبة أن تعمل على تقويض قدرة المنظمات غير الحكومية NGOs في السعي والوصول إلى تقدم في مجال المداخلات الثقافية والسياسية للمشجعين على المساواة بين الرجل والمرأة - مثل - زيادة الوعي - التعليم العام أو أي استراتيجيات تهدف إلى نقل علاقات القوى الجندرية[4].

وتعتبر العلاقة المزمنة بين الحلفاء المؤيدين للمساواة بين الرجل والمرأة داخل الوكالات المانحة المتعددة والمؤسسات التي لديها موارد أقل لاستثمارها في الإقليم هي بنفسها مجبرة على فرض شروط أكبر وليس مثل السنوات الماضية. والبعض يعزو ذلك إلى الضغوط المتزايدة التي يتعرضون لها بهدف الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد ومسوغات الإنفاق داخل مؤسساتهم. وتقول المجموعات العاملة في مجال حقوق النساء في الإقليم بأنه من الصعب جداً ضمان التمويل للتكاليف الإدارية أو الرواتب إضافة إلى ذلك فإنهم يواجهون طلبات تمويل لتطوير خطط إستراتيجية وإجراء تقييمات مباشرة للبرنامج بدون تخصيص تمويل لمثل هذه الأنشطة كما لاحظت بعض المجموعات أيضاً أن الممولين قد انتقلوا إلى الاتجاهات وطرق تقديم الخدمة التي يرونها متناسبة مع السياسات الاقتصادية الضاغطة في العديد من البلدان من قبل المؤسسات التنموية المتعددة الأطراف وقد وضحت ممثلة إحدى المنظمات النسوية التحدي الذي أربك منظمتها، وكيف أن البنك الدولي يعطي تمويلا إلى الحكومة الوطنية من أجل تدريب النساء المعيلات لأسرهن على القيادة. وتسعى الحكومة إلى أن تقوم المنظمات غير الحكومية NGOs بإجراء عقد فرعي لتنفيذ التدريب على ذلك. فإنه في مجال أي نوع من من أنواع تمويل جهود حقوق النساء فإنه من الصعب الحصول عليه، ويجب أن تقرر المنظمة ما إذا كان باستطاعتها أن تقوم بالعمل الذي يتعلق خارجياً بجدول أعمالها وأن الدولة هي التي تتحكم، أو هل يمكنهم الاستمرار بدون تمويل والقيام بمحاولة البقاء على قيد الحياة بينما يحصلون على تركيز في أساس جدول أعمالهم. وهذه تعتبر معضلة متزايدة تواجهها المجموعات التي تقوم بجهود من أجل حقوق النساء في الإقليم.

إنهم يواجهون متطلبات المانحين لتطوير خطط استراتيجية مع تقييم برنامج شامل بدون تخصيص تمويل لهذه الأنشطة

ويعتبر مرض فقدان المناعة المكتسب/الإيدز HIV/Aids أحدى القضايا السهلة نسبياً لاستجرار التمويل في الإقليم، بالرغم من أن بعض الذين تمت مقابلتهم قد قال بأنه من الصعب تتبع مخصصات التمويل الحكومي الكبير وما الذي تم إنفاقه بشكل حقيقي وما إذا كان يصل إلى النساء، أما الاتصال والتشبيك وكذلك التنمية القيادية فقد تم ذكرها كقضايا سهلة نسبياً لاستجرار التمويل.

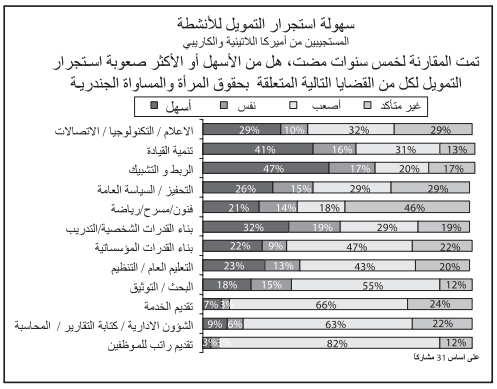

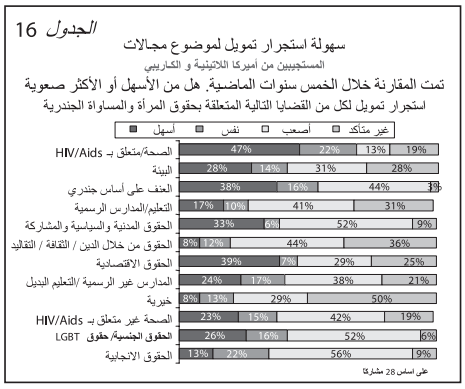

جنوب وجنوب شرق آسيا والباسيفيك

عبر ٢١٪ من المستجيبين للمسح عن مستويات تحويل مستقرة خلال السنوات الخمس الماضية، و٥٢٪ عبروا عن انخفاض في النسبة و٢٧٪ عن زيادة فيها. وبمقارنة هذا الإقليم مع الأقاليم الأخرى فإن الصورة تتبع النموذج العام.

وكما يظهر الجداول ١٧ فإن التمويل النسائي هو التمويل الذي تكرر ذكره كمورد دعم للمجموعات العاملة في هذا الإقليم مع إظهار نمو واضح خلال العقد الأخير. وقد تلتها مصادر المساعدة التنموية والمؤسسات العامة، وكلاهما انخفض حسب الأهمية النسبية منذ عام ٢٠٠٠. أما عائدات الافراد فتظهر انخفاضاً كبيراً، أما موارد دعم الحكومة المحلية والأشخاص فقد بقي ثابتاً بشكل نظامي. وبعد الاهتمام المتزايد والملحوظ بين ١٩٩٥-٢٠٠٠ فإن دعم المنظمات الكبيرة المستقلة يبدو مستقرا.

وقد ولّد إعصار تسونامي في كانون الثاني ٢٠٠٤ اندفاعاً في التمويل للبلدان المتأثرة. إلا أن المنظمات النسوية تقول بأنها تستلم فوائد قليلة من هذه الموارد. وقد أوضح أحد الذين تمت مقابلتهم وهو من إندونيسيا بأنه حتى قبل إعصار تسونامي فإن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية INGOs قد أصبحت ناشطة كوكالات منفذة على المستوى المحلي، لذلك فإنه بدلاً من العمل مع المنظمات الموجودة فإنهم يقومون ببناء وإنشاء موظفين (يستنزفون الموظفين

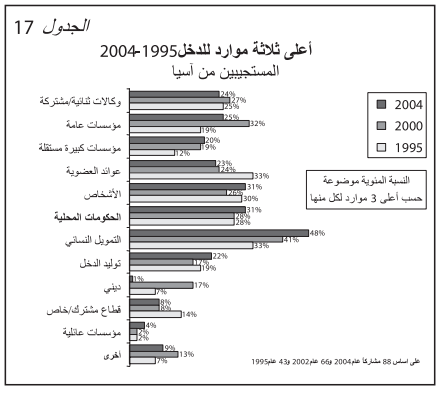

المؤهلين من المنظمات الوطنية) وينفذون برامجهم الخاصة. وحسب بعض المستجيبين فإن هذا التوجه قد تفاقم بإعصار تسونامي. وقد عكس هذا الإحباط اهتمامات متشابهة صرح عنها الناشطون في مجال حقوق النساء في الشرق الأوسط. كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية لها بنى تحتية وموارد تسهل وصولها إلى الممولين وتعزز قدرتها على إنتاج مقترحات مشاريع سريعة وفعالة وباللغة المناسبة.

يوجد شعور بين الناشطين في مجال حقوق النساء في الإقليم بأن التمويل المخصص للنساء يتقلص وقد تم وضعه وتصميمه حسب جداول الأعمال المتعلقة بالحكم العام واللامركزية. كذلك فإن الأهداف التنموية للألفية MDGS لها أيضاً تأثير قوي على أولويات الممولين. ويوجد تحدي يواجهه الناشطون في مجال حقوق النساء ويجعلهم يعملون من خلف قضية تعليم الفتيات.

لا ترغب العديد من المنظمات غير الحكومية NGOs أن تحصل على الأموال من البنك الدولي لأنها تجعلها عرضة للنقد من قبل مجموعات المجتمع المدني

يعتبر تمويل الائتمان المتعدد توجيهاً متنامياً وخاصة في إندونيسيا. وهو تمويل مشترك من قبل وكالات المساعدة التنموية (الحكومات المانحة، المصارف التنموية الإقليمية، الخ...) وقد تم تنسيق عملها عبر مانح واحد مثل البنك الدولي من خلال تأسيس أنظمة مالية إدارية مؤثرة. يتم حكم تمويل الائتمان من قبل لجنة تتضمن ممثلين من كافة الجهات المانحة المتعددة الأطراف. وقد قالت إحدى الناشطات في مجال حقوق النساء بأن المشكلة هي أن العديد من المنظمات غير الحكومية NGOS لا تريد الحصول على الأموال من البنك الدولي لأنها تعرضها لنقد قوي من قبل مجموعات المجتمع المدني الأخرى.

من أجل الحصول على منح ضئيلة يمكننا الذهاب مباشرة إلى السفارة البريطانية ولكن الحصول على تمويل طويل الأمد يجب أن يكون عن طريق مكتب التمويل المشترك... وإذا كنت تريد أن تطور برامج طويلة الأمد فإنك تحتاج إلى استثمار كبير ولا يمكنك الحصول على ممولين صغار أو فقط تنفيذ برنامج تابع لمنظمة دولية غير حكومية.

ومن حيث السهولة النسبية لاستجرار التمويل لقضايا أنشطة مختلفة فقد أشارت مجموعات في هذا الإقليم إلى أنه من السهل استجرار تمويل لجهود مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز HIV/Aids والعنف المبني على أساس الجندر بالرغم من ملاحظة وجود عدم موافقة بالنسبة للنقطة الأخيرة. أما القضايا الأصعب والبارزة فهي الجهود الصحية وغير المرتبطة بمرض فقدان المناعة المكتسبة/الإيدز HIV/Aids ولا بالحقوق الاقتصادية. ومثلها مثل الأقاليم الأخرى فإنه من الصعب استجرار تمويل من أجل الرواتب والنفقات الإدارية وكذلك بناء القدرات المؤسساتية والبحوث والتوثيق.

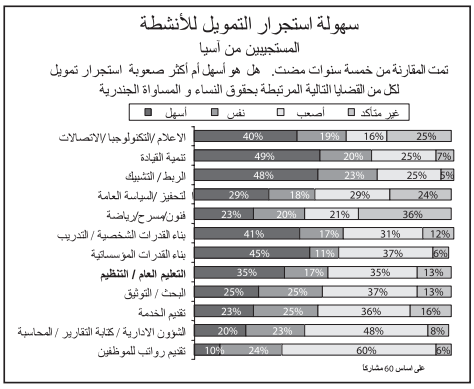

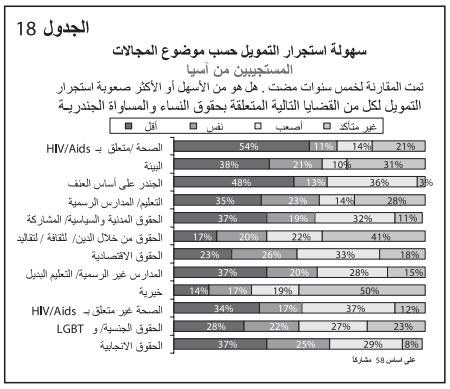

أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة عن رابطة الشعوب البريطانية (CEE/CIS)

أشار٥٠٪ من المستجيبين للمسح في هذا الإقليم إلى وجود انخفاض في مستويات التمويل خلال السنوات الخمس الماضية، كذلك ٢٠٪ منهم أجابوا بأن التمويل مؤثر وبشكل كبير و٣٠٪ وجدوها مرتفعة. وعند مقارنة هذا الإقليم بالأقاليم الأخرى فإن الصورة تتبع الأمثلة والنماذج نفسها. على كل حال فإن البيانات الأخيرة في عام ٢٠٠٥ تظهر انخفاضاً مدمراً في تمويل المنظمات النسائية في الإقليم.

ويظهر الجدول ١٩ المنظمات العامة والمستقلة الكبيرة وهي أهم موارد التمويل التي تم ذكرها وبشكل متساو نسبياً. ويظهر التمويل النسائي اهتماماً متزايداً. أما المساعدة التنموية فقد ازدادت أيضاً وعلى الأغلب من الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي. أما التمويل من الأشخاص فقد انخفض بمرور السنوات. أما الموارد الأخرى مثل قطاع التمويل المشترك، المصادر الدينية، عوائد توليد الدخل والعضوية فقد بقيت منخفضة في السنوات العشر الماضية.

أما المؤشرات المعيارية للمساواة الجندرية مثل نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الرجال والنساء وحصة النساء في أجور الأعمال غير الزراعية والقضايا الجندرية فليست ذات اهتمام كبير في بلدان رابطة الشعوب البريطانية CEE/CIS. أما اعتبار المؤشرات الأخرى مثل التمييز في العمل، نقص في الحقوق الإنجابية أو مستويات العنف ضد النساء فيظهر مدى خطر التمييز الجندري، الإقصاء والمنع، والفقر في الإقليم.

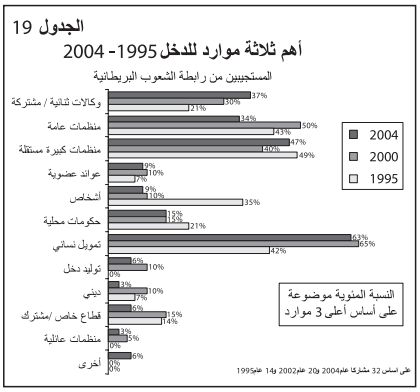

وبعد الازدهار الواضح في التمويل الذي تلا انهيار جدار برلين تدفق دعم المانحين الى الإقليم من أجل تطبيق جداول أعمال متعلقة بالديمقراطية، يشهد إقليم رابطة الشعوب البريطانية CEE/CIS حالياً انخفاضاً حاداً في التمويل المتوفر للمنظمات غير الحكومية، مع الشعور بأن الديمقراطية تتقدم وأن التركيز على مقاومة الفقر من قبل المساعدة التنموية الرسمية وقد انسحب العديد من المولين من الإقليم بأكمله. حتى معهد المجتمع المفتوح الذي يعتبر أهم ممول لجهود حقوق النساء والمعروف تاريخياً في هذا الإقليم يبدأ بسحب تمويله ببطء. وقد تأذت المنظمات النسائية بفراغ التمويل حيث أن العديد منها قد نشأ حديثا نسبياً بعد مؤتمر بكين في عام ١٩٩٥. وقد أثر هذا التحول على المنظمات النسائية إلى حد بعيد. وعلى الرغم من تطوير موارد بديلة ومخصصة إلا أن الأشخاص والناشطين الذين تمت مقابلتهم يشيرون إلى وجود فجوة واضحة في التمويل في عام ٢٠٠٥ وأنه من المتوقع أن يحصل الشيء نفسه في عام ٢٠٠٦. وهذه المعلومات ليست منعكسة في الجدول ١٩.

اعتاد مكتبنا أن يكون في الطابق الثالث ونحن الآن قد انتقلنا الى الطابق الأرضي، حيث أن أجرته رخيصة. وكان علينا أن نصرف معظم الموظفين من الخدمة ونجعلهم يتركون العمل. لقد عدنا إلى الخنادق وأنا خائف عندما أفكر بالمستقبل. حسناً كان من الواجب علينا توقع رحيل الممولين، ولكن من الذي فكر في أنهم سيغادرون بهذه السرعة؟ نحن نحتاج للبدء في طلب الموارد ومناقشة الاتحاد الأوربي EC. كيف يحدث ذلك إنهم يخصصون اقل من ٠،٠٥٪ من موازنتهم لحقوق النساء ومبادرات المساواة الجندرية؟ (ممثل عن منظمة حقوق النساء.)

ولأن التمويل غير مستقر بشكل كبير وهو عبارة عن أجزاء تمويل مجمعة لمشاريع صغيرة، يقول الناشطون بأن العديد من منظمات حقوق النساء في الإقليم غير مجهزة بشكل جيد وتعتمد على المتطوعين. وقد قالوا أنه بسبب عدم الاستقرار المالي فإنه من الصعب الاحتفاظ بالموظفين كما أن العديد منهم عليه أن يعمل بشكل جزئي وذلك للحصول على راتب منتظم. كما أنهم يمرون بمرحلة التطور المؤسساتي التي تعتبر غير مستقرة. كما أن بعض القادة يتذمرون من النقص في فرص بناء قدرات الموظفين وخاصة المتعلقة بكتابة مقترحات المشاريع واستمرار التمويل وهذا ضروري وأساسي للحصول على موارد للمنظمة.

نحتاج الى أن نبدأ بطلب الموارد ونناقش الاتحاد الأوربي. كيف يمكن تخصيص أقل من ٠،٠٥٪ من موازنتها لحقوق النساء والمساواة الجندرية

وقد قال العديد من ممثلي المنظمات النسوية من الذين تمت مقابلتهم بأنهم ينظرون إلى تمويل الاتحاد الأوربي كمورد محتمل بديل. الا ان إجراءات التقديم للحصول على تمويل هي معقدة وطويلة. وقد تم إحراز نجاح قليل في تحديد الوصول إلى تمويل الاتحاد الأوربي. إضافة إلى ذلك، فإن المتطلبات التي تضعها المجموعات والتي تشكل على الأقل ٢٠٪ يتم تمويلها من تمويل المجموعات نفسها لتمويل برنامج أو في بعض الآحيان يتشاركون بها مع المنظمة في أوربا الغربية وهي تشكل عقبات هائلة وهذا ما أشارت إليه دراسة اليوروستيب. كما أن الموازنة الأوربية المخصصة للتمويل النسائي هي صغيرة جداً وهي عرضة للتنافس العنيف إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن يتم الطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أو صندوق الأمم المتحدة للمرأة UNIFEM وهذا ما قاله أحد الذين تمت مقابلتهم من الإقليم المذكور.

وتحاول المنظمات النسائية متابعة إيجاد الموارد البديلة من المؤسسات الخيرية الخاصة والمشتركة ولكن بدون ضرائب بيئية أو عدالة اجتماعية تقليدية ودينية، وهي عادة محاطة بآليات منح بيروقراطية صعبة. أما التقدم فهو بطيء جداً. ويوجد دعم قليل من خلال الحكومات الوطنية والفرص التي يمكن أن تظهر حيث يمكن التلاعب فيها عادة أو إنها مجال للفساد. وقد أوضحت إحدى الناشطات هذه الحالة عندما قامت منظمتها بتقديم مقترح لتمويله حيث تقدم منها أحد أعضاء لجنة الاختيار طالباً منها رشوة كي يدعم عرضها.

أما البديل الحساس والهام الآخر فهو التمويل النسائي الذي نشأ في أوكرانيا وجمهورية السلوفاك، وجمهورية التشيك وبولونيا وأوكرانيا وصربيا، وبلغاريا. كانت البداية هامة فإن هذا التمويل يعمل على بناء البنية التحتية المؤسسية وسوف يأخذ سنوات عديدة لتطوير ثقافة المنح التي تبتعد عن الطابع الخيري للتمويل النسائي كي يصبح مورداً فعلياً محتملاً لتمويل جهود حقوق النساء.

وتعتبر المتاجرة في النساء معروفة بشكل واسع دولياً في إقليم رابطة الشعوب البريطانية والمستقلة CEE/CIS ويعتبر هذا العمل بالنسبة للعديد من المنظمات هو العمل الذي يتم دعمه في الإقليم. أما التمويل المقاوم للمتاجرة فهو هام جداً. ولسوء الحظ فإن معظم الأمور تركز على قضايا الهجرة والأمن وعادة ما تنتهي بتجريم الضحايا. أما تيارات التمويل فهي تركز على مساعدة الضحايا ويتم تنسيقها بشكل سيء. فمثلاً تعتبر ملاجئ ضحايا المتاجرة في بلدان غرب البلقان مجهزة بشكل جيد ولكنها خالية تقريبا، بينما ملاجئ العنف المنزلي فهي مزدحمة بشكل كبير، وتعمل ضمن موازنة ذات مبالغ ضئيلة أو أنها تغلق بسبب نقص التمويل. ويمكن أن يتم استخدام هذه الملاجئ لضحايا المتاجرة وتفعيلها كآليات توعية وتحذير مبكر لضحايا المتاجرة وأن تبدأ بطلب الدعم والمساعدة. وبهذه الطريقة فإن المبادرات الموجودة والحركات النسائية يمكن أن يتم تعزيزها لاستئصال جذور أسباب المتاجرة، مع إمكانية التوجه إلى قضايا العنف المبني على أساس جندري. و حسب رأي باربارا ليمانوسكا فإنه:

يجب أن ينظر الى البرامج المقاومة للمتاجرة على اساس مرئي كمقومات لتنمية أساسية في برامج الإجرام ومقاومة العنف المنفذة في الإقليم. ويجب أن يتم تقديم الدعم التنموي على المدى الطويل، ضمن برامج شاملة مع محاولة إيجاد حلول طويلة الأمد. أما الوقاية من المتاجرة (فيجب أن) يتم فهمها من خلال التوجه إلى الأسباب الأصلية في بلدان المنشأ وطلبات العمل والخدمات الرخيصة وغير المحمية لضحايا المتاجرة في بلدان المنشأ...

أما من حيث القضايا والنشاطات فهي على الأغلب ممولة في الإقليم، حيث أشار المسح إلى قضايا مثل الحقوق المدنية والسياسية والمشاركة، والعنف المبني على أساس جندري والحقوق الاقتصادية، أما جهود التحفيز والسياسة العامة ومعدلات أنشطة التكنولوجيا والاتصالات فهي تعتبر سهلة نسبياً. أما القضايا الصحية غير المرتبطة بمرض نقص المناعة المكتسب الإيدز HIV/Aids والحقوق الجنسية وحقوق LGBT المثليين فقد تبين أنه من الصعب تأمين تمويل لها.

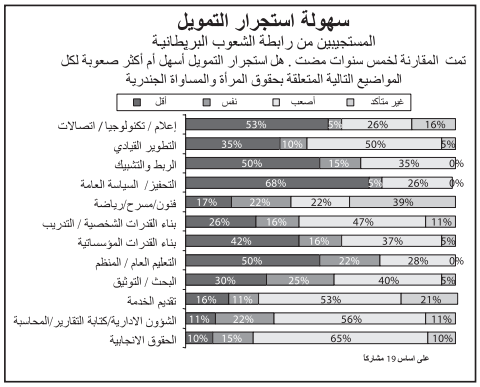

الجدول 20

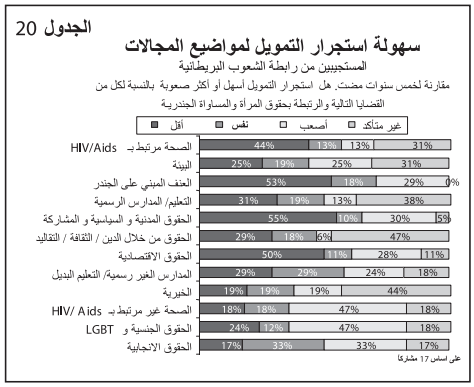

أميركا الشمالية وغرب أوروبا

أشار ٢٦٪ من الذين تمت مقابلتهم بأنهم قد مروا بتجربة مستويات التمويل المستقر خلال السنوات الخمس الماضية، كذلك أشار ٣٨٪ منهم إلى الانخفاض في مستويات التمويل و٣٣٪ أشاروا الى زيادة في التمويل أما ٤٪ فقد كانوا غير قادرين على الإجابة عن هذا السؤال. وبمقارنة هذا الإقليم بالأقاليم الأخرى فإن صورة هذا الإقليم هي أفضل من المعدل. كما نجد أيضاً أن هذا الإقليم يضم أعلى نسبة مئوية للمنظمات التي تفوق موازنتها ٥٠٠ك. وحيث أن عدداً قليلاً من المنظمات النسائية في غرب أوروبا قد اشترك في المسح، فإن الصورة مبنية بشكل أساسي على تجارب الولايات المتحدة الأميركية والمنظمات الموجودة في كندا.

يتم عادة ذكر أن الحكومات المحلية هي أعلى مصدر للدخل

وتاريخياً فإنه يوجد حوالي ستة ممولين أميركيين وممول أوروبي واحد، يدعمون جميعهم المنظمات النسائية في الولايات المتحدة الأميركية والعاملة دولياً. وقد بدأت الصورة تتغير في عام ١٩٩٨ حيث أصبحت الأموال المتوفرة أقل بالنسبة لهذه المجموعات وذلك بسبب مجموعة حقائق كثيرة. حيث تعتقد المنظمات النسائية في الولايات المتحدة الأميركية بأنها تشعر بأن خفض التمويل سببه هو أن الممولين قد أصبحوا يفضلون أكثر فأكثر المنظمات الموجودة في الجنوب العالمي، وكذلك لأن العديد من الممولين يقولون أنه قد حان الوقت لتغيير الموارد وجعلها بعيدة عن منطقة الأمم المتحدة والمنظمات الموجودة في الولايات المتحدة الأميركية والتي يسرت عمل الناشطين والتحفيز، وبشكل آخر أكبر حول الأمم المتحدة. كما مر البعض بتجربة الخسائر المفاجئة في التمويل، بينما كان البعض الآخر ناجحاً في توظيف أمواله في مشاريع مختلفة مع تطوير وتنمية موارد جديدة.

أما المؤسسات الكبيرة المستقلة والممولون الشخصيون فقد كانوا من أكثر مصادر الدخل المذكورة بشكل متكرر بالرغم من أنهما يظهران انخفاضاً طفيفاً مع الوقت. أما الحكومات المحلية فهي تذكر عادة أنها أعلى مورد للدخل. كما أن المؤسسات العائلية تزداد أهمية وكذلك مصادر التمويل الدينية. بينما بقي دعم القطاع المشترك والحكومة المحلية، والمساعدة التنموية على المستوى نفسه، أما دعم التمويل النسائي والمؤسسات العامة وتوليد الدخل فقد ازدادت تدريجياً. وبالمقارنة مع الأقاليم الأخرى فإننا نرى أعلى المستويات من توظيف الأموال في مشاريع مختلفة للحصول على موارد التمويل، مع تمويل يمتد على كافة القطاعات. وهذا يشير إلى مستوى معين من الاستدامة حيث أن المجموعات لا تعتمد بشكل كامل على التغيرات في قطاع تحويل واحد أو قطاعين.

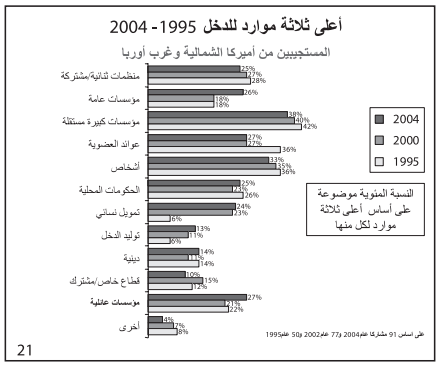

أما بالنسبة للمنظمات النسائية في غرب أوروبا فإن تمويلها يعتمد أساساً على موارد الدعم التنموي أو المؤسسات العامة. كما توجد خبرة محدودة جداً في مجال استجرار التمويل من الأشخاص أكثر من مصادر التمويل النسائي في الإقليم.

وقد تبين أن المنظمات التي تمت مقابلتها من أجل هذه الدراسة والتي بعض هذه المنظمات تعمل كشبكات كان لها خبرة مختلفة جداً في مجال استجرار التمويل من المنظمات الغير مشبكة. ويشعر البعض بأنها كشبكة دولية لديها وقت أسهل نسبياً في استجرار التمويل. أما الآخرون فيقولون بأنهم عملياً غير ممولين وأن اهتمامات المنافسة من أجل التمويل مع أعضاء موجودين بلدان في أخرى قد منعهم من اتخاذ إجراءات أساسية في مجال استجرار التمويل. وقد عبرت ممثلة إحدى المنظمات عن شعورها قائلة:

إنها المسؤولية القانونية أن تكون منظمة دولية - العديد من الممولين يتجهون إلى اللامركزية، وإلى تصغير حجم مكاتبهم الرئيسية بحيث تذهب معظم الأموال إلى البعثات والمهمات كما يتوفر تمويل قليل من أجل الشبكات الدولية.

وأخيراً فإنه يوجد اعتقاد بأن الدور الرئيسي للشبكات الدولية - حسب ما يصفه أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم - هو تقريب المجموعات المختلفة من بعضها البعض للتعلم من بعضها لبناء تحليلات واستراتيجيات حساسة - وهذا هو الشيء الذي يمكن أن يقوم بعض الممولين بدعمه.

يرغب الممولون بتمويل المنظمات العاملة في بلدان محددة ونتيجة لذلك فإننا نفقد اتساع أفق التفكير ورؤية ما يجري العالم.

ومن خلال توضيح دور وقيمة المنظمات الموجودة في الشمال، يُعتبر التركيز الدولي هاماً من قبل العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا الإقليم. وقد وصف أحدهم الدور على أنه وضع الأذن على الأرض بهدف معرفة ما يحدث نسبياً في سياسات وأنشطة الأمم المتحدة والحكومة الأميركية. وتستمر منظمات الأمم المتحدة في كونها الجزء المركزي لجدول الأعمال العالمي، ومن المهم تمويل بعض المؤسسات في نيويورك التي تستطيع اعتماد هذا العمل. مع ذلك فقد عبر أحد الذين تمت مقابلتهم عن اهتمامه بالشعور غير المرغوب به والمتنامي للأمم المتحدة والنتيجة السياسية المحتملة التي ستتبع التجربة الفاشلة لمؤتمر قمة الألفية.

وقد تم ذكر إحد التحديات من قبل بعض الممولين لمجموعات حقوق النساء من الذين تمت مقابلتهم وهو الروابط الوطنية المحدودة للعديد من المنظمات الموجودة في الولايات المتحدة الأميركية والناشطة في مجال حقوق النساء دولياً. وهذا التفكك هو تحدٍ يقف في وجه بناء حركات أقوى. وكذلك قضية الإجبار في نظر بعض الممولين الذين يرون المجموعات الدولية تعطي اهتماماً قليلاً للنساء المهمشات في بلادهن ذاتها. كذلك لاحظ بعض الذين تمت مقابلتهم بأن مصالح الممولين تزداد لتمويل الجهود التي تركز عليها الولايات المتحدة الأميركية، مما جعل بعض المنظمات في اميركا وخاصد العاملة دولياً بشكل تقليدي تعمل على التركيز على المنظمات المحلية.

أما في أوروبا الغربية فإن عدداً قليلاً من المنظمات النسائية تحول للعمل خارج أوروبا الغربية وأغلب هذه المنظمات تتواجد في بريطانيا، والبعض في بروكسل والقليل منها منتشرة في دول متفرقة في أوروبا الغربية. كما يوجد أيضاً انفصال بين المجموعات العاملة في بلدها وفي الإقليم وبين تلك العاملة في التنمية أو عالمياً ويبدو أن اجتماعات المنتدى الاقليمي الاجتماعي العالمي قد خلقت زخماً وتحركاً جديداً يهدف إلى إنشاء الروابط. ومؤخراً قامت منظمات النساء المهاجرة والتنمية بتنفيذ هذه الروابط. كما يوجد أيضاً تزايد في أعداد الشراكات مع المنظمات النسائية في بلدان رابطة إقليم الشعوب البريطانية CEE/CIS والبعض يتبع متطلبات تمويل الاتحاد الأوروبي.

يوجد انفصال بين المجموعة العاملة في بلادها واقليمها وبين المجموعات العاملة في التنمية

أما من حيث القضايا فلا يبدو وأنه يوجد قضية معينة هامة سهلة أو صعبة لاستجرار تمويل لها، بالرغم من أن الحقوق السياسية والعنف المبني على الأساس الجندري يمكن أن يتم تصنيفها ضمن القضايا التي يسهل الحصول على تمويل لها.

وتبدو أنشطة الإعلام/التكنولوجيا/الاتصالات وتنمية القيادة على أنها أنواع من الأنشطة يسهل تمويلها نسبياً.

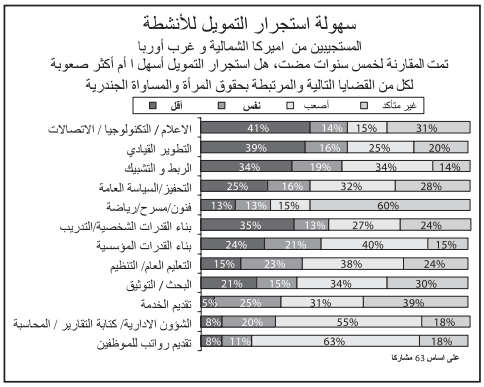

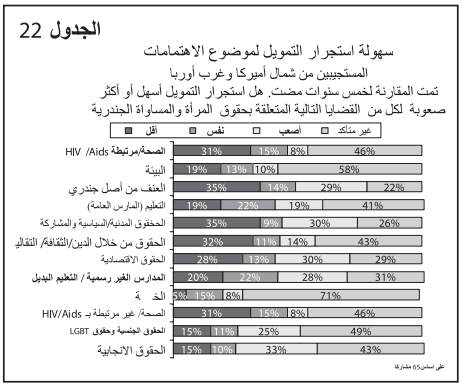

١ – تفاصيل أكثر حول نتائج المسح موجودة في المحلق ٤

٢ – بين ١٩٩٥ و٢٠٠٤ انخفضت القدرة والقوة الشرائية للدولار الأميركي محلياً حوالي ٢٠٪ بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. حيث هبط الدولار ٩٪ محلياً. بينما تختلف هذه النسبة في مناطق مختلفة من العالم ويجب اخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار عند دراسة اتجاه البيانات المعروضة في هذا التقرير. وهذا يوضح أيضاً الفرق بين الجدول ٣ والمبني على الانطباع العام، والجداول ٥ و ٦ المبنيين على التحليلات الحقيقية للموازنة.

٣ – يظهر تحليل حوالي ١٤٠٠ تمويل عالمي لمؤسسات نسائية خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٥ العينة نفسها

٤ – الفاريز، سونيا. ١٩٩٨، تحفيز مؤيّدي المساواة بين الرجل و المرأة. المنظّمات غير الحكومية المؤيّدة للمساواة بين الرجل و المرأة في اميركا اللاتينية. استرجاع ايار ١٩ – ٢٠٠٥ من موقع: http://mtholyoke.edu/acad/latam/schomburgmoreno/alvarez.html

٥ – اقتباس مأخوذ من المتاجرة بالبشر في جنوب شرق أوروبا، ٢٠٠٤ – تركز على الوقاية في ألبانيا، البوسنا والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، يوغوسلافيا المشكلة، جمهورية مقدونيا، مولدوفا، رومانيا، صربيا، الجبل الأسود واقليم كوسوفو المدار من قبل الأمم المتحدة. إعداد باربارا ليما نوسكا، صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف، مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة منظمة الأمن والتعاون في أوربا مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ٢٠٠٥ صفحة ٥٤–٥٥

٦ – مبنية على أساس الاتصال مع مارشا فريمان

الفصل العاشر

ما الذي تحتاجه المنظمات النسائية لكي تفكر في عمل شيء بشكل مختلف

استجرار التمويل... المهارات والمواقف

من المفيد التعرف على أن الممولين يسعون الى مشاريع وبرامج يمكنهم تمويلها وذلك بهدف جعلهم في مركز الثقة مع الهدف الذي يتطلعون إليه مع شركائهم.

توجد حاجة كبيرة ومتطلبات ضخمة للدعم في مجال استجرار التمويل وبناء مهارات كتابة مقترحات المشاريع. إضافة إلى ذلك فإن العديد من دعاة حقوق النساء يشعرون بأنهم لا يملكون المعلومات الضرورية والكافية والروابط والاتصالات اللازمة لاستجرار التمويل بشكل فعال. وعندما تم سؤالهم حول الخطأ الأكثر شيوعاً من قبل الساعين وراء المنح فقد اعترف ٣٠٪ ممن أجري عليهم المسح بأنهم يحتاجون إلى معلومات أفضل تتعلق باستراتيجيات استجرار التمويل وكذلك الحصول على مهارات أفضل لكتابة مقترحات المشاريع مع تخصيص وقت أطول لدراسة المانحين والحصول على أفضل استثمار من خلال الاتصالات وأن يكونوا أكثر توقعاً لتغيرات التمويل. كما أنهم قد لاحظوا أنه يجب أن تكون لديهم الجرأة على طلب مبالغ مالية أكبر مما يقومون به حالياً.

وفي الوقت نفسه أشارت العديد من النساء اللواتي شاركن في هذا البحث الى أنهن يناضلن من خلال علاقاتهن الشخصية بهدف استجرار التمويل بينما يرى البعض أن ذلك هو جزء أساسي من عملهن وهذه تعتبر فرصة للارتباط مع 'تحفيز المانح'، والبعض الآخر غير مرتاح لما يشعر به والذي يصفه بأنه عملية 'استجداء وطلب للأموال'. وهكذا فإنه إضافة إلى بناء القدرات في تعليم مهارة استجرار التمويل فإن المنظمات النسائية يجب أن تستثمر في **تطوير طرق تفكير مختلفة حول الأموال** وبذلك يصبحن أكثر اختصاصاً وارتياحاً عند إعداد وتقديم طلبات من أجل الحصول على دعم مالي لعملها.
ولوحظ أيضاً أن الأشخاص في العديد من البلدان في الاقاليم الشمالية يواجهون عوائق مستمرة في طلبات التمويل من المنظمات ومن 'القضايا' وهذا يعني أن المؤيدين للمساواة بين الرجل والمرأة في هذه المناطق هم أكثر معرفة بالطرق المختلفة وبأساليب استجرار التمويل. أما الناشطون في الاقاليم الجنوبية وفي وسط وشرق أوربا والاتحاد السوفياتي السابق فيقولون بأنهم يشعرون بأنهم في وضع غير مناسب لأن طلب التمويل لا يتم بشكل مكشوف أو مقبول في المحيط التابع لها. كما يشعر العديد بالتوجهات المختلفة وبطريقة التفكير بالأموال ودورها الأساسي في نجاح جهود حقوق النساء. ويعتبر استجرار التمويل جزءاً هاماً وحساساً لتحقيق حقوق النساء ومن المفيد معرفة أن الممولين يسعون خلف مشاريع وبرامج يمكن تمويلها والعمل على توجيهها والتقرب منها بهدف اقامة الشراكات مع كافة الأطراف، ومن الضروري التحدث عن الطريقة المناسبة لاجراء هذا التبديل وبنفس الوقت تطوير طرق للحصول على دعم من خلال استجرار التمويل إضافة إلى بناء القدرات وإيصالها إلى المجموعات التي تحتاجها بشكل أكبر.

إعادة التحدث عن سياسة استجرار التمويل والعلاقة مع المانحين من قبل كافة القطاعات

بما أن استجرار التمويل قد اصبح فنياً وشخصياً بشكل متزايد وهو أيضاً مصدر للمنافسة بين المجموعات وهو يشكل مظهراً سياسياً للعلاقة مع الممولين، تبرز الحاجة إلى التأكيد على أن المنظمات النسوية تحتاج الى تمويل خاص يهدف الى استدامة جهودها، ويجب أن تكون احتياجات العلاقة مع المانحين قضية سياسية بشكل صريح وموجودة على جدول أعمال حقوق النساء. أما قدرات المنظمات النسائية في المشاركة في حوار مع الممولين فيجب أن تكون من ضمن عمليات صناعة القرار ليس فقط بهدف تعريف الممولين بأوليات تمويلهم واستراتيجياتهم والعمل على وصولهم للموارد، بل من خلال تمثيل دورهم وموقعهم كلاعبين سياسيين في عمليات وعلاقات مختلفة.

الهوية وتوسيع الموارد الجديدة

تعتبر زيادة الجهود المشتركة لمعرفة المانحين المحتملين أسهل من ذي قبل ولكن توجد أهمية قصوى لصورة تمويل مقلص لوكالات المساعدة التنموية، أما أفضل دعم مستقر فهو من خلال المنظمات الكبيرة المستقلة والمنظمات الدولية غير الحكومية INGOs والمؤسسات العامة. ويوجد دروس يمكن تعلمها من الموارد الجديدة والبديلة كما أن المنظمات نفسها هي ثابتة ومسجلة. فمثلاً إذا كانت شروط المساعدة متغيرة وتدفع الكثير من المنظمات إلى قبول التمويل من حكوماتها الوطنية أو المحلية، فإنه من المفيد اكتشاف هذه التجارب بتفاصيلها. وما هي الظروف التي تعمل من خلالها؟

في إحدى المقابلات تم ذكر نماذج لمصارف اجتماعية أو اقتصاد اجتماعي يمكن أن تستخدم كبدائل محتملة. ويوجد أمثلة تتعلق بالشراكة بين المؤسسات المالية وقطاع المنظمات التطوعية – فمثلاً يقدم المصرف منتجات مادية مع نسب فوائد أقل من فوائد السوق بقليل، أما الفرق فيحول الى دعم القضية. هل باستطاعة المنظمات النسائية أن تستخدم مثل هذه النماذج؟ وهنا تبرز ضرورة القيام بأبحاث إضافية لكشف والفرص والمخاطر المحتملة في هذا المجال ومعرفتها.

يوجد اتفاق واسع يشير الى أن تسجيل المؤسسات الخيرية الخاصة. والمؤسسات العائلية والأشخاص هو أمر حساس جداً. بالرغم من ذلك فإن القليل من المنظمات النسائية لها بنيتها التحتية ومواردها الضرورية للاستثمار في تطوير أنواع من استراتيجيات استجرار التمويل، وفي هذا المجال يرى العديد أن الدور المحدد للتمويل النسائي ومجموعات حقوق النساء الكبيرة ذات المجال الاستثماري هو في تحديد وإنشاء موارد تمويل جديدة والتي يحتمل أن تفتح أبوابها لمنظمات أكثر للوصول إلى جميع أنواع الممولين.

الاستمرار مع موارد التمويل الموجودة واستثمار الحلفاء المحتملين

بينما نقوم باكتشاف موارد جديدة فإنه من المهم أيضاً للمنظمات النسائية أن تؤثر في حلفاء الممولين الموجودين بهدف توسيع دعمهم. وقد كان الموضوع العام للعديد من المقابلات هو الرغبة الكبيرة والشديدة في إيجاد مجالات للحوار السياسي مع الممولين في الدول الحليفة وذلك بهدف بناء تحليلات مشتركة واكتشاف جداول الأعمال العامة والأولويات. ويتطلب هذا النوع من الإستراتيجيات بناء علاقات مع الممولين وألا تكون هذه العلاقات، علاقات مادية فحسب، كما أنها قد تصل إلى عكس خطوط البرامج الطويلة الأمد والأولويات السياسية. كما أنها تشير إلى انفتاحها لتفهم الضغوط التي يواجهها الممولون وأين يمكن أن نتشارك في التحديات والمصالح. إن بناء تفاهم أكبر بين نطاق واسع من الممولين يعتبر طريقة هامة للبدء في التأثير في سياساتهم التنموية بينما يتم في الوقت نفسه بناء صورة الحركات النسائية.

وبهذا الصدد توجد حاجة ملحة إلى وضع أولويات، وتحديد الممولين وكذلك التعرف على الفرص الإستراتيجية مع فسح المجال للتغيير الحقيقي. ويجب أن يكون التركيز الاستراتيجي هو تأسيس حلفاء ولاعبين أساسيين ومؤثرين في مجتمع التمويل الأوسع للتمكن من بناء دور في نقل القطاع بأكمله. ومن المهم جعل الممولين مسؤولين والتأكيد على أن هذه التفاعلات ليست مجرد كلام إضافة الى ضمان التركيز على البرامج وأن حقوق النساء والمساواة الجندرية يجب أن يتم تمويلها بشكل جيد، وهذا يمكن القيام به بالتعاون مع المنظمات النسوية الموجودة ولا داعي لاختراع البارود.

> أظهرت التجارب السابقة لاستجرار التمويل التعاوني نتائج متفاوتة. وفي بعض الأمثلة فقد وضعت في الواقع مراقباً للأموال.

أين توجد ''وحدة'' استجرار التمويل في حركتنا وحركاتنا

يعتبر الاقتراح الذي يقول بأنه يجب أن يكون هناك وحدة متخصصة للحركات النسائية من أجل استجرار التمويل هو الاقتراح الذي حصلنا عليه من مقابلات معظم ممثلي المنظمات النسوية وهي غالباً مرتبطة بالتأكيد على أنه لن يتم العمل بدون القوى المحركة بين منظماتنا: ومع ذلك فإنه بالرغم من أن المنظمات النسائية ذات تنوع كبير ويمكن أن يوجد الكثير من العمل الذي لا تتم الموافقة عليه، لذا فإنه من المهم العمل سوية مع رؤية موحدة للحركة (الحركات)، وهذا يبين كيف ستتم تعبئة الموارد المالية الضرورية للوصول إلى هناك.

ومن جهة أخرى فإن عملية استجرار التمويل تبدو بوضوح على أنها لا تجري ضمن ميدان للعب، حيث يسود التقسيم الطبقي بين الشمال الجنوب، كما أن بعض الأشخاص والمجموعات لديها فرص أكثر من غيرها للسفر ومقابلة المانحين إما في مكاتبهم أو أثناء المؤتمرات. كما أن أولئك الذين يستطيعون مخاطبة الممولين بلغاتهم أو يستطيعون استخدام أحدث المصطلحات اللغوية في المقترحات الناجحة التي يقدمونها فهذا يعتبر ميزة. وتعتبر التجارب الماضية لاستجرار التمويل التعاوني ذات نتائج متفاوتة. وفي بعض الحالات فقد تم إيجاد مراقبين للأموال.

مع ذلك، فإن القوة بالأرقام لها اعتبار هام عندما يتعلق الأمر بالتأثير بالأولويات. كيف يمكن للمنظمات النسائية أن تبني تعاوناً أكبر بهدف إيجاد التعبئة التعاونية لتحديد طبيعة وحصة الفائدة من موارد التمويل الجديدة والموجودة في الأصل؟. تقتضي العديد من الأفكار الإستراتيجية المتعلقة بتفعيل التمويل ضرورة وجود مجموعة صغيرة من الناشطين في مجال حقوق النساء يمكن أن تعمل لتستفيد منها مجموعة أكبر من المنظمات.

كيف يمكن تحديد العمل ومع من، وبشكل خاص على المستوى الإقليمي، وذلك لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الممولين. كذلك فإن الفائدة والمهارة في استجرار التمويل تساعد على توسيع الفائدة على نطاق واسع من المنظمات. وقد قالت بعض المنظمات التي تمت مقابلتها أنه بسبب حصولها على ارتباطات دولية قوية فإنها لا تسعى جاهدة للحصول على تمويل ممولين يركزون على المستوى الوطني والمحلي لتجنب التنافس مع المجموعات المحلية. ويعتقد البعض بأنه إذا كان المستقبل سيكون في صورة ممولين صغار وأشخاص، فإن المنظمات النسائية ستحتاج إلى مساعدة بعضها البعض من خلال بناء العلاقات – تفعيل أموال لمنظمات أخرى، وفتح الأبواب

للناس أو حتى تمثيل دور في الحملة العالمية الجديدة، مع العمل والبناء من خلال التجارب والتعلم، مثال على ذلك التمويل العالمي للمرأة. ويبدو متشابهاً أن التمويل النسائي يجب أن يركز على المدى الممكن لاستجرار التمويل من الأشخاص، المؤسسات العائلية، أو المصادر والموارد الأخرى، والتي لا تصل إليها معظم مجموعات حقوق النساء. وهذا يفتح فرصاً أكبر للمنظمات النسائية للوصول إلى مؤسسات ذات استقلال أكبر وكذلك إلى إدماج موارد التمويل.

كما ركز أحد الذين تمت مقابلتهم بأنه كي تستطيع جهود استجرار التمويل أن تعمل فإن ذلك يتطلب عملية منظمة بدقة وإلا فإنها ستنزل إلى 'قوة الذين يستطيع الحصول على أمكنة ومناصب معينة، والذين ننطق باسمهم... إنها بناء لإمبراطورية'. وبشكل عام فإن الاهتمام الرئيسي هو الأبعاد 'الأخلاقية' حول كيفية استخدام الوصول إلى فرص التمويل. كما تعتبر الحاجة إلى وجود الحلفاء الأقوياء و المواثيق السياسية بين المنظمات النسائية ضرورية من أجل بيان المسؤوليات المشتركة والالتزامات للتأكيد على أن أولئك الذين يستطيعون الوصول إلى التمويل فهم يمثلون جدول أعمال أوسع من المنظمة لوحدها. ويتطلب استجرار التمويل التعاوني أيضاً الموافقة الجماعية حول التنمية والتطوير ومضامين واضحة لجدول الأعمال – ماذا يقصد بالسعي وراء التمويل؟ هذا ما سأله أحد الذين تمت مقابلتهم، أي جدول أعمال سنأخذ إلى المولين؟ هل هو بكين + ٥٠؟

مراجعة الاستراتيجيات:

نحن نحتاج لمراجعة أنفسنا وإعادتها لمسارها قبل وضع المولين على المسار. يجب أن يتم فتح حوار داخلي جدي مع ضرورة وجود الإدارة الداخلية. ممثل عن إحدى المنظمات النسوية.

قام العديد من الأشخاص من المنظمات النسائية من الذين تمت مقابلتهم وكذلك من الوكالات الممولة بطرح أسئلة حساسة وهامة متعلقة باستراتيجيات المجموعات التي يتم استخدامها في برامجهم، اتصالاتهم، أنشطة التحفيز أو جهود بناء القدرات التابعة لهم وكيف تؤدي إلى إيصالهم إلى التمويل. وفيما يلي نقاط ومناطق رئيسية ذكرها الأشخاص حيث أنها تحتاج إلى تطوير أكثر:
التأثير في مناقشات عامة وتشكيل الرأي العام: ذكر العديد من المستجيبين في المقابلة بأن المنظمات النسائية تحتاج إلى وضع نفسها بشكل مختلف في نظر العامة مع العمل على بناء مصداقية أكبر.

> **نحن نحتاج لبناء مصداقية لكل الحركة، وأن نضع أنفسنا في مرأى كل الناس، ليس فقط كنساء... وليس فقط كضحايا لقضية والتوجه لمجموعة كبيرة، نحن نحتاج إلى إجراء تغييرات في المفاهيم. لقد كان نجاح مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان نجاحاً باهراً لأننا أردنا أن يكون هذا النجاح وقد حصلنا عليه. كما أن الأموال لن تركض وراءنا إن لم نعمل سوية مع بعضنا البعض. نحن نحتاج إلى حلول جديدة وقضايا جديدة وأن نعمل على ربط المحلي بالعالمي والعكس بالعكس. يجب أن نفكر بدون توقف ونعرف ما إذا كانت كل التفاصيل تسير وتقود العمل بشكل جيد، كما يجب أن نتعرف على الفرص الإستراتيجية ونحددها، بالاضافة الى التعرف على الفرص الملائمة والثغرات. فمثلاً إنشاء فريق يعمل لوقت كامل يقوم على تطوير مقترحات تدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة ويضع مقترحات واقعية يمكن تحقيقها واستخدامها في البحث. إن الطريق الصحيح مفتوح لإعطاء إجابات، وذلك يعتبر تحدياً كبيراً يستحق التفكير... نحن بحاجة إلى تصورات أفضل في المرحلة القادمة.**

بناء وسائل الربط بين المستويات المختلفة: على الرغم من أن العديد من المنظمات النسائية قد نمت وأصبحت محترفة، إلا أنه يوجد انفصال غير واضح في الاتصال بين المنظمات غير الحكومية NGOs وبين تلك التي تقوم بدور الوسيط وأيضاً بين البنية التحتية ومنظمات النساء واهتماماتها وقضاياها. وقد ميز بعض الذين تمت مقابلتهم جزئياً هذا الدعم القوي المقدم من المولين من أجل التحفيز والذي ركز في كثير من الحالات على التغيير السياسي دون الاهتمام ببناء قدرات واسعة للمطالبة بحقوق النساء. وقد أدى ذلك إلى ترك العديد من الداعين السياسيين الأقوياء غير مرتبطين بالقضايا المحلية والمنظمات.

نحن نحتاج لبناء مصداقية لكل الحركة، وأن نضع أنفسنا في مرأى كل الناس، ليس فقط كنساء

> **يناقش البعض أن الامتياز الذي قدم للمولين من أجل تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية NGOS للتحفيز لمؤتمرات قمم الأمم المتحدة... أدت إلى إهمال العديد من المحترفين الداعين للمساواة بين الرجل والمرأة لعملهم الأساسي... حتى عندما يكون تركيز العديد من أنشطة الأمم المتحدة UN التي ترعاها المنظمات غير الحكومية NGOS التي تشترك في العديد من أشكال التواصل مع البنى التحتية والمجموعات النسائية وغيرها من اللاعبين الآخرين... كما أن العديد من النساء اللواتي قد تكلمنا معهن أشرن إلى أن الجهود الفنية التي تؤثر في النصوص تعترض في بعض الأحيان الجهود لاستخدام عمليات الأمم المتحدة على أساس استجرار الشعور والإدراك و الذريعة التعليمية'.**

وفي الوقت نفسه فإن الفكرة هي ليست في تقييم نوع واحد من الجهود مرة أخرى – والتي عادة ما تؤدي إلى الإفراط في التبسيط وإلى الانقسام الواضح بين الأساسي والحليف – ولكنها أيضاً تعمل على وصل الروابط المنسجمة بين المنظمات التي تعمل على مستويات مختلفة بحيث تعكس الاستراتيجيات توجهات أكثر قوة للتغير، كما أنه يوجد آليات واضحة في المكان الصحيح للتأكيد على المساءلة والشفافية بين المجموعات السياسية ذاتها.

تعزيز دور القيادة والمنظمات: أشار العديد من الذين تمت مقابلتهم إلى أنهم شعروا بأهمية الحاجة القوية لفتح حوار أكثر صراحة بين مجموعات حقوق النساء حول القضايا الهامة المتعلقة بالقيادة والتنظيم للمنظمات. وقد أجاب القادة الموجودون بأنهم يحتاجون إلى حيز أكبر للرد على الانتقاد وتقييم أساليب قيادتهم وماهو مدى تناسبها، وكذلك مرحلة حياة وأهداف منظماتهم. أما العديد من القادة الشباب فقد قالوا بأنهم يحاولون تطوير بدائل لنماذج هياكل مؤسساتية، ويقولون بأنهم يناضلون ويكافحون للحصول على اعتراف الحكومة وتقدير جهودهم. كما تحدث العديد من الناشطين عن الحاجة الكبيرة والماسة لبناء القدرات على مستويات عديدة. وقد تساءل بعض الذين تمت مقابلتهم عما إذا كانت حركات حقوق النساء في وضع تستطيع فيه التوافق مع التوقعات العالية التي وضعتها. كما وجدت أيضاً العديد من المنظمات حول جدول أعمال سياسي مشترك.

إعادة التفكير بهيكل حركتنا: لقد ركز العديد من الذين تمت مقابلتهم على إجراء مراجعة متتالية للنموذج الشامل للمنظمة غير الحكومية NGO مع اكتشاف طرق جديدة للبناء الهيكلي والمؤسساتي لمنظمات حقوق النساء. وبذلك يستطيعون استخدام النفوذ ضد التوجهات نحو البيروقراطية والتقنية. وقد اختلفت الاقتراحات من إغلاق المنظمات التي مر عليها الزمن إلى الإدماج المؤسساتي والتغيرات في القيادة والبدء في القيام بمبادرات جديدة. وقد أراد العديد من الأشخاص أن يفسح لهم مجال من الوقت ليستطيعوا من خلاله تقرير أي نوع من الهيكليات يمكن أن يجعل حركات الداعين إلى المساواة بين الرجل والمرأة تنمو وتصبح مستقلة وذات أساس مالي بهدف الاستدامة الكاملة للبنى التحتية والمنظماتية وبدون متطلبات كثيرة. بينما شعر بعض المستجيبين بأن الحركة تحتاج إلى وجود نية وعزم في إيجاد البنية التحتية، المجموعات المنظمة ذاتياً وانتشارها. أما الآخرون فقد قالوا بأنهم يريدون أن يروا المرساة، التأثير المنظماتي، والأسماء الإعتيادية وهذا ما قامت به منظمة العفو العام الدولية التي تدعو إلى دمج حقوق الإنسان وغرينبيس من أجل البيئة. كما لاحظ كل من المنظمات النسائية والمولين أن نقاط القوة المحتملة و مخاطر التحالف وإنشاء حركة أو حركات نسائية عملاقة يمكن أن يعطي احتمالاً لوجود مصداقية أكثر للحركة بشكل شامل وإلى التقدم في جداول أعمال حقوق النساء بشكل أكبر.

قبول تحدي التقويم

الواقع هو أن عملنا معقد ومتعلق بعلاقات السلطة والقوى

يتفق المولون مع المنظمات النسائية على أن التقويم يعتبر هاماً وحساساً – وهو التعلم من العمل الذي تم تنفيذه، وتحسين الاستراتيجيات وتوليد نظريات معمقة وواضحة بهدف التغيير. غير انه يوجد إحباط كبير من نقطتين: الأولى في التحفظات والقيود على العديد من التوجهات التقليدية المألوفة، أما الثانية فهي التقويم الذي يعطي تبصراً ضئيلاً لعمليات الانتقال بحيث يشترك فيه العديد من الناشطين في مجال حقوق النساء.

أحب أن أرى بعض آليات التويم الممتعة، الفعالة والحقيقية والتي هي ليست فقط... لاسترضاء المولين ولكنها في الحقيقة طرق هامة للتفكير إذا كنا نقوم بعمل كل شيء على أفضل وجه.

كما يوجد نقد واسع من المنظمات النسائية حول أطر عمل التقويم المفروضة عليها من قبل المولين وطلب مؤشرات قياس النجاح والتقدم وذلك خلال فترات قصيرة من الزمن، مع التعرف الضئيل على طبيعة ما لا يمكن قياسه وربط العديد من التغييرات في عمليات التقدم هذه.

بالطبع، فإن هذا يعتبر جذباً للقيم من عالم الشركات والأعمال... إنه من الصعب المطالبة بالمفخرة على الإنجازات، فنحن نسهم في عمليات التقدم. وإذا أردنا أن نكون صادقين ومخلصين حول كيف يمكن النظر إلى هذه الأشياء فإن التقويم على أساس النتائج لن ينجح إلا إذا أصبح لدي موقف فخم وطنان بشكل كامل، وأن أقول هذا هو عملي... ونحن نعرف بأن ذلك سخيف ومضحك... فهم يريدون أن يروا تمكين المرأة يتحقق في سنة. (ممثل عن منظمة نسائية.)

بالرغم من ذلك فإن بعض المولين يقولون أيضاً بأنه فاتهم رؤية مناقشة أكثر دقة حول تقويم المنظمات النسائية وكيف تعمل. كما قال أحدهم بأن العديد من الممنوحين الذين تعمل معهم يستخدمون مؤشرات ضمنية جافة من خلال تقديم تقرير رقمي لا يعطي حقائق تفسيرية أو تقويم معمق.

وقد وافق الطرفان على أن الاستثمار في تطوير توجيهات بديلة للتقويم ويعكس بشكل أكثر دقة للآليات المحركة المعقدة التي تشكل تحقيق حقوق النساء. كما أن التحرك إلى ما وراء أطر العمل الصلبة والمنطقية يعتبر ضرورياً جداً. وقد لاحظ أحد المولين التحدي الموروث مع تقويم عمل وجهود المنظمات النسائية.

أنا غير متأكد إذا كانت المنظمات النسائية فعالة وما هو مدى هذه الفاعلية. ما أعرفه هو أنها تقوم بأعمال سياسية لا تتناسب مع توجه حكومة الفنيين من حيث النتائج التي يمكن قياسها خلال فترة زمنية قصيرة. ومن الصعب تقويم أثر عملها لأنه سياسي، ومعقد. وإذا قمنا بقياس العمل فإننا لن نكون عادلين ومنصفين من الجهة الفنية. ويحتاج الناس إلى تحويل الأشياء إلى نتائج واقعية ملموسة وهم قد ملوا من الحديث حول علاقات القوى المعقدة. بالرغم من ذلك فإن عملنا في الواقع هو معقد ومتعلق بعلاقات القوي.

الدخول في مناقشة الدمج الجندري وإعادة تشكيلها

بالرغم من أن الدمج الجندري كان سياسة ناجحة تمت محاربتها بشدة وهي لصالح العديد من الداعين لحقوق النساء في العديد من المنظمات، فقر كان لتطبيقه نتائج كئيبة. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الداعين إلى المساواة بين الرجل والمرأة يرفضون جدول أعمال الدمج بالكامل حيث ينظر إليه على أنه محدد للتطبيق العملي. أما الآخرون فما زالوا يحاولون الإصلاح من الداخل ويقولون إنه يوجد فرص هامة لعمل ذلك.

كما أن العديد من الممولين، وخاصة أولئك الذين كانوا في وقت ما قادة لالمنظمات النسائية والمساواة الجندرية يتساءلون حول توجههم للدمج الجندري. وقد اقترح أحد الذين تمت مقابلتهم بأن ز نتصل معهم ونشاركهم في تفحصهم واكتشافهم وأن نكون خبراءهم ونقدم لهم الأفكار والبدائل. بالرغم من ذلك وبينما يوجد مجال معقول للمشاركة في هذه المناقشات، فإنه من المهم أن نكون انتقائيين ونركز على قدرة الممولين الأساسيين والذين يستطيعون التأثير على الآخرين.

وكما اقترحت جوانا ساندلر من صندوق الأمم المتحدة للمرأة UNIFEM يمكن تجنب أخطار الدمج الجندري من خلال[٢]:

- الانتقال بعيداً عن التدريب، الأدوات وتطوير السياسات، ووضع أنظمة المساءلة في الموضع الصحيح . نحن نحتاج إلى الافلات من عقوبة الدمج الجندري المشوه،

- توليد انتباه واهتمام أكبر، ودعم بناء قدرات المساءلة في مجال حقوق الإنسان والنساء، باستخدام اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء السيدا وCEDAW والاتفاقيات الإقليمية بهدف إنهاء التمييز ضد النساء

- التأكيد على أهمية إيجاد موارد أكثر للمنظمات النسائية وبناء منظمات قوية مستدامة وشبكات للدفاع عن حقوق النساء.

وعلى المدى الطويل يعتقد ممثلو الهيئات المانحة والمنظمات النسوية بأنه يجب أن يتم استبدال مفهوم الدمج الجندري ليحل محل المفهوم المظلم ولكن ذلك يجب أن يحمل معنى التحول إلى العدالة الاجتماعية وجدول أعمال حقوق النساء.

١ - لفالريز، سونياي: (١٩٩٨) المؤيدين لدعاة المساواة بين الرجل والمرأة: المنظمة غير الحكومية NGO لدعاة المساواة في أمريكا اللاتينية بوم Boom استرجعت في أيار ٢٠٠٥ -من الموقع http://www.mtholyoke.edu/acad/latam/schomburgmoreno/alvarez.html

٢ - جوانا ساندلر مقتبسة من الدمج الجندري، هل يمكن أن يفيد في جهود حقوق النساء؟ طبعت من قبل AWID 2004 الصفحة ١٠.

الفصل الحادي عشر

الخاتمة

حاول هذا التقرير أن يعرض ويحلل توجهات تمويل المنظمات النسائية في كافة أنحاء العالم منذ انعقاد المؤتمر العالمي للمرأة في عام ١٩٩٥، وذلك بهدف تحديد أساليب وطرق زيادة الوصول إلى مبالغ التمويل اللازمة لأعمال حقوق النساء الهامة. أما النتائج فقد كانت مبنية على أساس ٨٠ مقابلة شخصية مع المنظمات المانحة والمجموعات النسائية في كافة أنحاء العالم، هذا إضافة إلى المراجعة الواسعة والشاملة للوثيقة الثانوية.

كما أشار هذا التقرير بوضوح إلى الإدراك العام لانتهاكات حقوق النساء دولياً التي من المتوقع أن يزداد، لكن تمويل المنظمات التي تعمل على ضمان هذه الحقوق لم يتم. كما أن العديد من المجموعات هي في وضع البقاء وتقاوم لمحاولة التكيف مع الصورة الجديدة للتمويل، وبالأخص نتيجة للتغيرات في المساعدات التنموية وكذلك نتيجة لخفض التمويل من قبل المؤسسات المانحة الكبيرة المستقلة. إضافة إلى ذلك فإن المسح الذي قمنا به قد سلط الضوء على آليات محركة أساسية أخرى:

- أشارت تقارير معظم المجموعات النسائية أن موازنتها السنوية في عام ٢٠٠٤ كانت دون ١٠٠,٠٠٠ دولار، وهذا يشير الى أن المنظمات النسائية تقوم بأداء الكثير من الأعمال بموارد قليلة جداً

- أما المجموعات ذات الموازنة الأقل فلم يكن باستطاعتها زيادة تمويلها أو حتى تقليص موازنتها. وعلى ما يبدو فقد استطاعت بعض المجموعات الصغيرة التي تبلغ موازنتها أكثر من مليون دولار أن تزيد موازنتها خلال السنوات العشر الماضية.

- على منظمات حقوق النساء أن تقوم باستثمار وقت أكبر وموارد أكثر في استجرار التمويل أكثر مما مضى، وبذلك فإن الذين يمكنهم القيام بذلك يمكن أن يحصلوا على التمويل، أما التمويل فهو موجود بشكل أسهل من ذي قبل للأعمال المتعلقة بمرض نقص المناعة المكتسبة -HIV/Aids الايدز وكذلك قضايا العنف ضد النساء. أما إيجاد التمويل لقضايا تتعلق بالحقوق الجنسية والانجابية فإنه يعتبر أمراً صعباً

- إضافة إلى ذلك فإن التمويل المركزي للرواتب والإدارة قد أصبح أكثر حيرة.

- بينما تواجه منظمات حقوق النساء في كافة الأقاليم تحديات تمويل خطيرة فإن هذه المجموعات في وسط وشرق أوربا وكذلك في أميركا اللاتينية لديها فرص أقل للتمويل.

كما بحث هذا التقرير بشكل معمق أسباب انخفاض التمويل أو بقائه مستقراً بالنسبة لحقوق النساء، وذلك من خلال استكشاف ستة قطاعات تمويلية والمجالات التي تؤثر في دعمها. كما قام التقرير بتحليل بعض التوجهات التالية:

- المساعدة التنموية وتمويل مؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف التي أصبح من الصعب وصول منظمات حقوق النساء إليها بشكل متزايد وذلك نتيجة للدمج الجندري ونماذج المساعدة الجديدة.

- اعترفت العديد من المنظمات الممولة الكبيرة المستقلة بأن الجندر ليس رائجاً أو على الموضة الآن. وعندما يصطدم الكثيرون بتضارب الأسهم وهبوطها فإن تمويل حقوق النساء يتأثر و يهبط أيضاً.

- تضاؤل التزام العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعتبر ذات تأثير، حيث أنها كانت تقوم بدعم المجموعات النسائية من خلال عمليات بكين، وقد اعترفت بأنها أضاعت الكثير من اهتمامها الواضح بالمساواة الجندرية.

- يتزايد في الوقت الحالي بروز التمويل النسائي على صورة التمويل الدولي وقد أصبح مصدراً هاماً للمجموعات النسائية بالرغم من صغر حجم المنح التي تقدمها.

- كما أن المنظمات التعاونية ومنظمات القطاع الخاص قد أصبحت أكثر انتشاراً خلال السنوات العشر الماضية، ويبدو أن الاهتمام بها سيتزايد.

- في الحقيقة يعتبر كل من التمويل العائلي الخاص والافراد موارد هامة جداً يجب أن يتم أخذها بالاعتبار ، ولكنها صعبة المتابعة من قبل معظم منظمات حقوق النساء.

كما خلص هذا التقرير الى نتيجة مفادها أن العديد من المنظمات النسائية تقوم بعمل هام جداً لضمان حقوق المرأة وحمايتها على أرض الواقع. وهي تتحدى بشكل لا يمكن تصديقه لأن استمرارها يعتبر مغامرة.

كما نستنتج أيضاً حدوث الانتقال الهام الذي يشير الى بوارق أمل. كذلك فإن العديد من الحكومات قد أصبحت تعيد النظر في سياساتها المتعلقة بالمساواة الجندرية وكيف يمكنها أن تؤكد بالشكل الأمثل على أن الدمج الجندري يبقى استراتيجية ذات مسارين: أهمهما إدماج أولويات المساواة الجندرية من خلال السياسات والبرامج. كما يجب أيضاً أن يتم إيجاد استراتيجية تدعم حقوق النساء بشكل خاص. كما أن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية INGOs قد بدأت بإعادة موضوع الجندر (النوع الإجتماعي) على طاولتها وهي مستعدة للتحدث عنه على أنه هدف لدعم الحركات النسائية على أرض الواقع، وبنفس الطريقة يجب تحديد موارد جديدة. كذلك فإن العديد من الداعمين لحقوق النساء يسعون الى إيجاد طرق للتأكيد على أن الحركات النسائية في كافة أنحاء العالم لم تستطع الوصول الى موارد مالية جديدة.

كما استطاع البحث أن يجعلنا نقوم بتطوير سلسلة من المقترحات من خلال التشاور مع القادة، صانعي السياسات والناشطين في جميع أنحاء العالم وذلك في ما يتعلق بالوصول الى الدعم الافضل والتأكيد على شرعية وقانونية منظمات وحركات حقوق النساء. وفي الحقيقة فإن هذا المشروع لا ينتهي بهذا التقرير... ولكن عوضاً عن ذلك فإننا خلال عام ٢٠٠٦ وما بعده سنقوم بـ:

- توزيع ونشر نتائج هذا التقرير على أوسع وأبعد ما نستطيع، مع وضعه بين أيدي المنظمات النسائية ليكون باستطاعتها تفعيل موارد مالية أكثر للقيام بعملها ولكي تؤثر بشكل إيجابي في مجتمع المانحين لزيادة تمويلها،

- العمل مباشرة مع منظمة حقوق النساء في التنمية AWID والتي تسمى بـ (فند هير) - أي قم بتمويلها - إضافة الى مراقبة أموال حقوق المرأة والتي ستقوم بتتبع وتحليل توجهات التمويل شكل مستمر، وفي النهاية،

- العمل دولياً مع المنظمات النسائية للإمساك بالتحديات الأساسية داخل حركتنا ومعرفة كيفية التعامل مع الآليات المحركة لعلاقات الأموال والسلطة بيننا. وهذا يعني إيجاد طرق جديدة للمشاركة في الموارد عبر حركتنا. هذا إضافة الى توسيع المعارف حول كيفية استجرار التمويل بشكل أفضل، وستحتاج الحركات النسائية الى التحول من ثقافة التنافس ضمن الندرة الى أشكال جديدة لحركة البناء المتعلق بالأموال. وهذا يعني أننا نستطيع أن نقوم بتجهيز الموارد بشكل فعال ومسؤول يرتكز على الاستدامة وذلك بهدف ابراز صوتنا الجماعي وتعزيز أثرنا الإيجابي لحياة النساء عالمياً.

- للحصول على معلومات جديدة حول هذه المبادرة يرجى التوجه الى موقع منظمة النساء في التنمية: www.awid.org

الملحق ١

مسرد

المسؤولية/المساءلة: وهي أشكال وهياكل لعلاقات[١] ومسؤوليات بين الناس الذين يعملون مع بعضهم البعض في منظمات/حركات، وبين المنظمة/الحركة كوحدة كاملة ومع الآخرين ويعتبر: مسؤول قانونياً للاستدعاء للمحاسبة بشروط ودعاوى قانونية، أخلاقية[٢] وجعل أنفسنا مسؤولين عن النساء الذين نعمل من أجلهن ومعهن، وفي ممارستنا وسعينا للوصول إلى المساواة والتضمين[٣].

المجتمع المدني: وهو مجال المنظمة الاجتماعي والمحادثات التي تحدث خارج التحكم المباشر للدولة أو أي سلطة أخرى. يقوم المجتمع المدني بإنجاز واستكمال الحوار والتفاعلات ومعرفة وجهات النظر السياسية والمجموعات التي تعمل من خلالها للوصول الى فهم مصالحها ومصالح المجموعات الأخرى و الدولة. ويتضمن المجتمع المدني وجود منظمات تطوعية، منظمات صداقة، شبكات، مجموعات دينية، صحف مستقلة وما يشبه ذلك[٤].

المنح: وهو تمويل مخصص للاحتفاظ به بشكل دائم ويستثمر لتوفير دخل مستمر ومستدام للمنظمة. وتحتاج المنظمات إلى ابتكار الموجودات المالية الدائمة للمنظمة وتوسيعها ودعمها.

الدعوة الى المساواة بين الجنسين: تعتبر حركات الدعوة إلى المساواة بين الجنسين حركات سياسية مبنية على أساس العدالة. كما أنها تعتبر نظرية سياسية وممارسة مرتبطة مع النساء اللواتي، بعد تحليل واقعهن، يصبحن أكثر إدراكاً للتمييز الذي يواجهنه ويقرر تنظيم أنفسهن لإبادة هذا التمييز وتغيير المجتمع. كما تعتبر الدعوة إلى المساواة بين الجنسين فلسفة حكومية حركة اجتماعية في الوقت نفسه[٥].

حركات المساواة بين الجنسين: هي حركات اجتماعية وسياسية مبنية على أساس تحفيز الوعي والشعور بأن النساء (كمنظمة تعاونية بشرية) هن مضطهدات، ومستغلات ويسيطر عليهن الحكم الأبوي في مراحله التاريخية المتعددة. وبهذا فإن الحركات الداعية للمساواة بين الجنسين لا تقوم فقط بالنضال من أجل حصول النساء على حقوقها ولكنها أيضاً تناقش وتستفسر من منظور جديد كل هياكل القوة بما فيها الجندر كقوة هيكلية (لكن لم يتم تخصيصها فقط لهذا السبب.[٦]) وتتشكل الحركات الداعية إلى المساواة بين الجنسين من تيارات مختلفة ومتنوعة من حيث المجالات المتعلقة بالمنظمات والتنظيم وكذلك من حيث المصالح الموضوعية والسياسية[٧].

المنظمات الداعية للمساواة بين الجنسين: هي مجموعات من الناس يعملون مع بعضهم البعض للوصول الى هدف موحد وإنجازه، وهم بصراحة يعتبرون أنفسهم دعاة للمساواة بين الجنسين ويعتنقون فكرة وجود جداول أعمال واسعة تدعو إلى المساواة بين الجنسين وتربط نفسها ببعض التراكيب والتعبيرات المخصصة لحركة المساواة بين الجنسين.

المؤسسات الخيرية: يعتبر مصدر كلمة الخير يونانياً ويقصد به 'الحب للبشر' وتحل هذه المؤسسات محل مؤسسات تعزيز الرفاه للبشرية من خلال التبرع بالوقت، الأموال والموارد الأخرى من أجل رفاه الآخرين خارج نطاق العائلة وشبكات القرابة والنسب. ويوجد في المؤسسات الخيرية تقاليد متنوعة للتطوع والعطاء الخيري، وكذلك يوجد مفاهيم التكافل والتضامن مع الأشخاص الأقل حظاً، وهذه المنظمات موجودة في كافة أنحاء العالم. كانت المؤسسات الخيرية تستخدم في البدء للتحدث عن الأشخاص الأغنياء الذين يعطون الأشخاص من فئة الموارد القليلة، أما في العقود الأخيرة فإن هذا التركيب قد اكتسب معنى أوسع بشكل كبير وتضمن أنشطة منح وعطاء الأغنياء للمواطنين بشكل عام.

الحركات الاجتماعية: هي حركات تعاونية منظمة تشكل تحدياً مستديماً وغير منظمٍ للسلطات والقوى وقوة المعتقدات الثقافية والممارسات[٨]. ويناقش البعض على أنها مجموعة من الآراء والمعتقدات للسكان الذين يمثلون ويمتلكون خيارات تغيير بعض العناصر في الهياكل الاجتماعية و/أو التقسيم الاجتماعي[٩].

المنظمات النسائية: وهي عبارة عن مجموعة من الأشخاص يعملون مع بعضهم البعض للوصول إلى إحراز هدف مشترك وهو تحسين حالة النساء أو وضعهن. كما يمكن أن يتشاركوا/كن بالأهداف العامة مع منظمات المساواة بين الجنسين، ولكنها يمكن أن لا تدعو بالتحديد للمساواة بين الجنسين. كما أن المنظمات النسائية متنوعة ومختلفة من حيث البناء الهيكلي والأشخاص العاملين فيها والقضايا التي يتم التركيز عليها وكذلك على شروط مواقعها السياسية والأيديولوجية.

الحركات النسائية: يشير التعبير الى مجموعة من الأشخاص يتصرفون بطريقة شخصية وكذلك منظمات أو مجموعات تعمل على تحسين العناصر المختلفة لإخضاع

الجندر على أساس الجنس (...) وفي بعض الأقسام فإن (الحركات النسائية) يمكن لبعضها ألا يتوافق مع البعض الآخر، كما أن بعضها يضع مجموعة أولويات مختلفة، والبعض حسب الاتجاه العام كما يمكن أن يكون الأشخاص أو المجموعات في وضع السبات خلال فترات معينة. و يعرف بعض الأشخاص عن أنفسهم كدعاة للمساواة بين الجنسين، أما الآخرون فيمكن ألا يقوموا باستخدام مثل هذه الكلمة، ولكنهم جميعاً يقومون بتعزيز القضايا لمصلحة النساء من خلال أنشطتهم[١].

١ –ديفيد كيلهر و كيت ماكلارن: انتزاع /خطف النمر من ذنبه. أوتاوا: المجلس الكندي للتعاون الدولي ١٩٩٦، الصفحة ٤.

٢ – قاموس اللغة الانكليزية – الأوكسفورد.

٣ – شبكة النساء ذوات الاحتياجات الخاصة في أونتاريو DAWN، مفهوم المساءلة من قبل دعاة المساواة بين الرجل و المرأة – من مفاهيم الدعوة الى المساواة بين الرجل و المرأة على موقع http://dawn.thot.net/feminism1.html

٤ – جيف غودوين و جيمس م جاسبر، أ د س قارىء الحركة الاجتماعية. مين: مطبعة بلاك ويل ٢٠٠٣. صفحة ٢٢١.

٥ – نوريا فاريلا: مفاهيم المساواة بين الجنسين – إيديسيون – ب برشلونة – اسبانيا على موقع http://www.modemmujer.org/docs/110242.htm

٦– فاسيو آدا كواندو جينيروو سوينا. كامبيوس تراز برنامج موجر، العدالة والجندر – سان جوزيف،١٩٩٩. صفحة ٣١.

٧ – سيليبرتي، ليليان و جينا فارغاس، الدعوة الى المساوات بين الرجل والمرأة، إيستودوس (٢): ٥٨٦ – ٥٩٨. تموز – كانون الثاني ٢٠٠٣.

٨ – جيف غود وين و جيمس م جاسبر أ د س قارىء الحركة الاجتماعية. مين: مطبعة بلاك ويل ٢٠٠٣. صفحة ٣.

٩ – ماك كارثي و ماير ى زالد: منظمات الحركات الاجتماعية في جيف غود وين و جيمس م جاسبر أ د س قارىء الحركة الاجتماعية. مين: مطبعة بلاك ويل ٢٠٠٣. صفحة ١٣٢.

١٠ – ليكلاما و نيجهولت، فيرجينيا فارغاس و ساسكيافيرينغا (كومب)، ترانغولو دو بودر. مطبعة ت م – بوغوتا صفحة ٦–٧

الملحق ٢

أسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في إطار الدراسة

أشخاص مرجعيّون

١. روب بوشانون، مجلس المؤسسات، الولايات المتحدة الأميركية
٢. ماريا شارتوك CAF، روسيا
٣. ستيفاني كلوهيسي، شركة كلوهيسي الاستشارية، الولايات المتحدة الأميركية
٤. مارشا فريمان مراقبة العمل الدولي لحقوق المرأة WARWI، جامعة مينيستوتا، الولايات المتحدة الأميركية
٥. كريس غروم، شبكة التمويل النسائي، الولايات المتحدة الأميركية
٦. جون هاريف، مانحون بدون حدود، الولايات المتحدة الأميركية
٧. سوزان كيندفاتر، التفاعل Interaction ، الولايات المتحدة الأميركية
٨. باتي أو نويل و جوليا بين DAC/OECD
٩. كيم أوتيس، جمعية النساء و العمل الخيري، الولايات المتحدة الأميركية
١٠. روث بيرسون، جامعة ليدز، بريطانيا
١١. ميرجام فان ريسن، بلجيكا EEPA
١٢. دينيس شانون، شبكة المولين لحقوق السكان FNP، والصحة الانجابية، الولايات المتحدة الأميركية

صناديق التمويل النسائي

١٣. كاثرين إيسي، مؤسسة السحاقيات لاجل العدالة Astraea، الولايات المتحدة الأميركية
١٤. بيسي أديلي فايمي، صندوق تنمية النساء الأفريقيات، غانا
١٥. آماليا فيشر، صندوق أنجيلا بوربا للتمويل، البرازيل
١٦. ميرا هادجيميتوفا، صندوق التمويل النسائي البلغاري
١٧. فيفيان لاباتون، مؤسسة الموجة الثالثة،الولايات المتحدة الأميركية
١٨. إيميليان دو ليون، مؤسسة سيميلاس، المكسيك
١٩. دايانا فان ماسديجك، مؤسسة ماما كاش، هولندا
٢٠. نيكي ماكنترايز، صندوق التمويل العالمي للمرأة، الولايات المتحدة الأميركية
٢١. سوزيت ميتشل، الوكالة الدولية لتنمية المرأة، أوستراليا
٢٢. بيف وإيبرو، صندوق التمويل النسائي الكندي

الممولون

٢٣. سيلفيا بورين، نوفيب – جمعية أوكسفام، هولندا
٢٤. جوليا ديلهانتي، جمعية CIDA، كندا
٢٥. إيرين دوبل، جمعية هيفوز، هولندا
٢٦. ماريا إيتل، مؤسسة نايك، الولايات المتحدة الأميركية
٢٧. آنا فالو، صندوق الأمم المتحدة للمرأة UNIFEM – أميركا اللاتينية، الايكوادور
٢٨. ثيريزا فاي بوستيلوس، مؤسسة ليفي ستراوس، الولايات المتحدة الأميركية
٢٩. باتريسيا جيمينيز، مؤسسة هنريش بول، المكتب الاقليمي للاتحاد الأوربي، بلجيكا
٣٠. آنا لويزا ليغوري، مؤسسة ماك آرثر، المكسيك
٣١. بونتسو مافيثي، مؤسسة كوميك ريليف، بريطانيا
٣٢. راي أوفنهيزر، أوكسفام أميركا، الولايات المتحدة الأميركية
٣٣. آن بيترسون، مؤسسة كيلوغ (سابقاً)، الولايات المتحدة الأميركية
٣٤. ليليان بلومين، مؤسسة كورد إيبد، هولندا
٣٥. مانويلا مونتيريو، هيفوز، هولندا
٣٦. جوان ساندلر، صندوق الأمم المتحدة للمرأة MEFINU، الولايات المتحدة الأميركية
٣٧. شيرا سابرستيان، صندوق تمويل موريا، الولايات المتحدة الأميركية
٣٨. براد فورد سميث، مؤسة فورد، الولايات المتحدة الأميركية
٣٩. كاثي سريدهار. صندوق الهند UUHOLDEN، الولايات المتحدة الأميركية
٤٠. كوي ثومسون، صندوق مساعدات العمل، بريطانيا
٤١. تو تجويلكار، MFA الهولندية، هولندا
٤٢. غابرييلا فيغا، المصرف الأميركي للتنمية، الولايات المتحدة الأميركية
٤٣. كاترين ويلدي، مؤسسة تشانل، الولايات المتحدة الأميركية

المنظمات النسائية

٤٤. لينا أبوحبيب، مركز الأبحاث والدراسات التنموية CRTD
٤٥. بيغي أنتروباس، DAWN، باربادوس
٤٦. بيتسي آبل،WEDO ، الولايات المتحدة الأميركية
٤٧. ميغان بالدوين، منظمة حقوق النساء في التنمية WIDE، بلجيكا
٤٨. كارول بارتون، WICEJ، الولايات المتحدة الأميركية
٤٩. تيريسا بلاندون، كورينتي، نيكاراغوا
٥٠. كودو بوب، (AAWORD) سابقاً، السنغال
٥١. شارلوت بنش، CWGL، الولايات المتحدة الأميركية
٥٢. سوزانا شياريوتي، CLADEM، الأرجنتين
٥٣. مليكا دوت، مؤسسة بريك ثرو، الولايات المتحدة الأميركية والهند
٥٤. ياسين فال، مشروع الألفية، السنغال، مركزها مدينة نيويورك.
٥٥. سوزانا فريد، IGLHRC، الولايات المتحدة الأميركية
٥٦. لوسي كاريدو، أرتيكولاسيون فيمينيستا ماركوسور، الأرغواي
٥٧. أدريان جيرمين، IWHC، الولايات المتحدة الأميركية
٥٨. أمل هادي، مؤسسة النساء الجديدة، مصر
٥٩. جوان كير، منظمة حقوق النساء في التنمية AWID، كندا
٦٠. كينغا لوهمان، ائتلاف KARAT، بولندا
٦١. ماروسيا لوبيز كروز، إيليج، المكسيك
٦٢. خيمينا ماشيكاو، REPEM
٦٣. برامادا فانون، CREA، الهند
٦٤. جيفكا مارينوفا، GERT، بلغاريا
٦٥. ديان ماتي، المسيرة العالمية للمرأة، كيبيك، كندا
٦٦. سارا موكاسا،أكينا ماماوا أفريكا/AWLI، أوغاندا
٦٧. واندا نويكا، مؤسسة استرا، بولندا
٦٨. روث أوجيامبو، مؤسسة ISIS WICCE، أوغاندا
٦٩. سيسيليا أوليا، مؤسسة فلورا تريستان، البيرو
٧٠. لينا كوره، مؤسسة SIGI، الأردن
٧١. ميري جان ريل (APWLD سابقا)، تايلاند
٧٢. ماريا أوغينيا روميرو كونتريراس، إيكويداد دو جينيرو، المكسيك
٧٣. كارين رونغ، نساء من أجل حقوق المرأة، تركيا
٧٤. مينا سعدادي/هولندا وإيران
٧٥. سانيا سارنافكا Babe، كرواتيا
٧٦. شوما شوماكر، REDEH، البرازيل
٧٧. فيكي سيملر، IWTCk الولايات المتحدة الأميركية
٧٨. أليكساندرا سبلدوخ،IGTN، الولايات المتحدة الأميركية
٧٩. فيفيان سترومبرغ، مادر MADRE، الولايات المتحدة الأميركية
٨٠. موثوني وانيكي، FEMNET، كينيا
٨١. سكينا يعقوبي، المعهد الافغاني للتعليم، أفغانستان
٨٢. ناني زولمينارني، PEKKA، إندونيسيا

أسماء المشاركين في اجتماع أصحاب القرار الذي عقد في المكسيك بتاريخ ١٨-٢٠ أيلول ٢٠٠٥ حول استراتيجيات حشد التمويل للنساء:

١. سونيلا ابيسيكيرا، مركز حقوق النساء للمعلومات والتوثيق، سيريلانكا

٢. بيسي أدلي – فايمي، صندوق تمويل النساء الأفريقيات، غانا

٣. ليديا ألبيزار، منظمة حقوق النساء في التنمية (AWID)، المكسيك

٤. سوزانا شاريوتي، كلادم (CLADEM)، الأرجنتين

٥. سيندي كلارك، زملاء العدل (جاست أسوسيتس)، الولايات المتحدة الأميركية

٦. آنا كريكيليون، صندوق تمويل النساء الأميركية المركزي، نيكاراغوا

٧. إيميلين دو ليون، Semillas AC، المكسيك

٨. إيرين دوبل، الجندر والنساء والتنمية،HIVOS ، هولندا

٩. جوسيفا (جيجي) فرانسيسكو، معهد النساء والجندر، كلية ميريام، دون DAWN، الفيليبين

١٠. لوسيرو كونزالز، Semillas AC المكسيك

١١. كريس غروم/شبكة التمويل النسائي، الولايات المتحدة الأميركية

١٢. هانيكي كامفيوس، جمعية ماما كاش، هولندا

١٣. ناتاليا كاربوسكا، صندوق تمويل النساء الأوكرانيات، أوكرانيا

١٤. جوانا كير، منظمة حقوق النساء في التنمية (AWID)، كندا

١٥. سونجا ليشت، شبكة برنامج النساء، معهد المجتمع المفتوح، صربيا

١٦. اكسيما واشيكاو باربري، شبكة التعليم العام بين النساء(REPEM)

١٧. نيكي ماكلنتاير، صندوق تمويل النساء العالمين الولايات المتحدة الأميركية

١٨. جيتانجالي ميسرا، خلق وابتكار الموارد لانجازات تمكين النساء (CREA)

١٩. سارا موكاسا، جمعية أكينا ماما و أفريكا، أوغاندا

٢٠. باتي أو نويل، شبكة المساواة الجندرية DAC/OECD

٢١. جوان ساندلر، صندوق الأمم المتحدة للمرأة، أميركا

٢٢. إيلين سبرنغر، زملاء العدالة، هولندا

٢٣. ريكي ستيوارت، مستشار مستقل، كندا

٢٤. تو تجويلكر، وزارة الشؤون الخارجية الهاغو، هولندا

٢٥. جابريلا فيغا، وحدة المساواة الجندرية في التنمية، المصرف الأميركي للتنمية، البيرو

٢٦. ليزا فينكلاسن، زملاء العدل-جاست أسوسيتس، الولايات المتحدة الأميركية

أسماء المشاركين في جلسة ''أين هي الأموال؟'' التمويل لحقوق النساء، بعد مرور عقد على اجتماع بكين، عقد في نيويورك ٤ آذار ٢٠٠٥

١. سوزيت ميتشل، منظمة IWDA أوستراليا
٢. تيري ماكوفرن، الولايات المتحدة الأميريكية
٣. جيتا ميسرا CREA، الهند
٤. كاثي سردهر UUHolden، الهند
٥. كارين رونج، WWHR أساليب جديدة، تركيا
٦. مايف تايلر، جمعية بنولاتش، إيرلاندا
٧. كاوري مياموتو جمعية DAC/OECD
٨. جوليا بن جمعية DAC/OECD
٩. كارينا باتشيام، Social Watch، الأورغواي
١٠. موثوني وانفيكي، جمعية FEMNET ، كينيا
١١. إيليان زوكرمان، العمل الجندري، الولايات المتحدة الأميركية
١٢. فيكي سيملر، المركز الدولي للمدافعين عن النساء، الولايات المتحدة الأميركية
١٣. كارين بلافكر، جمعية ويسبرنغ، الولايات المتاحدة الأميركية
١٤. بريجيتا جاكسا، مجموعة العمل Habeas Corpus، هنغاريا
١٥. هولي بارثينغ منظمة الخدمات العامة، الولايات المتحدة الأميركية
١٦. فيكي لارسون، جمعية مادر، الولايات المتحدة الأميركية
١٧. كارول بارتون، جمعية WICJ، الولايات المتحدة الأميركية
١٨. ناديا جونسون، WEDO، الولايات المتحدة الأميركية
١٩. سارا موكاسا، جمعية AMWA، أوغاندا
٢٠. أندريا جونسون، مؤسسة Carnegie، الولايات المتحدة الأميركية
٢١. باربارا آدامز، صندوق الأمم المتحدة للمرأة، الولايات المتحدة الأميركية
٢٢. تريسيا موسر، جمعية IWHC، الولايات المتحدة الأميركية
٢٣. سارة موريسون، مجموعة تنمية القدرات، الولايات المتحدة الأميركية
٢٤. لاورا فريد، دعاة الألفية للمساواة بين الجنسين، الولايات المتحدة الأميركية
٢٥. تارسيلا ريفيرا، CHIRAPAQ، البيرو
٢٦. كاثرين إيسي، جمعية أستراليا، الولايات المتحدة الأميركية
٢٧. آلين ديلسا، جمعية VON، هولندا
٢٨. باتي أونويل جمعية DAC/OECD
٢٩. جويل داني، CWGL، الولايات المتحدة الأميركية
٣٠. كاترين ويلد، مؤسسة Channel، الولايات المتحدة الأميركية
٣١. زونيبل وودس، جمعية IWHC، الولايات المتحدة الأميركية
٣٢. جيفكا مارينوفا، جمعية GERT إئتلاف KARAT، بلغاريا
٣٣. جلاديس نهيكارو موتوكو، جمعية WILDAF، زيمبابوي
٣٤. ميرجام فان ريزن جمعية EEPA، بلجيكا
٣٥. كارين جود، صندوق الأمم المتحدة للمرأة UNIFEM، الولايات المتحدة الأميركية
٣٦. ميرنا كوننغهام، منظمة MADRE/IIPP، نيكاراغوا
٣٧. إليزابيث بلاسيدو، Eleige/REDLAC، المكسيك
٣٨. تيريزا فالديسن جمعية FLACSO، شيلي
٣٩. إيفرجويس وين، منظمة مساعدة العمل الدولية، زيمبابوي
٤٠. شارلوت بنش، جمعية CWGL، الولايات المتحدة الأميركية
٤١. تو تجوكلر، وزارة الشؤون الخارجية، هولندا
٤٢. ماريانا كابريرا، المراقبة الاجتماعية، Social Watch، الأورغواي
٤٣. هيلدا تادريا، AWDF ، غانا
٤٤. زايدا ميرهوفر، جمعية AMWA، بريطانيا
٤٥. فيفيان ستروميرغ، مادري الدولية Inter Madre، الولايات المتحدة الأميركية
٤٦. آنا كريستينا كونزالز، AWID، مجلس منظمة حقوق المرأة في التنمية، كولومبيا
٤٧. باربارا كلوكمان، مؤسسة فورد، الولايات المتحدة الأميركية
٤٨. واندا مويكا، جمعية أسترا، بولندا
٤٩. باربارا فيليبس، مؤسسة فورد، الولايات المتحدة الأميركية
٥٠. سوزانا شياروتي، جمعية CLADEM، الأرجنتين
٥١. بيسي أديلي – فايمي، جمعية AWDF ، غانا
٥٢. الجندرا ساردا، منظمة IGLHRC-LAC الأرجنتين

أسماء المشاركين في جلسات ''أين هي الأموال المخصصة لحقوق النساء؟''
كانون الأول ٢٠٠٥ - المنتدى الاجتماعي العالمي
(قائمة غير مكتملة حيث أن المشاركين لم يوقعوا كلهم)

١. مانويلا مونتيريو، المديرالتنفيذي - Hivos، هولاندا
٢. نيكي ماكلانتر،نائب الرئيس، صندوق التمويل العالمي للمرأة، الولايات المتحدة الأميركية
٣. كاترينا أنفوسي، القائم بأعمال المدير - FIRE، كوستا ريكا
٤. جوانا كير، المدير التنفيذي AWID، منظمة حقوق النساء في التنمية، كندا
٥. روبيرتو بيسيو، المراقبة الاجتماعية، Social Watch، الأرغواي
٦. شارلوت بنش، جمعية CWGL، الولايات المتحدة الأميركية
٧. أيميلين دو ليون، جمعية Semillas المكسيك
٨. اليخاندرا سكامبيني، جمعية REPEM، الأورغواي
٩. نانسي كاشينجوي، زيمبابوي
١٠. ليليانا لبينيس زيفالوس CESIP، البيرو
١١. ناديا أندرهيل، جامعة برنسيتون، الولايات المتحدة الأميركية
١٢. ماريا نيبرغ، اتحاد التجارة SKTF، السويد
١٣. كريستينا كارفالو، World Vision، تشيلي
١٤. ميريام غلوز، جمعية CECONDEL، تشيلي
١٥. كلوديا موراليس، جمعية Candela Mujeres de Huaraches ، تشيلي
١٦. سيسيلا، جمعية Casa de la Florian، تشيلي
١٧. باتريسيا كاسيريس، CEMES، تشيلي
١٨. باتريسيا ويليز، WILPF الدولية للمرأة، الولايات المتحدة الأميركية

الملحق ٣

أحلام المال واستجرار التمويل

لا ينبغي القول أن منظمات حقوق النساء لا تحلم احلاما كبيرة في ما يتعلق بالأموال واستجرار التمويل وفيما يلي نعرض أحلام المشاركين في اجتماع أصحاب القرار في المكسيك والذي يعتبر جزءاً من هذا البحث.

- **حلمي في المستقبل هو رسوخ استقلالية المرأة وخيار التنمية ليس فقط على مستوى التخاطب المنمق والبليغ بل حيث تكون هذه الاستقلالية ضرورية وحيث تعتبر الاموال والاراضي الخ...، من اعلى الاولويات!!**

- **أنا أحلم بأن قادة بلدان العالم، الرجال الرسميين على مستويات ثنائية ومشتركة، وكذلك رؤساء المنظمات الكبرى الخ... كلهم يرسلون موفدين إلى مؤتمر AWIDE 2007 - 2008 من أجل طلب الغفران ويقولون ''أخيراً فهمنا'' و يقدمون مليار دولار في السنة على أقل تقدير.**

- **أنا أحلم بأن توضع المنظمات النسائية من وسط اولويات اثناء مناقشة مسائل المساعدات (ومن ثم دع الأموال تفيض.)**

- **أنا أحلم بأنه خلال ثلاث سنوات كل المانحين، الحكوميين منهم والافراد سيصبحون متفهمين بشكل كامل، لماذا نحتاج لدعم المنظمات التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين دعماً مالياً.**

- **أنا أحلم بجدول تمويل لا ينقطع للجهود المخصصة للنساء والفتيات وهذا يعمل على تقدم العمل إلى الأمام ونجاحه.**

- **أنا أحلم بأن منظمات حقوق النساء في جميع أنحاء العالم سيكون باستطاعتها الاعتماد على المنح العامة والشخصية لتغطية على الأقل ٥٠٪ من موازناتها، تغطية غير مشروطة. أنا احلم بأن أصبح قادراً على تأمين عمل مستديم له تأثير قوي نسبياً ومتعلق بقضايا وجدول أعمال دعاة المساواة بين الجنسين.**

- **حلمي أن أستطيع استجرار تمويل قدره أكثر من مليار دولار اميركي وتنفيذ حملة تركز على الأشخاص (عالمية.)**

- **أنا أحلم بوجود منظمات وحركات قوية لحقوق النساء والدعوة إلى المساواة بين الجنسين مدعومة بتمويل، ودعم شعبي وقدرات ممتازة، وكذلك مركز أستطيع من خلاله التأثير على كافة الجهات المانحة.**

- **أنا أحلم بأن تقوم كافة موازنات المساعدات بتخصيص ٢٥٪ من ميزانيتها لمنظمات حقوق الإنسان والنساء والتركيز عليها فقط. أما الـ٧٥٪ المتبقية فيجب تخصيص ٢٥٪ منها لبرامج ومبادرات للمرأة وعلاقتها مع القطاعات الأخرى المختلفة.**

- **حلمي هو ان تقدم بديلا ورؤيا واضحة حول بدائل الخوف من التعصب و الأمن اللإنساني وآمل أن نحشد المليارات من أجل قضيتنا.**

- **أنا أحلم بأنه في خلال السنوات الخمس القادمة سيتوفر لنا استشارات سنوية على مستوى عالمي، إقليمي ومحلي ونتشارك بالمعلومات وبرسم استراتيجيات للموارد المتوفرة لجهود حقوق النساء.**

- **أنا أحلم بأن الحركات النسائية قد أصبحت الهيكل الاساسي لحركة التغيير الاجتماعي والشريك او الحليف الأكثر قوة ونشاط لمنظمات التمويل المتطورة. نحن نحتاج إلى بديل قابل للحياة، وهذا يحتاج إلى تمويل.**

- **حلمي هو ألا تبقى الفجوة المتعلقة بموارد المنظمات النسائية في العالم واسعة. وأن يتم تطوير فهم مشترك للواقع المعقد في بعض البلدان التي نعيشها ونمارسها.**

- أنا أحلم بأن تعمل قوة أفكارنا وطموحاتنا على ضمان وتأمين حقوق النساء في كل مكان بحيث ينحسر دور الأموال في هذا الموضوع. ولكن إلى أن نصل إلى ذلك الوقت أحلم بأن تكرّس حركات حقوق النساء تمويلاً يصل إلى خمسة مليارات سنوياً لدعم هذا العمل والنضال والانجازات المخصصة لكل بلد والتي تتم مراقبتها محلياً.

- أنا أحلم بأن صانعي القرار وحراس المؤسسات سيتوقفون عن قول إن النساء عنصر اساسي للتنمية ويبدأون بالعمل عن طريق النساء والأنشطة النسائية وكأنهم يقومون بعمل عظيم. أنا أحلم بأن النساء والمنظمات النسائية سيكونون مركزاً للأنشطة التنموية. وأننا سنتوقف عن استجداء الأموال وأن الأموال ستفيض بحيث تكون مجتمعات العالم ومنازله آمنة.

- أنا أحلم بأن تظل حقوق المرأة تعتبر حقو ق إنسان. وأنا أحلم بأن الناس سيتعرفون الى أهمية تحقيق حقوق النساء ويخصصون الدعم المالي والمعنوي الضروري لذلك. بحيث لا يعود لدينا ما نناقشه بعد ١٥ سنة الا كيفية الحفاظ على حقوقنا المتساوية.

- حلمي هو تنفيذ حملة عالمية ضخمة بهدف استجرار تمويل قدره ٣٠ مليار دولار أميركي سنوياً من الافراد. وهذا يتطلب أن تقوم كل امرأة في نصف الكرة الشمالي بالتبرع بمبلغ قدره ١٠٠ دولار أميركي. وسيتم استخدام هذه الأموال لتمويل الحركات النسائية بما فيها الجهود المبذولة للضغط على الحكومات.

- أنا أحلم بأن تكون حقوق النساء وحقوق الإنسان مفهومة من قبل كافة الاطراف في المجتمع... وأن الحكومات، والمواطنين وعالم الأعمال جميعهم على استعداد للمساهمة بالقول والجهد والموارد لتحقيق هذه الحقوق. والمنظمات العاملة في مجال تقدم حقوق النساء قد أصبحت معروفة ومقدرة و يتم تمويلها.

الملحق ٤

تمويل منظمات حقوق النساء
نتائج المسح الالكتروني عبر الانترنت

أعده لـ ''منظمة حقوق النساء في التنمية AWID''
مارتن ريد فيرن/ريد فيرن للابحاث
تشرين الأول ٢٠٠٥

الخلفية

في نيسان ٢٠٠٥ قامت منظمة حقوق النساء في التنمية AWID برعاية تنفيذ بحث إلكتروني حول أوضاع التمويل وتجارب المنظمات العاملة لأجل المرأة في كافة أنحاء العالم.

- أما الأهداف الأساسية فكانت قياس التغيرات والتوجهات من خلال مبالغ التمويل المتوفرة في هذه المنظمات، ونوعية الموارد المخصصة لعمليات استجرار التمويل ومدى سهولة أو صعوبة استجرار التمويل لأنواع محددة من العمل.

- إن النتائج المتضمنة في هذا التقرير مبنية على أساس عينات مسح وصلت الى ٤٠٦ عملية مسح انتهى استكمالها في أيار ٢٠٠٥. وقد مثل كل شخص شارك فيها منظمته العاملة في مجال النساء في كافة أنحاء العالم.

- أما أجوبة الأسئلة ذات النهايات المفتوحة فهي متضمنة في هذا التقرير، في حين أن التحليل المعمق والدقيق موجود في تقرير منفصل في نهاية هذا الملحق.

- يوجد شرح تفصيلي كامل حول المنهجية وهو موجود في نهاية الوثيقة.

النتائج

- أكد المشاركون أن معظم مستويات التمويل على مستوى البلد والإقليم هي إما جامدة أو بانخفاض، وهذه الملاحظة تنطبق بخاصة في أميركا اللاتينية والكاريبي.

- أجاب نصف المشاركين تقريباً بأن منظماتهم تستلم الآن تمويلا أقل مما كان عليه منذ خمسة أعوام مضت. وهذا ايضا كان بازرا في تقارير إقليم أميركا اللاتينية والكاريبي ولكنه يظهر أيضاً في تقارير كافة بلدان العالم.

- وعلى العكس من ذلك، فإن التحليلات التفصيلية للموازنات المبينة والظاهرة في التقارير منذ عام ١٩٩٥ تشير الى أن مستويات التمويل هي جامدة بشكل كبير وأن الزيادة في التمويل هي عامة أكثر من الانخفاض بشكل عام. ويمكن لهذا الشعور الإيجابي أن يتغير بتأثير التضخم وقوة الشراء. إضافة الى ذلك فإن انخفاض الموازنة الشديد يمكن أن يعمل على إلغاء بعض المنظمات بشكل كامل مما يجعل تضمينها في هذا المسح غير ممكن.

- يبدو أن أولئك الذين قاموا بتطوير وضعهم التمويلي قد تقيدوا بالتغيرات الايجابية التي يركز عليها المانحون. كذلك قاموا بإجراء تحسينات ضمن منظمتهم الخاصة، أما الذين خسروا تمويلهم فهم يلقون باللوم على التغيرات في أهداف المانحين، وعلى انخفاض التمويل بشكل كبير، وعلى الجو السياسي والاجتماعي الحالي. أما أولئك الذين لديهم تمويل أقل فإنهم يعزون ذلك الى مشكلة في توجههم أو جهودهم بشكل عام.

- على خط متوازٍ هناك إشارة للتجمع غير المناسب للنمو بين المنظمات الكبيرة حيث أن المبلغ المنفق فيها والمقدر بـ ١،٥ مليون دولار قد تضاعف منذ عام ١٩٩٥.

- يعتبر كل من التمويل النسائي، والمنظمات الدولية غير الحكومية INGOs/NGOs، والمنظمات الثنائية والمشتركة من أهم مصادر التمويل التي يشار إليها عادة. أما عائدات العضويـــة والمانحون من الافراد فهي مهمة نسبياً. لكن مساهمات الحكومة المحلية، وتوليد الدخل، والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية والمؤسسات الدينية فهي تعتبر مساهمات صغيرة نسبياً.

- أظهر التمويل النسائي زيادة واضحة وهامة خلال السنوات الخمس الماضية. وفي الوقت عينه فإن عائدات العضوية، والمؤسسات الشخصية والمؤسسات الدينية تبدو قد انخفضت قليلا في السنوات الماضية.

- أجابت أكثر من نصف المنظمات بأنه من الصعب استجرار تمويل بشكل عام الآن و هو أصعب مما كان عليه منذ ٥ سنوات مضت ٢٤٪. فقط من المنظمات أجابت بأنه أسهل.

- بصورة أدق، يصعب استجرار تمويل لمواضيع مثل الصحة الإنجابية، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الجنسية وقضايا صحية أخرى ما عدا مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز.) كذلك فإنه من الصعب، حسب إجابات المشاركين، إيجاد تمويل لرواتب الموظفين، الشؤون الإدارية، بناء القدرات المؤسساتية والبحث والتوثيق.

- لنقل أنه من السهل استجرار تمويل لمواضيع صحية مثل مرض فقدان المناعة المكتسبة (الايدز) والعنف ضد المرأة وأنشطة مثل الاعلام، الاتصالات، القيادة، وشبكة العلاقات.

- تعتبر هذه التوجهات سهلة لاستجرار التمويل، وهي توجهات عامة. وحتى الآن يوجد وبشكل واضح تنوع واختلاف في التجارب بين المنظمات المختلفة.

- تعتبر جهود استجرار التمويل بالنسبة للمنظمات العاملة في مجال المرأة جهوداً صعبة يتحملها المدراء التنفيذيون، وخاصة في المنظمات التي موازنتها بين ١٠٠-٥٠٠ ألف دولار اميركي، حيث يستهلك المدراء التنفيذيون ٤٥٪ من وقتهم في جهود استجرار التمويل. كما تقوم المنظمات بالاستثمار من خلال موظفيها المختصين باستجرار التمويل فقط عند وصولها الى مبلغ ٥٠٠ ألف دولار. والمشوق بشكل أكثر هو أن مشاركة مجلس المنظمة وتدخله في عمليات استجرار التمويل قد يؤدي الى خفض نسبتها كلما ازدادت الموازنات. إلا أن القليل من المنظمات (بغض النظر عن حجم الموازنة) تستخدم خبيراً خارجياً لمساعدتها في عمليات استجرار التمويل والتسويق.

- بصراحة فإن المنظمات تشير الى أن التمويل قد أصبح أكثر ندرة من السنوات الخمس الماضية. فقد أجاب أغلب الذين تمت مقابلتهم بأنهم يمضون أوقاتا أكثر في استجرار التمويل الآن أكثر من السنوات العشر الماضية.

- نستنتج مما سبق أن استجرار التمويل على ما يبدو قد أصبح صعب الحصول حيث أن الممولين بشكل عام يضعون ويفرضون أولويات لبعض المواضيع والأنشطة. فمثلا يبدو جلياً بأنه يصعب الحصول على الأموال للمساعدة على تسييرعمل المنظمة. ويبدو بأن المنظمات قد استجابت وذلك من خلال استهلاك أوقات أكثر في عمليات استجرار التمويل. ويبدو أن زيادة الجهود قد أنتجت ربحا في النهاية.

- بالرغم من الشعور الواضح بأن التمويل هو أكثر ندرة للبعض ومتوفر بشكل أكبر فقط لبعض المواضيع والأنشطة والأقاليم، إلا أنه لا يوجد برهان قوي على أن معظم المنظمات قد عانت من الانخفاض الشديد في تمويلها منذ ١٩٩٥. ويقال بأن أكثر من ثلثي المنظمات الصغيرة التي تبلغ ميزانيتها أقل من الـ ١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي تشهد دخلا مستقراً أو منخفضاً منذ ١٩٩٥. وأشار المشاركون من أميركيا اللاتينية والكاريبي وكذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن تقاريرها تظهر مستويات ركود وانخفاض. وبكلام آخر فإن تقارير المشاركين من أميركا الشمالية وغرب أوروبا على الأقل لا تشير الى أي ركود او انخفاض في مستويات التمويل.

- إن النقد الاساسي الموجه الى المانحين هو قصر الرؤية لديهم وعدم واقعيتهم في ما يتعلق بالشروط التي يفرضونها لتقديم المساعدات والتوقعات المنتظرة من المنظمات. كما يتم توجيه النقد للمانحين من قبل الكثير من المشاركين بسبب فرضهم لجداول اعمال معينة على المنظمات مما يؤدي الى

تمويل نشاطات غير مناسبة لا تخدم هدف المنظمات وكذلك بسبب طلبهم لكمية كبيرة من التقارير والبيانات.

- وتصرح المنظمات النسائية من جانبها ان اكثر الاخطاء التي ترتكبها شيوعا في البحث عن استجرار الاموال هي قلة المعلومات والخبرة من طرق استجرار التمويل والنقص في شبكة العلاقات التي لديها. كما ذكرت هذه المنظمات حاجتها الى خبرات وادارة افضل وصياغة وتوجيه مقترحاتها بشكل افضل. واخيرا، ذكر عدد كبير من المنظمات انه لا يفترض بأي منظمة ان تحيد عن اهدافها من اجل استجرار الاموال.

لمحة موجزة عن المنظمات

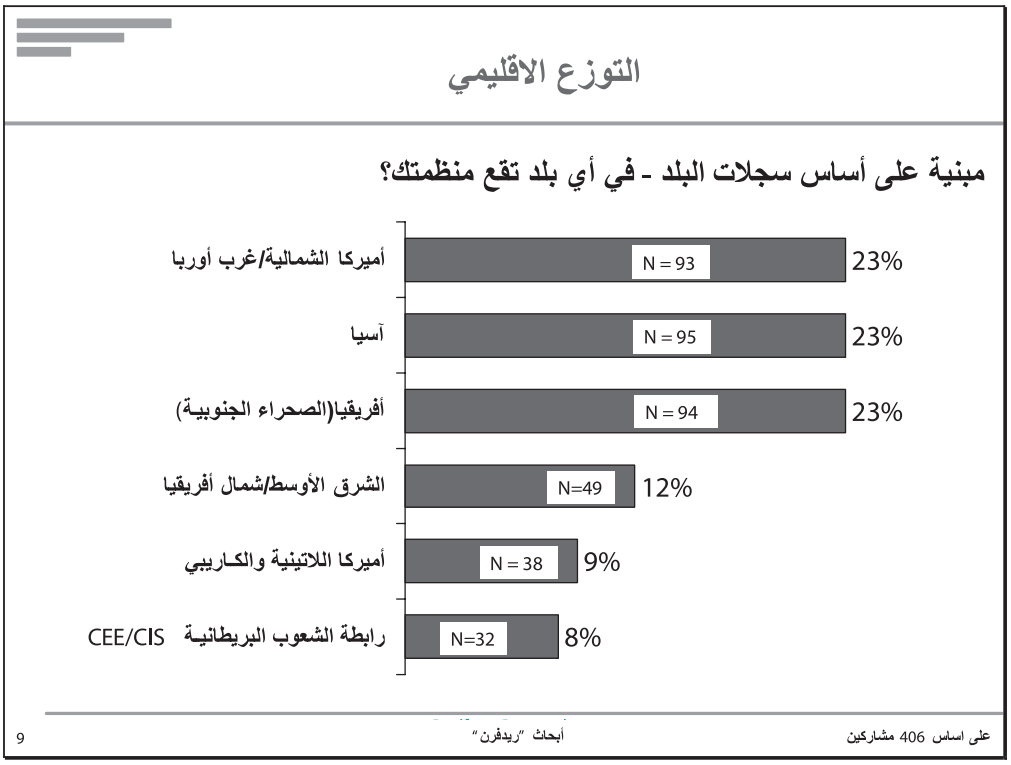

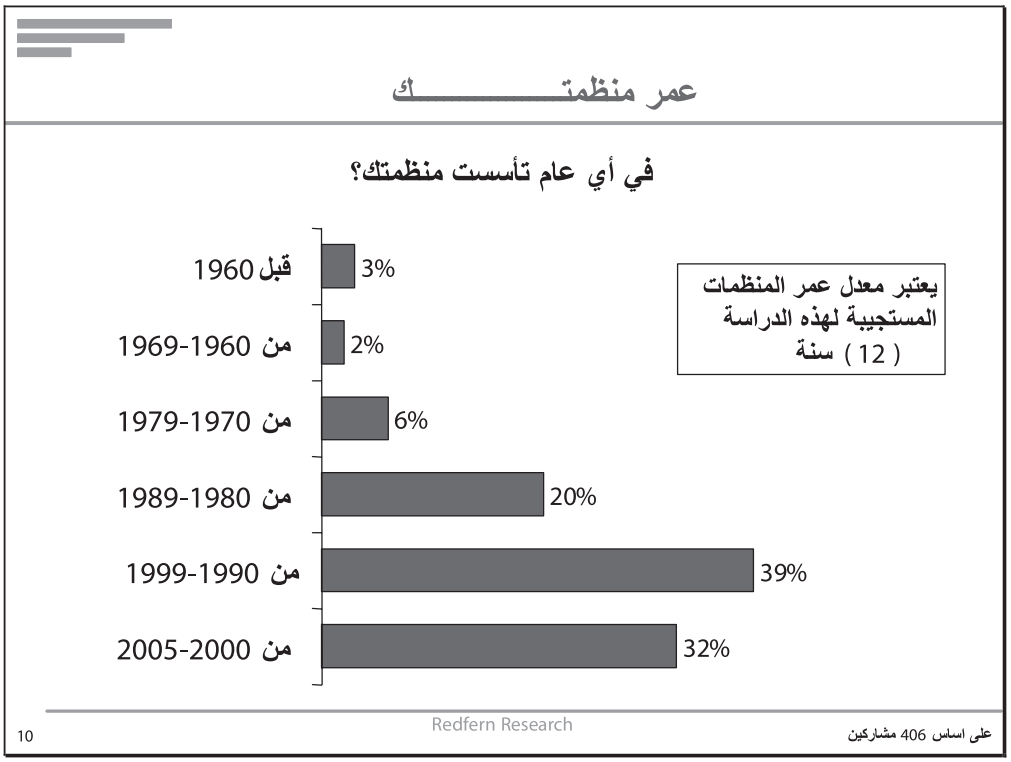

مجال العمل حسب الاقليم

ما هو المجال الجغرافي لعمل منظمتك ؟

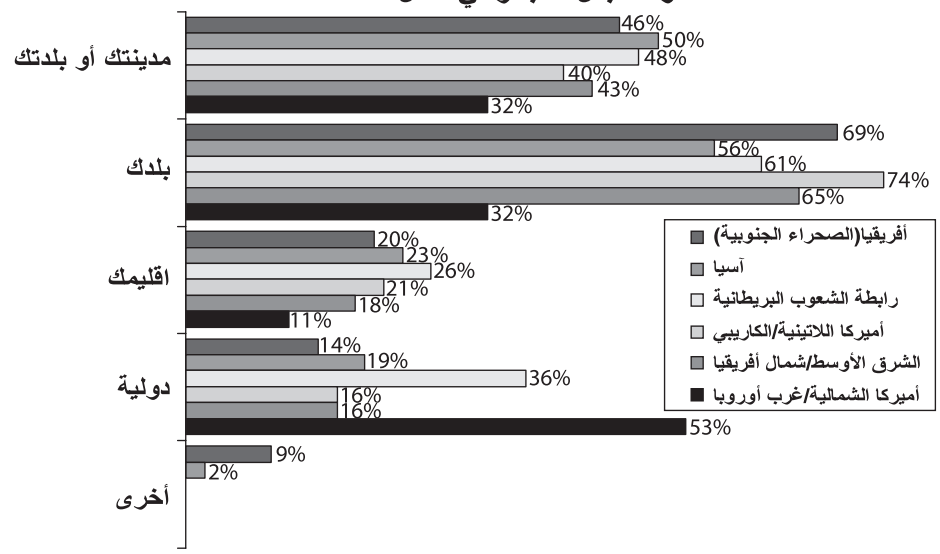

Redfern Research

11

على اساس 396 مشاركاً

مجالات الدخل الشاملة

بالعودة بالتفكير الى السنوات القليلة الماضية، أي من هذه الفئات التالية تستطيع وصف معدل الموازنة الاجمالي الذي تصرفه منظمتك كل عام
على المساواة الجندرية وحقوق المرأة؟

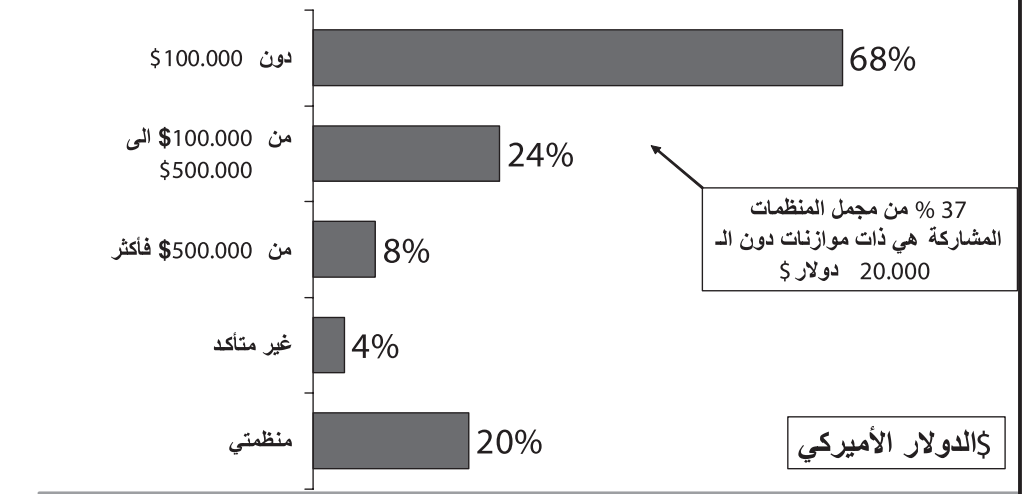

Redfern Research

12

العينة: 391 مشاركاً

معدلات العوائد الإجمالية حسب المنطقة

بالعودة إلى السنوات القليلة الاخيرة , أي من هذه المجموعات يصف بدقة أكثر متوسط الميزانية الإجمالية التي تنفقها منظمتك كل سنة على المساواة الجندرية وحقوق المرأة ؟

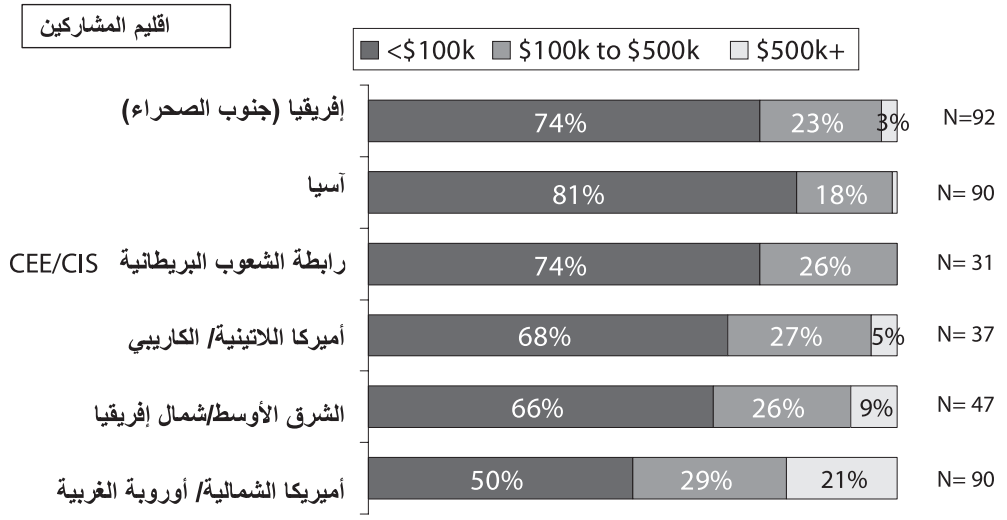

Redfern Research

13

على اساس : 315 مشاركا

اتجاهات التمويل العامة والخاصة

الاتجاه السائد في تمويل المنظمة على مدى خمس سنوات

فقط المنظمات الموجودة منذ خمس سنوات

بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل خمس سنوات(2000) , ما هو وضع التمويل في منظمتك؟

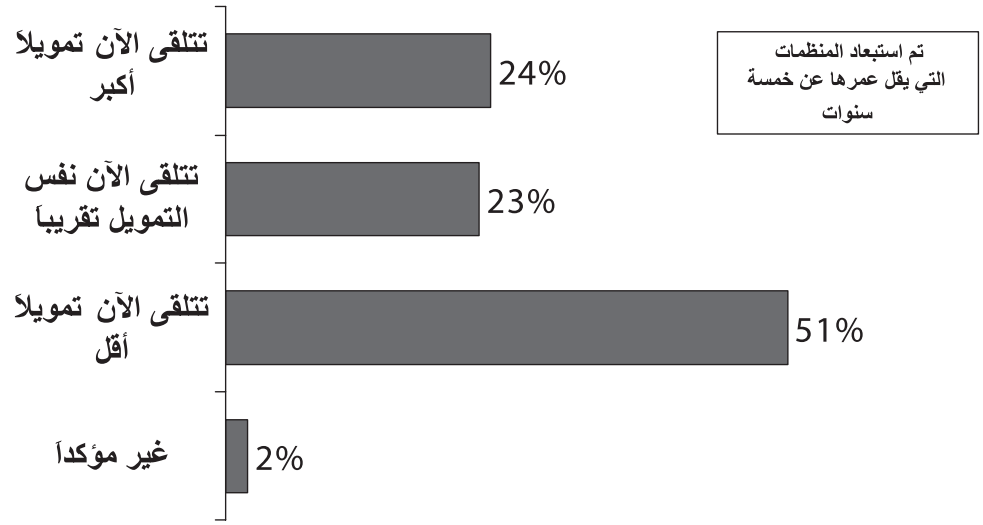

Redfern Research

15

على اساس : 315 مشاركا

توجه التمويل لمدة خمس سنوات في المنظمة
فقط في المنظمات الموجودة منذ خمس سنوات

مقارنة مع فيذ السنوات الخمس الماضية (2000) . ماهو وضع التمويل في منظمتك؟

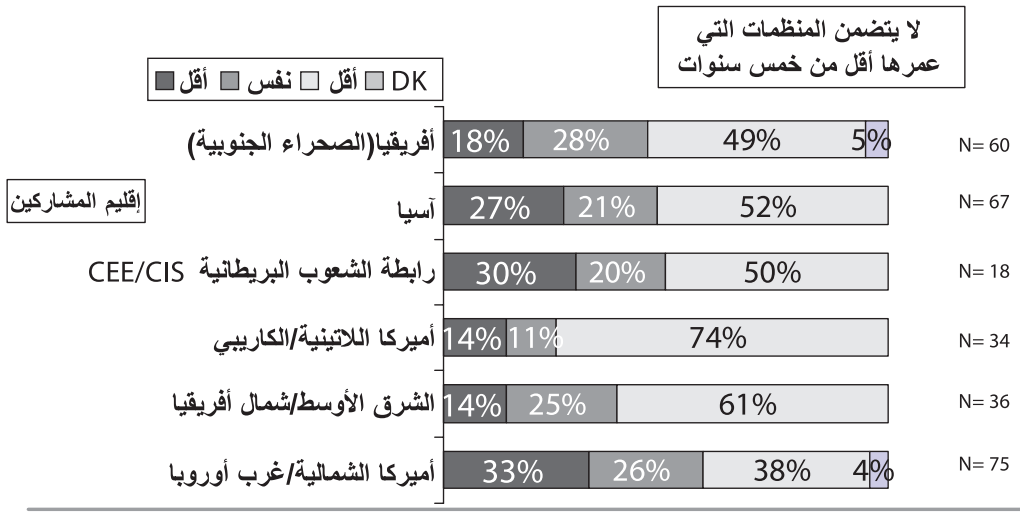

Redfern Research

16

تغير الدخل حســـــب التقارير
مقارنة الدخل بين 2004 – 1995

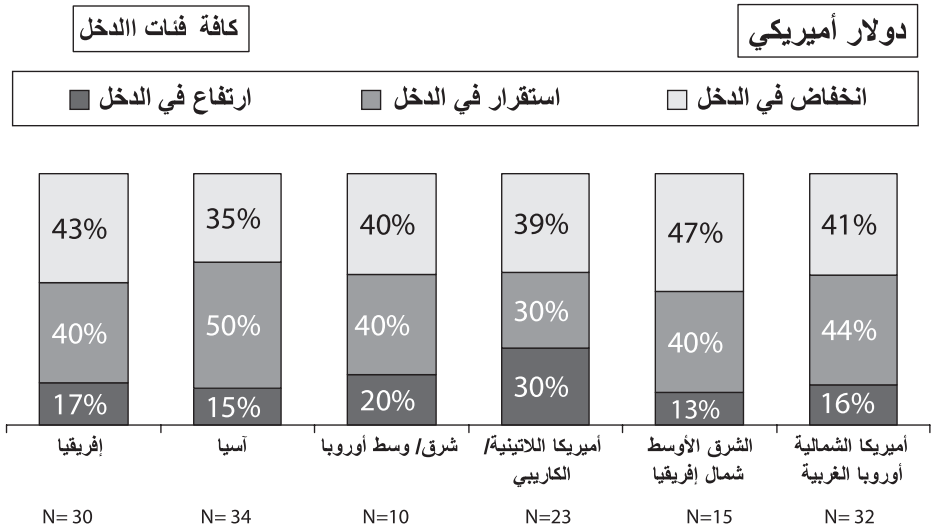

المنظمات المعتمدة هي فقط المنظمات التي كانت كاملة بين 1995 - 2004
التي قدمت معلومات محددة عن الدخل لهذه السنوات
.(N=145

Redfern Research

17

تقارير التغيرات في الدخل
مقارنة المدخول بين عامي 2004 - 1995

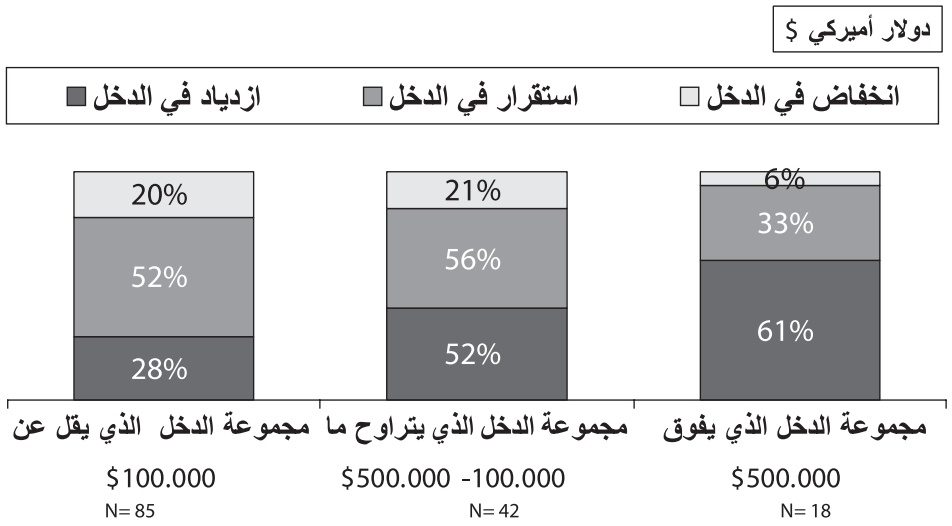

يتم فقط حسبان المنظمات التي التي كانت عاملة بين العامين 2000-1995
والتي قدمت معلومات محددة عن دخلها في هذه السنوات

تقارير التغيرات في الدخل
مقارنة المدخول بين 2004 - 2000

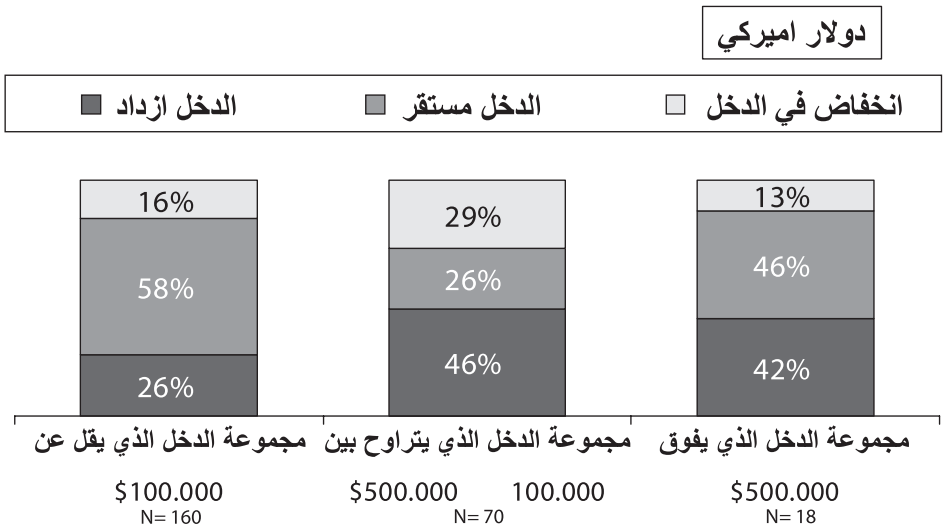

يتم فقط حسبان المنظمات التي كانت عاملة بين العامين 2000-2004
والتي قدمت معلومات محددة عن دخلها في هذه السنوات

الأسباب العامة لزيادة التمويل
بين 24 % من المنظمات التي تشير في تقاريرها الى ارتفاع التمويل الآن

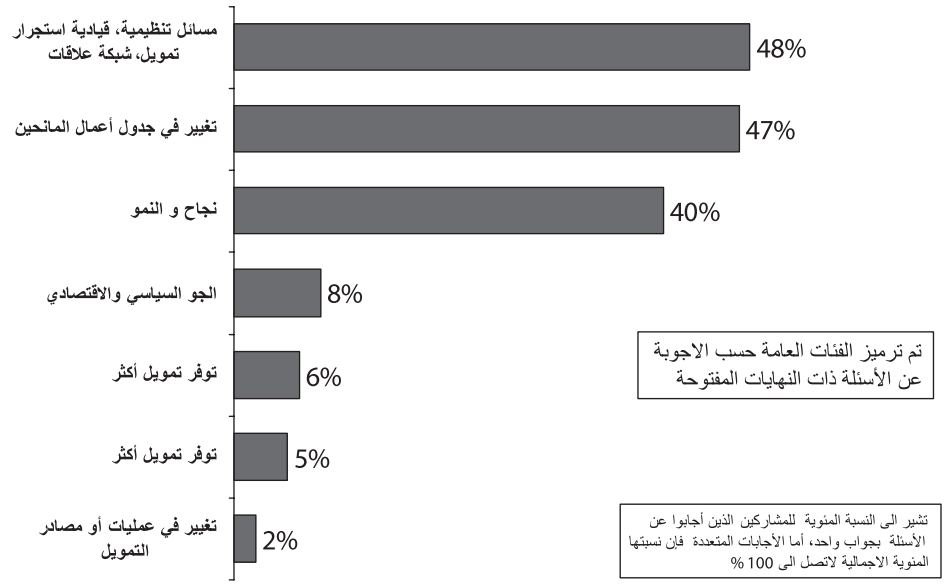

تم ترميز الفئات العامة حسب الاجوبة عن الأسئلة ذات النهايات المفتوحة

تشير الى النسبة المئوية للمشاركين الذين أجابوا عن الأسئلة بجواب واحد، أما الأجابات المتعددة فإن نسبتها المئوية الاجمالية لاتصل الى 100 %

على اساس 62 مشاركا

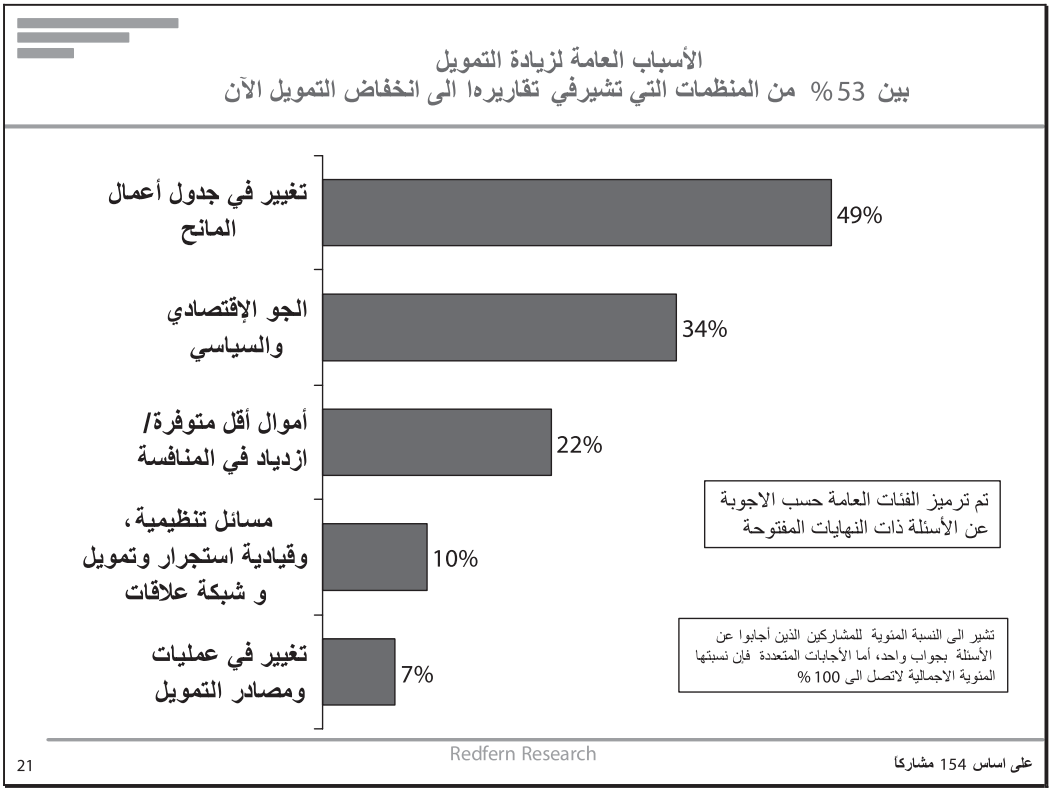
الأسباب العامة لزيادة التمويل
بين 53% من المنظمات التي تشيرفي تقاريرها الى انخفاض التمويل الآن
تغيير في جدول أعمال المانح
49%
الجو الإقتصادي والسياسي
34%
أموال أقل متوفرة/ ازدياد في المنافسة
22%
مسائل تنظيمية، وقيادية استجرار وتمويل و شبكة علاقات
10%
تغيير في عمليات ومصادر التمويل
7%
تم ترميز الفئات العامة حسب الاجوبة عن الأسئلة ذات النهايات المفتوحة
تشير الى النسبة المئوية للمشاركين الذين أجابوا عن الأسئلة بجواب واحد، أما الأجابات المتعددة فإن نسبتها المئوية الاجمالية لاتصل الى 100%
Redfern Research
21
على اساس 154 مشاركا

مصادر الدخل

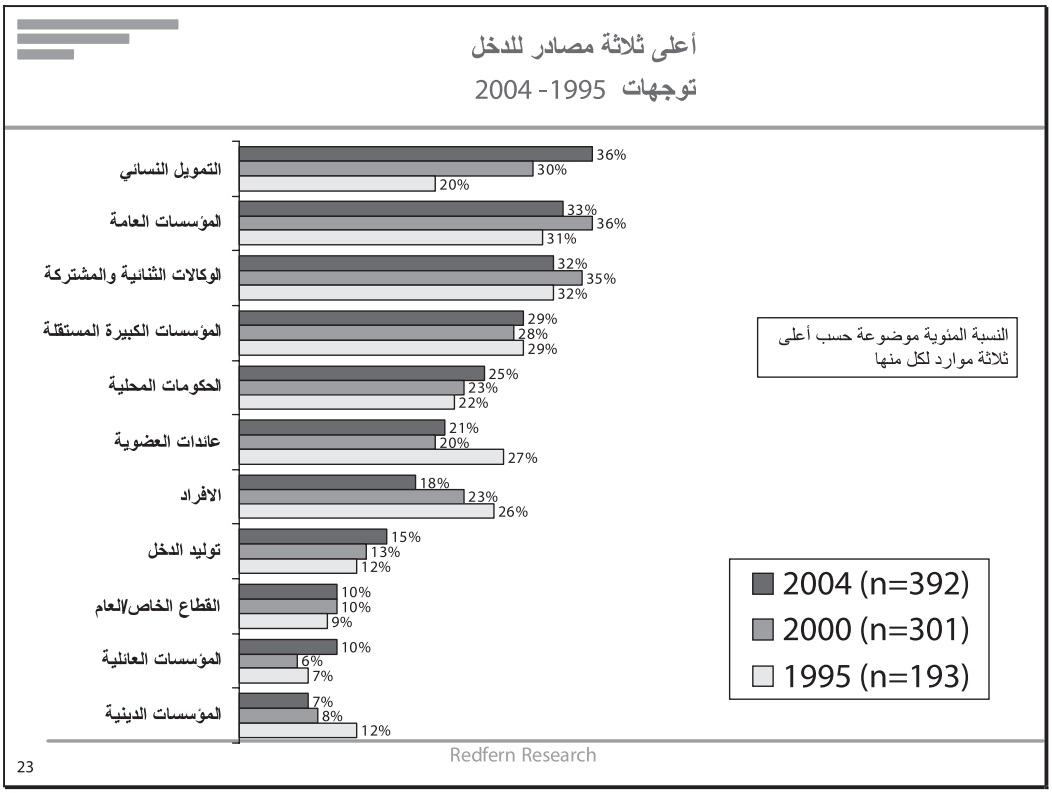
أعلى ثلاثة مصادر للدخل
توجهات 1995- 2004
التمويل النسائي
36%
30%
20%
المؤسسات العامة
33%
36%
31%
الوكالات الثنائية والمشتركة
32%
35%
32%
المؤسسات الكبيرة المستقلة
29%
28%
29%
الحكومات المحلية
25%
23%
22%
عائدات العضوية
21%
20%
27%
الافراد
18%
23%
26%
توليد الدخل
15%
13%
12%
القطاع الخاص/العام
10%
10%
9%
المؤسسات العائلية
10%
6%
7%
المؤسسات الدينية
7%
8%
12%
النسبة المئوية موضوعة حسب أعلى ثلاثة موارد لكل منها
2004 (n=392)
2000 (n=301)
1995 (n=193)
Redfern Research
23

أعلى ثلاثة موارد للدخل - 2004

يرجى تصنيف القيمة المالية للفئات التالية من المانحين لمنظمتك

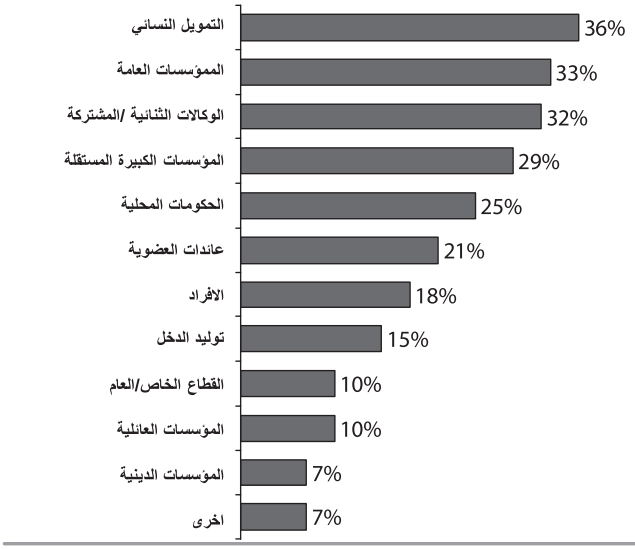

تم فقط اختيار المشاركين في هذه اللائحة على أساس الذين حددوا
مصدر تمويل واحد على الأقل في 2004

أعلى ثلاثة مصادر للدخل سنة 2000

يرجى ترتيب القيمة المالية للفئات التالية من المانحين حسب منظمتك

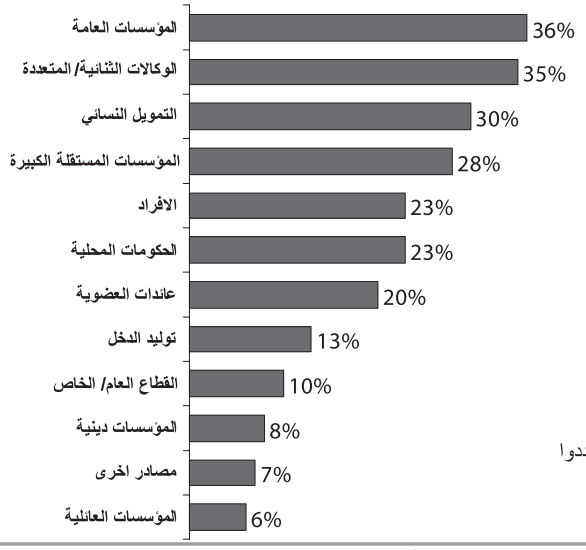

يتم إدراج المشاركين في هذا الجدول فقط إذا حددوا
مصدر تمويل واحد على الأقل في 2000.

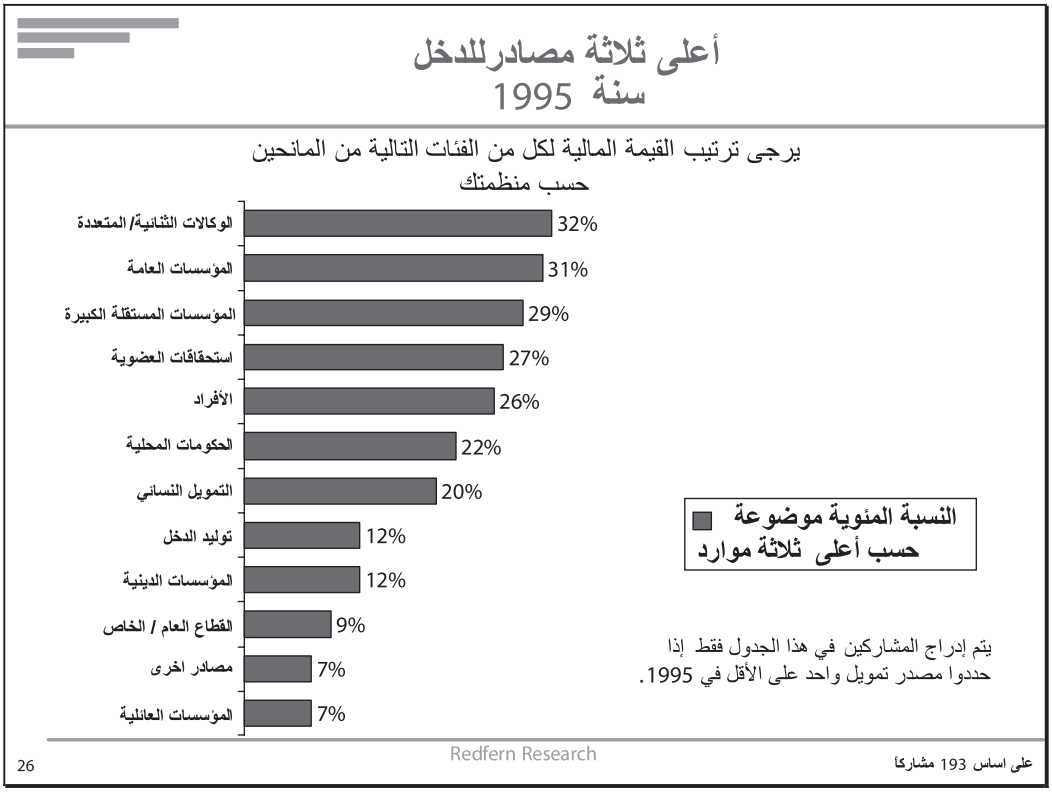
أعلى ثلاثة مصادرللدخل
سنة 1995
يرجى ترتيب القيمة المالية لكل من الفئات التالية من المانحين
حسب منظمتك
الوكالات الثنائية/ المتعددة
32%
المؤسسات العامة
31%
المؤسسات المستقلة الكبيرة
29%
استحقاقات العضوية
27%
الأفراد
26%
الحكومات المحلية
22%
التمويل النسائي
20%
توليد الدخل
12%
المؤسسات الدينية
12%
القطاع العام / الخاص
9%
مصادر اخرى
7%
المؤسسات العائلية
7%
النسبة المئوية موضوعة
حسب أعلى ثلاثة موارد
يتم إدراج المشاركين في هذا الجدول فقط إذا
حددوا مصدر تمويل واحد على الأقل في 1995.
26
Redfern Research
على اساس 193 مشاركا

سهولة استجرار التمويل بشكل عام
مقارنة بالسنوات الخمس الماضية

بالمقارنة بالسنوات الخمس الماضية ، هل من السهل أو منالصعوبة بمكان استجرار تمويل (بشكل عام) لقضايا أو أنشطة متعلقة بحقوق المرأة والمساواة الجندرية ؟

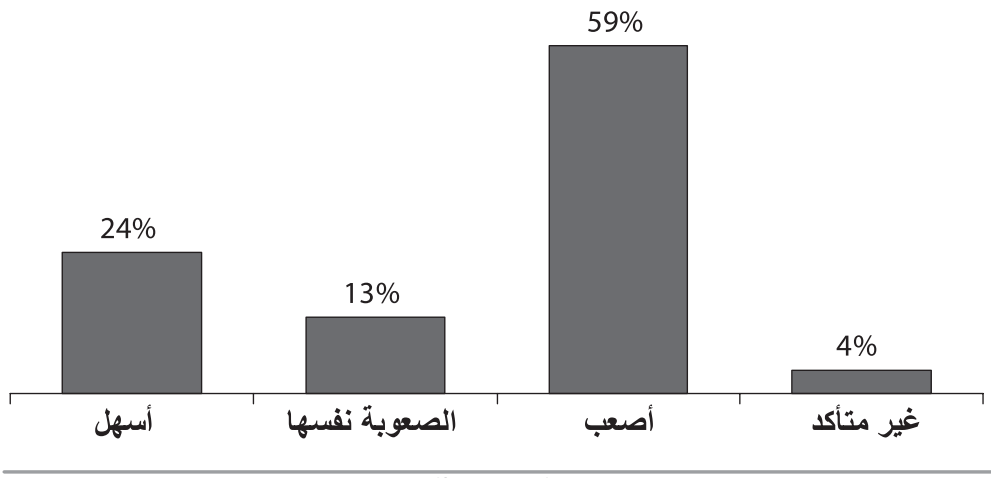

Redfern Research

28

على اساس 315 مشاركا

سهولة استجرار التمويل لمجالات الاهتمام
السائدة خلال خمس سنوات

مقارنة مع ما كان عليه قبل خمس سنوات, هل أصبح استجرار التمويل للقضايا المرتبطة بحقوق المرأة و المساواة الجندرية أسهل أم أكثر صعوبة ؟

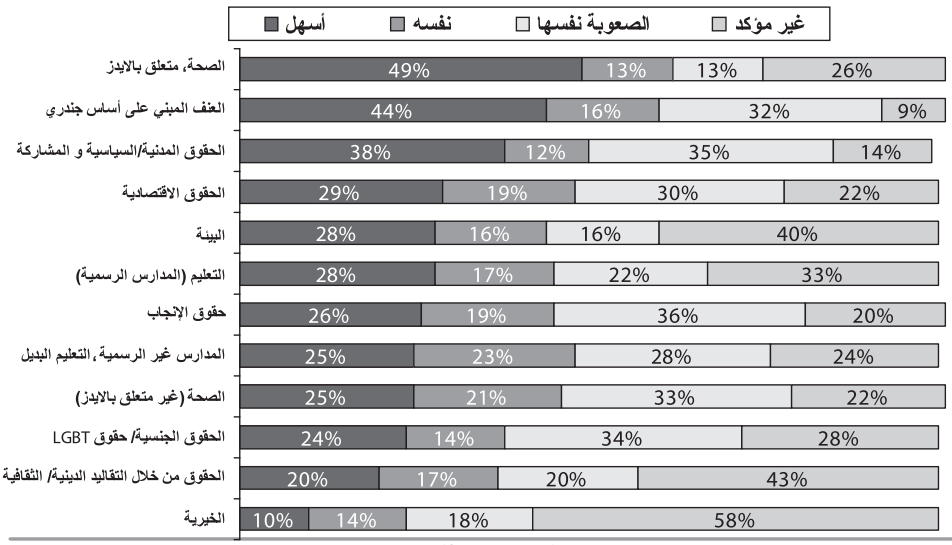

Redfern Research

29

راجع الملحق الخاص بالنتائج الاقليمية

على اساس 233 الى 283 مشاركا

سهولة استجرار التمويل للنشاطات
خلال خمس سنوات

مقارنة مع ما كان عليه قبل خمس سنوات ,هل أصبح استجرار التمويل لقضايا تتعلق بحقوق المرأة و المساواة الجندرية أسهل أم أكثر صعوبة؟

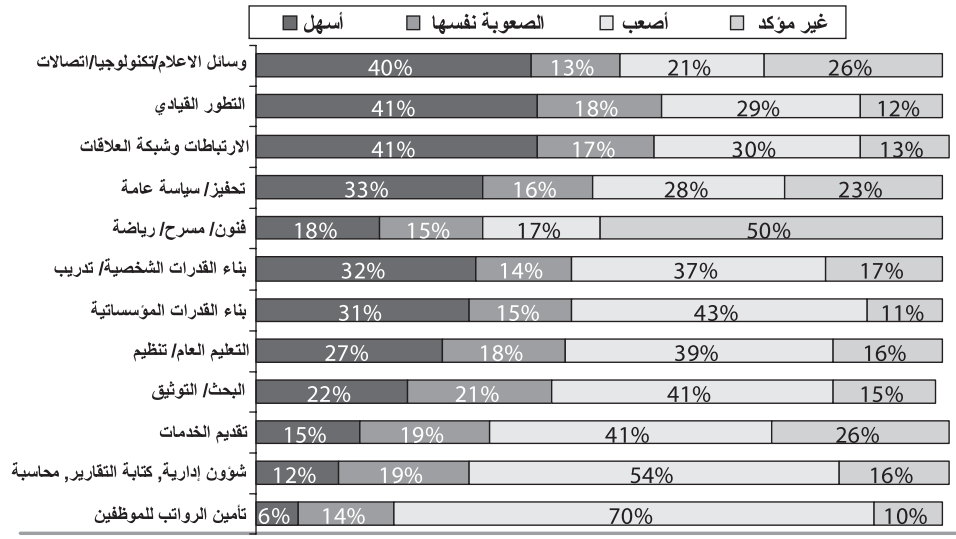

موارد تمويل مختلطة
ضمن مجموعات دخل مختلفة

تقيم منظمتك لجهود المجموعات التالية في استجرار التمويل؟ يجب أن يكون جوابك من 100%

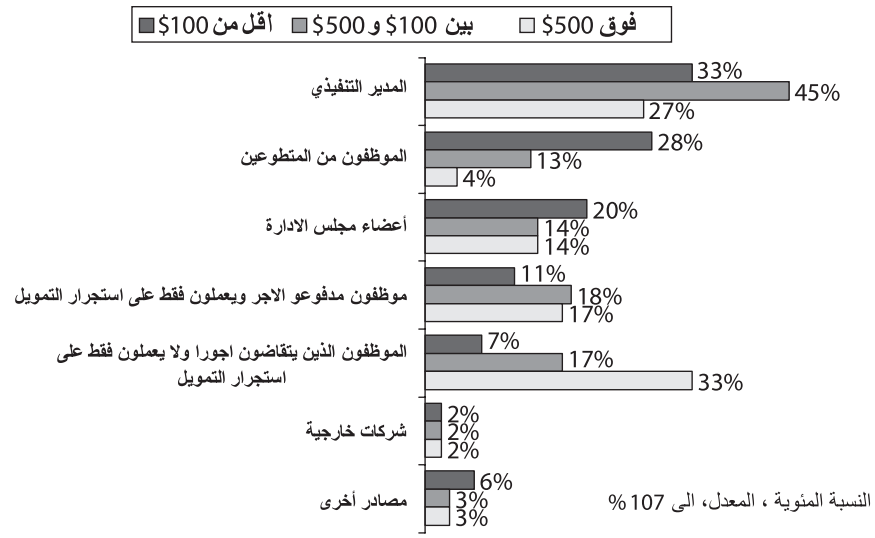

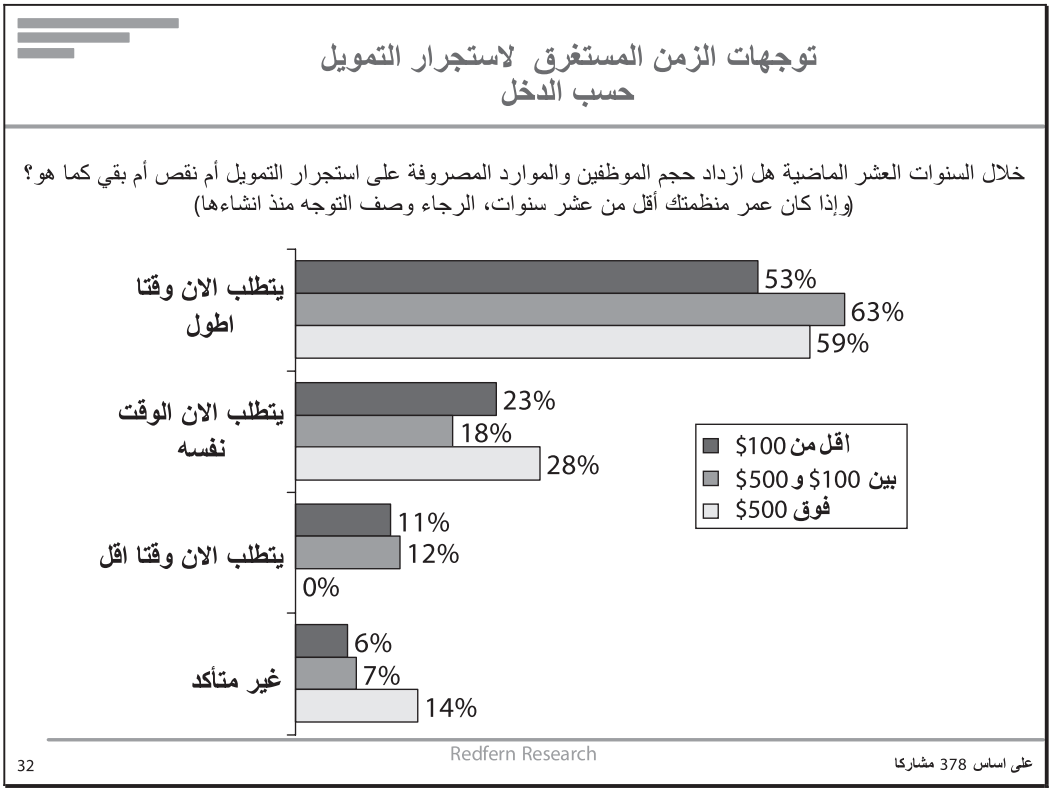

أخطاء شائعة للمولين ولمتلقي المنح

صياغة الأسئلة

يبين القسم التالي إجابات كاملة متفحصة عن السؤالين التاليين:

١ – من خلال تجربتك، ما هي الأخطاء الاكثر شيوعاً التي يرتكبها المانحين عندما يتعلق الأمر بدعمهم للمنظمات النسائية؟ و ما الذي يجب أن يقوموا به بطريقة مغايرة ومختلفة؟

٢ – من خلال تجربتك، ماهي الأخطاء الأكثر شيوعاً التي ترتكبها المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء والمساواة الجندرية عند طلب التمويل و الدعم ؟ وما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تجعل العمل أفضل؟

الأخطاء الشائعة للمانحين
ترميز عام للإجابات ذات النهايات المفتوحة

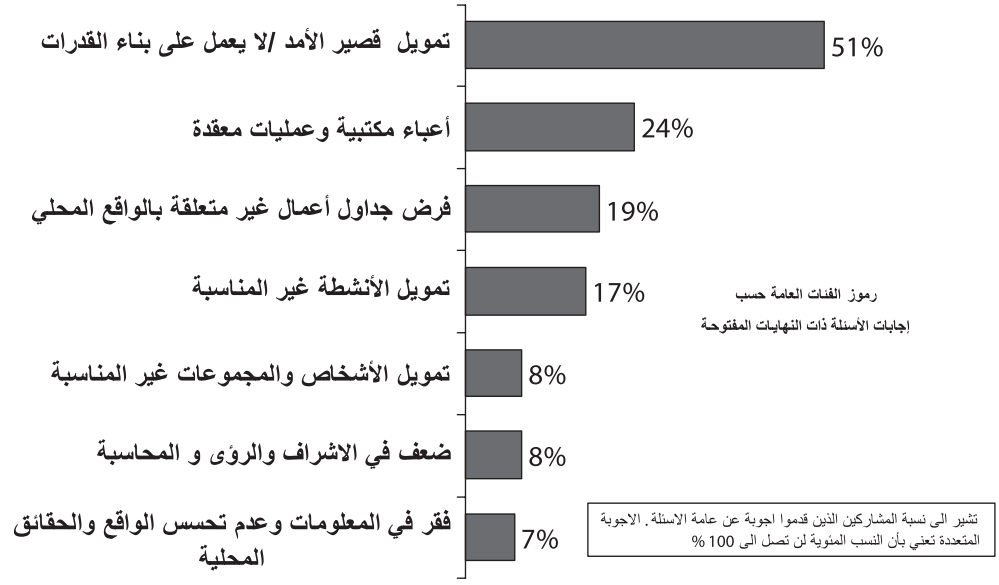

الأخطاء الشائعة لمتلقي المنح
الترميز العام حسب الاجابات ذات النهايات المفتوحة

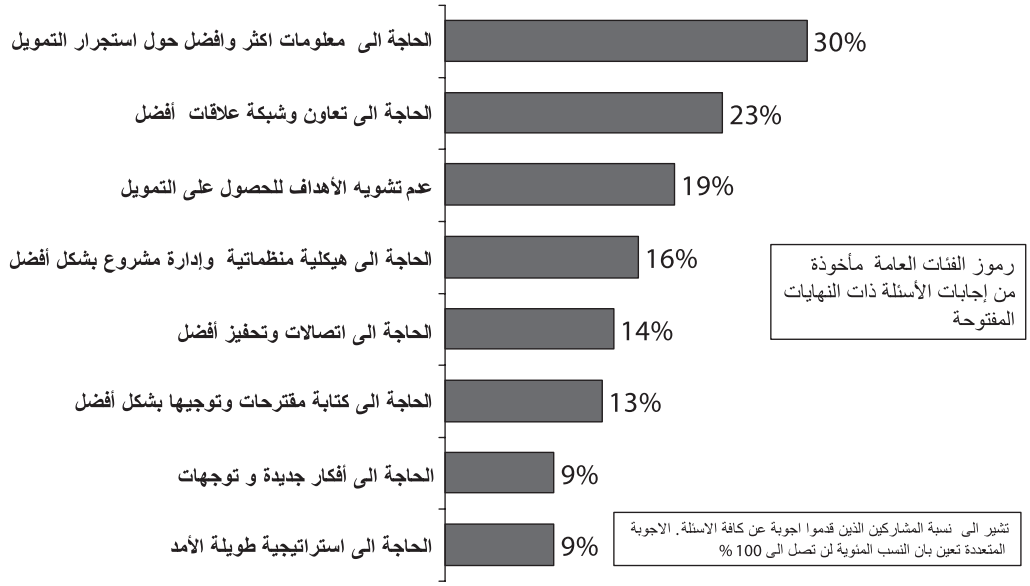

المنهجية التفصيلية

- في الفترة الممتدة بين ٢٧ نيسان و١٣ آيار ٢٠٠٥ قامت منظمة حقوق النساء في التنمية AWID بتوزيع دعوة واسعة على شركاءها من المنظمات عن طريق القوائم الإلكترونية التابعة لها. وبهدف تنفيذ ذلك حصلت على دعم من الـ GFW و من الـUNIFEM صندوق الأمم المتحدة للمرأة و من تمويل الائتمان Trust Fund المخصص للعنف ضد المرأة، وقد شاركونا من خلال قوائم المولين التابعة لكل منهم ووجهوا لهم دعوة مباشرة لملء و استكمال المسح عبر الانترنت. وقد تضمن الاستبيان الخاص بالمسح ٢٧ سؤالا مع مجموع إجابات وصلت الى ١٠٤ كحد أعلى. ولتسهيل استكمال الاستبيان و تم استخدام أسلوب التقديرات التقريبية في معظم الأسئلة المرتبطة بالأموال، كما تضمن الاستبيان (٥) أسئلة ذات نهايات مفتوحة، ولكن غالبية الأسئلة الأخرى ذات اجابات اختيارية.

- أكمل ٨٥٠ شخصا تقريبا الاستبيان. أما الاجابات المزدوجة من نفس المنظمة فقد تم إلغاؤها، ليصل عدد نماذج المشاركين الى ٧٨٣. كما أن ٤٠٨ من هذه الإجابات جاءت من المنظمات النسائية التي شكلت أسس هذا التحليل.

- تم تفريغ البيانات على برنامج الإكسل ومن ثم عولجت بنظام الـ SPSS ليتم تحليلها.

- انخفضت القدرة الشرائية للدولار الأميركي محلياً حوالي ٢٠٪ بين الأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٤ كذلك في ٢٠٠٠-٢٠٠٤ انخفض الدولارمحلياً بمعدل ٩٪. لذلك يجب أخذ هذه الحقائق بالحسبان عند دراسة البيانات الخاصة بالتوجهات المعروضة في هذا التقرير.

- تم تصميم المسح وتحليله وإدارته من قبل شركة مارتن ريد فرن. أما الأسئلة المتعلقة بالمنهجية فيمكن ان ترسل إليه على العنوان martin@martinredfern.com أو ٦١٣-٨٣٠-٧٢٧٨

الملاحق

نتائج اقليمية إضافية
- المواضيع التي يسهل استجرار التمويل من خلالها حسب الاقليم.
- الأنشطة التي يسهل استجرار التمويل من خلالها حسب الاقليم.
- أعلى موارد للدخل حسب الاقليم.
- بيانات التمويل العالمي للمرأة.

حظي هذا المشروع بدعمٍ مادي من الجمعيات التالية :

Buitenlandse Zaken

HIVOS People unlimited

IDRC CRDI

THE SIGRID RAUSING TRUST

the GLOBAL FUND for WOMEN

mamacash (she changes the world)

الطبعة العربية

Collective for Research & Training on Development - Action
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي
CRTDA

JUST ASSOCIATES